

UNIVERSITY OF ILLINOIS-URBANA

DT107.2.M81
MUSTAFA KAMIL.

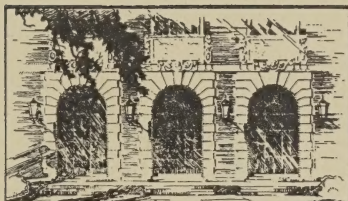
C001 V008



3 0112 029967392

DT
107.2
.M81
v.8

UNIVERSITY OF
ILLINOIS LIBRARY
AT URBANA - CHAMPAIGN
ASIAN



LIBRARY
OF THE
UNIVERSITY
OF ILLINOIS

DT

107.2

.M81

v.8

ASIAN LIBRARY

منه كسح

المسئلة الشرقية

﴿ تأليف المرحوم ﴾

مصطفى كامل باشا

إميل شادي
مترجم
بنودان

الناص

الجزء الثاني

﴿ الطبعة الثانية ﴾

مكتبة العرب
يطلب من : ٢٨ . الفجالة القاهرة
٥٦٠٢٥ ت

﴿ مطبعة اللواء بشارع الدواوين بمصر ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(تابع الازمة الرابعة)

﴿ ما بعد الحرب ﴾

(بين الدولة والروسيا)

لقد فقدت الدولة العلية مالم تفقد مثله في حرب أخرى
ولم ير العالم من يوم تقسيم بولونيا واتحاد الدول ضد فرنسا
عام ١٨١٥ اعتداء على حقوق مملكة مثل ماراى عام ١٧٨٨
فان دول أوروبا كلها كانت ضد الدولة العلية وكانت كل
واحدة منها تعمل للاستيلاء على شىء من أملاكها . وماضى
الدولة العلية الا حسن ظنها بدولة انكلترا فانها عملت بنصائحها
واتبعت آراءها ورفضت مطالب أوروبا في مؤتمر الاستانة
مؤملة مساعدة انكلترا لها وقت قيام الحرب . مع أن مطالب
الدول في مؤتمر الاستانة كانت لاتعد شيئاً مذكوراً اذا

قورنت بقرارات الدول في مؤتمر برلين . ولو كانت الدولة
العلية سمعت أصوات الذين كانوا ينادونها بان دولة انكلترا
خداعة في ودها لا تعمل الا لمنفعتها وتضحى كل مودة وكل
صداقة في سبيل الوصول الى غاياتها لكانت نجت من المصائب
الجسام التي أسقطت عليها بسبب الحرب وبعدها

وان الانسان ليندهش غاية الاندهاش من ان الدولة
العلية آمنت بالانكليز بعد انتهاء الحرب وبعده خداعهم لها
وأعطتهم (قبرص) مؤملة مساعدتهم لها في مؤتمر برلين . بل
يزداد اندهاشه واستغرابه ويقف حيران عند ما يعلم أنه بقي
للانكليز نفوذ عند الدولة وكلمة مسموعة بعد مؤتمر برلين
نفسه . نعم ان نفوذ الانكليز في الاستانة لم يبق طويلا بعد
مؤتمر برلين ولكنهم استطاعوا ان يخذعوا الدوما بأقبح صفة
وأسفل وسيلة في مسألة مصر

ومن غرائب الامور ان الكونت (دي بيكو نسفيلد) لم
ينجمل من أن يقول امام البرلمان الانكليزي بعد عودته من
مؤتمر برلين ان هذا المؤتمر قوي سلطة الدولة العلية وأيد

استقلالها وسلامتها

وعندى أن سبب وثوق الدولة العلية وقتئذ بانكثرا
واخذاءها لها هو ما كان للدخلاء فيها من السلطة والنفوذ
وبعبارة أصرح وأجلى ان سبب مصائب الدولة العلية هو
انتشار الدخلاء فى جسمها . فقد رأى القارئ فى خلال هذا
الفصل ان رجلا روسى الاصل اسمه الحقيقى (شارل دتروا)
استطاع ان يصل الى رتبة قائد عثمانى وان يستلم زمام الجنود
العثمانية بدل البطل العثمانى المشهور المرحوم (عبد الكريم
باشا) . نعم الاصل فى اضمحلال الدولة العلية الدخلاء .
وكيف تستطيع هذه الدولة الارتقاء فى المدنية والحضارة
والتقدم الى الامام والانتصار على خصومها ومصالحها بأيدى
الدخلاء تدبر كيف يشاؤون وكما تقتضى الغايات والاهواء
فقد كانت مصالحها مسلمة فى مؤتمر برلين الى (قره تيودورى
باشا) اليونانى (ومحمد على باشا) أو (شارل دتروا) الروسى ??
ولارىب ان اكبر عمل يقوم به جلالة السلطان الاعظم
(عبد الحميد خان) نحو الدولة والملة انما هو تطهير الدولة من

الدخلاء والاعتماد في كل أمور الدولة وفي الجيش قبل كل شيء على العثمانيين الحقيقيين . فكم من عثماني وكم من مسلم كان يقضى الليل والنهار أيام الحرب العثمانية اليونانية قلقا خائفا وجود دخيل في الجيش يخونه ويعرض به للانهمزام . ولكن (أدهم باشا) ورجاله برهنوا على ان الخليفة الاعظم معتمد في أمور الدولة على أبنائها الحقيقيين الصادقين وأن ليس للدخلاء اليوم من نفوذ في الدولة

رأى القارئ ان الحرب مع روسيا قامت في عام ١٨٧٧ بسبب بلاد البلقان . فكان من الواجب على أوروبا ان تجعل مرمى أنظارها تأييد الامن والسلام في هذه البلاد وتوطيد أركان السكينة فيها ولكن قرارات مؤتمر برلين ولدت البغضاء والشحناء بين أمم البلقان وبين بعضها وأوجدت أسباب العداوة والكراهة المستمرة . فان رومانيا عادت روسيا وقلبت لها ظهر المجن بعد مؤتمر برلين لا اعتداء هذه الدولة عليها وعدم اعترافها لها بالجميل على مساعدتها لها بالمال والرجال . واشتدت كذلك كراهة الصرب والجبل الاسود

لمملكة النمسا بسبب استيلاء هذه المملكة على البوسنة
والهرسك مع طموح أنظار كل من هاتين الامارتين الى
الاستيلاء عليهما . وأخذت بلغاريا بعد مؤتمر برلين تستعد
لضم الروملي الشرقى اليها وتكوين وحدتها بالرغم من
قرارات الدول ولو أدى ذلك الى الاضطراب والحرب .
وأخذت اليونان كذلك تستعد للاستيلاء على تساليا وأيبرا
ولو اضطرت الى استعمال القوة واشعال نيران الحرب .
فصارت بذلك بلاد البلقان بعد مؤتمر برلين مضطربة الاحوال
لا تعرف السلم ولا السلم يعرفها

وقد كانت روسيا تعمل لساخ بلاد البلقان من الدولة
العلية أملا منها في نشر سيطرتها عليها وتسييرها حسب أهوائها
ولكنها تحققت بعد مؤتمر برلين أنها أوجدت بنفسها أعداء
لها في البلقان وانه يستحيل عليها استخدام هذه البلاد الناشئة
في سبيل أغراضها . وبلاد بلغاريا نفسها التي بذلت روسيا
أقصى مجهوداتها في جعلها مستقلة وضم الروملي الشرقى اليها
اتبعت طويلا سياسة مخالفة لمقاصد روسيا حينما كان

(ستامبولوف) قابضاً على أزمة الوزارة البلغارية

ولقد كان الشأن الاول في حوادث هذه الازمة التي نحن بصددھا للبرنس (بسمارك) فانه هو الذي شجع روسيا في بادىء الامر وهو الذي كان يرشد النمسا في سياستها وهو الذي كان له الصوت الاعلى والرأى الاول في مؤتمر برلين . وبالجمله هو الذي خلق أغلب البلايا التي نزلت بالدولة العلية في هذه الازمة الشديدة . وما كان عاملاً الا لمصلحة بلاده وخير وطنه شأن سائر عظماء الرجال . فانه رأى في مبدأ الازمة أن روسيا طامعة في ضم أملاك تركيا اليها وحل المسئلة الشرقية بابتلاع الدولة العلية ورآها مؤهلة مساعدة ألمانيا لها مكافأة على رعايتها لها في عامي ١٨٦٦ و ١٨٧٠ ضد النمسا وفرنسا . وسبق أننا بينا ان روسيا والمانيا والنمسا كانت متفقة اتفاقاً ثلاثياً فأدرك البرنس (بسمارك) انه اذا وقف في وجه روسيا من بادىء الامر وعارضها في أغراضها أمكن لهذه الدولة أن تتحد مع النمسا وان تضم اليهما فرنسا وتؤلف اتحاداً ثلاثياً ضد ألمانيا . وكان من الامور البديهية عند

البرنس (بسمارك) ان مصلحة المانيا تقضى عليها بالمحافظة على استقلال الدولة العلية لتبقى الى الأبد شغلا شغلا للروسيا ومانعا حصينا أمامها وسببا قويا للمشاكل بينها وبين انكلترا مما يمنع الروسيا من الاعتداء على المانيا. فكانت مصلحة المانيا تحتم على البرنس (بسمارك) أن لا يقف أمام الروسيا في بادىء الامر وان لا يساعدها كل المساعدة ضد الدولة العلية . فلذلك شجع الروسيا عند ما قامت ثورة البوسنة والهرسك واضطربت الاحوال في البلقان . ولكنه رأى ان الروسيا تستسخط عليه ولا محالة بعد انتهاء الحرب لعدم مساعدته لها حسب مرامها ووجد من صالح دولته ايجاد العداوة بين الروسيا والنمسا والاتحاد مع هذه الدولة الاخيرة اتحاد يضمن لالمانيا السلام وعدم اعتداء الروسيا عليها . فاخذ يحرص النمسا بكل الوسائل على الاهتمام بمسائل البلقان ومنافسة الروسيا . ومن حسن حظه ان امبراطور النمسا كان ميالا للاستيلاء على بعض أملاك تركيا لتوسيع نطاق مملكته التى استولت المانيا على مقاطعتين منها وانفصلت عنها ايطاليا تماما فوجدت نصائح

(بسمارك) لدى سواس النمسا اذانا صاغية واستعدادا تاما لقبولها . وبذلك استطاع بسمارك ايجاد العداوة والبغضاء بين النمسا والروسيا

ولما انتهت الحرب وتحققت أفكار (بسمارك) وصار سواس روسيا وسواس النمسا على طرفي نقيض في الاميال والآراء ساعد رجل السياسة الالمانية دولة النمسا على الاستيلاء على البوسنة والهرسك حتى تقرر ذلك في مؤتمر برلين وازداد حنق الروسيات على النمسا . ولم يمض زمن قليل بعد المؤتمر حتى اتحدت النمسا والمانيا وتم فوز (بسمارك) في سياسته الماهرة

وقد رأى (بسمارك) ان ما بين ايطاليا وفرنسا من الروابط المتينة والعلائق التاريخية ربما أدى الى عقد تحالف بين هاتين الدولتين يكون بانضمام روسيا اليه تحزبا دوليا ضد المانيا والنمسا وأن لا سلامة للتحالف الالمانى النمساوى لا بانضمام ايطاليا اليه فأوعز الى سواس فرنسا بالاستيلاء على (تونس) لتقوية السلطة الفرنسية في شمال أفريقيا .

وكان (بسمارك) يعلم ان لسواس فرنسا وقتئذ ميلا شديدا للاستيلاء على البلاد التونسية كما انه كان يعلم علم اليقين ان تقوية نفوذ فرنسا في تونس يضر بالمصالح الإيطالية ضررا عظيما ويوجد عداوة لدودة بين فرنسا وايطاليا

وما علم سواس فرنسا بأن المانيا ترى بعين الرضى تقوية السلطة الفرنسية في (تونس) حتى قرروا ارسال حملة على البلاد التونسية لفتحها ورفع الحماية عليها وانتهى الامر برفع حماية فرنسا على هذه البلاد العثمانية التعسة الحظ وسقوطها في أيدي دولة أوروية. وقد بلغ (بسمارك) بهذه الحماية غايته التي كان يسعى اليها حيث استحكمت العداوة بين فرنسا وايطاليا وانضمت ايطاليا الى التحالف الالماني النمساوي تشفيا من فرنسا وانتقاما منها

ولما تم تشكيل التحالف الثلاثي اجتهد البرنس (بسمارك) في تحسين علائق دولته مع الدولة العلية وتقوية نفوذها في الاستانة. وهكذا اقتضت مصلحة بلاده أن يعمل ضد الدولة العثمانية ويساعد الدول الاخرى على سلبها أملاكها ثم يعود

الى التقرب منها بعد ذلك لتمتع روسيا عن الاعتداء على
المانيا ولكي يزداد نفوذ المانيا في الشرق وتتقدم فيه تجارتها
ولقد انتهت روسيا الى سياسة (بسمارك) وحولت
أنظارها نحو فرنسا وعملت على تمكين المودة بينها وبين الجمهورية
الفرنسية حتى لا تكون الكلمة في أوروبا لالمانيا وحدها.
ويمكننا أن نقول أن الحجر الاول لاساس التحالف الفرنسي
الروسي قد وضع عقب مؤتمر برلين

أما علاقات روسيا مع انكلترا فقد تكدر صفاءها بعد
مؤتمر برلين وأيقن سواس روسيا ان كل حروب دولتهم
مع الدولة العلية لا تفيد غير انكلترا أحدا . فان لهذه الدولة
مصلحة تبقى ما بقي الوجود في ان روسيا تحارب تركيا
لتضعف كاتهما فتبقى لها السيادة في الشرقيين الادنى والاقصى
كما أن لها مصلحة أبدية في وجود العداوة بين فرنسا والمانيا
لتبقى صاحبة الكلمة النافذة في أوروبا

وقد أوجدت عداوة روسيا لانكلترا وعداوة تركيا
لانكلترا بعد مؤتمر برلين تقربا بين روسيا والدولة العلية

وتحسينا عظيما في روابطهما . فان روسيا تبقى مصافية للدولة
العلية ما دامت وجهة سياستها التقدم في الشرق الاقصى
والعمل على اسقاط نفوذ انكلترا في البلاد الآسيوية . وتزداد
هذه المصافاة كلما ازدادت العداوة بين الدولة العلية وانكلترا
فان الدولتين الواقفتين امام بعضهما في كل أزمات المسئلة الشرقية
انما هما انكلترا والروسيا حتى صح ان تسمى المسئلة الشرقية
بمسئلة الخلاف بين انكلترا والروسيا في الشرق . فاذا ظهرت
انكلترا نصيرة تركيا اشتدت العداوة بين تركيا والروسيا
واذا ظهرت انكلترا بمظهر عدوة تركيا تمكنت المحبة بين تركيا
والروسيا .

واني لا أجهل أن روسيا بعد مؤتمر برلين اجتهدت
كثيرا في ضم الروملي الشرقي الى بلغاريا وتقوية نفوذها
الديني والسياسي في بلاد البلقان ولكن العالم كله رأى تغير
السياسة الروسية نحو الدولة العلية في هذه السنين الاخيرة
وخصوصا في المسئلة الارمنية وفي مسئلة الحرب بين الدولة
العلية واليونان

وانه لا يمكننا ان نجزم بأن السياسة الروسية تبقى أبد
الدهر مصافية للدولة العثمانية . فان الدول كلها تسير سياستها
على حسب ما تقتضيه مصالحها ومنافعها . فهذه المانيا حاربت
النمسا واخذت منها مقاطعتين عظيمتين ثم اتحدت معها . وهذه
ايطاليا ثارت ضد النمسا وانفصلت عنها ثم اتحدت معها ونسيت
مساعدة فرنسا لها وعادتها بعد ان كانت أول دولة وفية لها .
وهذه فرنسا حاربت روسيا في حرب القرم ثم صارت الان
متحدة معها . وهكذا شأن الدول كلها لا تخدم الا مصالحها
ولا تعمل الا لمنافعها فان اتحدت المصلحة اتحدت الدول وان
اختلفت افترقت

ومما لا مرء فيه ان للروسيا وتركيما مصلحة مشتركة ضد
انكلترا ويمكن لكل انسان ان يجزم بان العلائق بين الدولة
العلية والروسية تبقى ودية حمية ما دامت السياسية العثمانية
لا تخدم المصالح الانكليزية والاغراض البريطانية . وقد أدرك
سواس بريطانيا هذه الحقيقة حتى ذهب بعضهم الى القول
بان ثورة الهند الحاضرة مدبرة بالاتفاق بين تركيا والروسية

ولا ريب ان المستقبل سيعرفنا عمر سياسة مصافاة
الروسيا للدولة العلية والخطة التي ستتبها كل دولة نحو آل عثمان

﴿ ما بعد مؤتمر برلين ﴾

ظهر للقارىء من الفصل السابق ان مؤتمر برلين أوجد في
بلاد البلقان أسباب الاضطراب ودواعي الهيجان ونريد الان
انه لم يعض زمن يسير بعد المؤتمر حتى نرعت كل أمة من أمم
البلقان الي تكدير السلم بالمطالبة بأشياء جديدة. وقد عرفت
هذه الامم ان أوروبا مساعدة لها في كل أمر فازدادت لذلك
أطماعها وكبرت آمالها

وقد رأى القارىء ان مؤتمر برلين قرر تأسيس ولاية
جديدة في جنوب بلغاريا تسمى بالروملي الشرقى وتكون
تابعة للدولة العلية مباشرة. وقرر احتلال الجنود الروسية
لهذه الولاية مع امارة بلغاريا مدة تسعة أشهر. ولما كانت
الوحدة الدينية هي سبب تداخل روسيا في بلاد البلقان
وهي الرابطة القوية المتينة التي تربط الروسيين بالبلغاريين عمل

الروسيون مدة احتلالهم لاقليم الروملي الشرقي على اهاجة
خواطر أهله ضد الدولة العلية وحثم على الاتحاد مع بلغاريا
لتكوين امارة واحدة . وبالجملة زرعوا بأيديهم بذور الهيجان
والثورة مؤملين أنهم اذا غادروا الاقليم وجاءت الجنود
التركية لاحتلال هذه البلاد العثمانية فوجدتها ثائرة مطربة
مشتعلة نيران الفتنة في كل انحاءها اضطرت أوروبا للتدخل
في الامر وتكليف روسيا باحتلال اقليم الروملي الشرقي
مرة ثانية أو اعلان انضمامه لامارة بلغاريا

ولما اقترب ميعاد انجلاء العساكر الروسية من بلاد
الروملي الشرقي أرسلت روسيا الى الدول الاوروبية مذكرة
استلقت فيها أنظارها الى أن رجوع العساكر العثمانية الى
هذا الاقليم قبل تنظيحه واصلاحه يكون سببا لايجاد القلاقل
والاضطرابات وعرضت عليها في هذه المذكرة مد أجل
اللجنة الدولية المكلفة بتنظيم بلغاريا والروملي الشرقي سنة
كاملة بعد انقضاء الاجل الاول وارسال جيش مختلط أوروبي
لاحتلال الروملي الشرقي هذه السنة . وكانت روسيا تعلم ان

دول أوروبا لا تقبل ارسال جنودها الى بلاد الروملي الشرقى
وصرف المصاريف الطائلة بغير نفع لها فكانت تقصد فى
الحقيقة بمذكرتها استمرار احتلال جنودها لهذا الاقليم
سنة كاملة بعد التسعة الاشهر الاولى . ولكن الباب العالى
أجاب على هذه المذكرة بأن استمرار احتلال الجنود الروسية
أو الأوروبية لأقليم الروملي الشرقى من شأنه اضعاف سلطة
الدولة العلية فى نظر أهالى هذه البلاد والاخلال بقرارات
مؤتمر برلين وتشجيع أمم البلقان على مخالفة هذه القرارات
الدولية مما تكون نتيجته اشتعال نار الاضطرابات فى بلاد البلقان
والاضرار بالسلام العام فى أوروبا . وهي ملاحظات حقه
عادلة أحلتها بعض الدول محلها من القبول والى يظهر الباب
العالى اعتداله أعان الدول الأوروبية بأنه عازم على تعيين
« اليكوباشا » واليا على أقليم الروملي الشرقى وهو رجل
بلغاري الاصل ارثوذكسى الدين

ولكن بذور السوء والبؤس قد أقيت فى أرض خصبة
فى العداوة للدولة العلية فلم تمهل العالم الا قليلا حتى انتجت

الشرور وقام أهلها في وجهه صاحب السيادة الشرعية عليهم
وماتعين « اليكو باشا » والياً على الروملي الشرقي حتى
أقبلت عليه المصاعب والمشا كل — وكان ولا شك يسر في
الباطن بها ويقبل هو كذلك عليها — فطلب منه الاهالي
المسيحيون عدم رفع الراية العثمانية على قلاع الاقليم وأن لا
يضع على رأسه الطربوش أبداً حتى في الاحتفالات الرسمية
فلما رأت الدول ذلك سألت روسيا أن تأمر أهالي
الروملي الشرقي بالركون الى السكينة والانصياع لقرارات
مؤتمر برلين فأجابت الروسياسؤال الدول ولكنها اشترطت
عدم رجوع الجنود العثمانية الى هذه البلاد . فطلبت أوروبا
ذلك من الدولة العلية وهددتها بعدم مخالفة طلبها . وهكذا
شأن أوروبا مع الدولة العلية تسمح لرعاياها المسيحيين باتيان
كل أمر فظيع وكل مخالفة ضد السلطة الشرعية وعندما تريد
الدولة العلية استعمال سلطتها الشرعية وحقوقها المعترفة بها أوروبا
نفسها تمنعها كل المنع وتهدها بسائر أنواع التهديد !!!
ويدرك القارئ من نفسه أن إشارة الروسياعلى أهالي

الروملى الشرقى بالخلود الى السكينة لم تكن الا اشارة قضت
بها الحوادث والظروف والا فسياسة الروسيا فى بلاد البلقان
بعد مؤتمر برلين بقيت واحدة ثابتة ترمى الى ضم الروملى
الشرقى لامارة البلغار

*
**

وقد سلمت الدولة العلية اتباعا لقرارات مؤتمر برلين
قلعتى (بوز) و (بودجورتزا) من بلاد البانيا لامارة الجبل
الاسود ولكن حكومة الجبل الاسود لم ترض بنصيبها الذى
قرره لها مؤتمر برلين بل صرحت على لسان جريدتها الشبيهة
بالرسمية « جلاس تشرنا جورسا » انها تنتظر الفرص المناسبة
للاستيلاء على ما تراه ضروريا ولازما لامارتها

أما الالبانيون فقد أحدث ترك الدولة العلية لموقعي
« بوز » و (بودجورتزا) تأثيرا هائلا عندهم وهاجهم ضد
حكومة الجبل الاسود فقاموا ضدها وأعلنوا العداء لها ورفعوا
راية العصيان فى وجهها ولم يمض الا زمن يسير حتى اشتعلت
نيران المعارك الدموية بين جنود الجبل الاسود وبين أبطال

ألبانيا . وكانت الدولة العلية قد سحبت جنودها من البلاد
الالبانية المتنازل عنها للجبل الاسود فلما حاج أهلها ادعت حكومة
الجبل الاسود أن الدولة العلية هي المحرضه لهم وانها أخلت
البلاد المتنازلة عنها قبل الميعاد . ولكن الحقيقة التي لا مسراء
فيها هي أن الالبانيين قوم شديدو التمسك بعري الولاء للدولة
العلية ولا يرضهم أن يكونوا تحت سلطة حكومة أخرى

ولما خابت حكومة الجبل الاسود في قمع ثورة الالبانيين
استنجدت بأوروبا فأرسلت الدول الأوروبية للدولة العلية
بلاغاً سألته فيها احتلال البلاد المتنازل عنها للجبل الاسود
وقمع الثورة فيها ثم تسليمها بعد ذلك الى امارة الجبل الاسود...
فأهملت الدولة العلية طلب الدول وتركزت الالبانيين يدافعون
عن بلادهم أشرف دفاع ويطردون جنود الجبل الاسود منها
وقد كانت انكساراً في هذه المسئلة اشد الدول تظاهراً بالعداوة
لتركيا فعرضت على الدول الأوروبية اعطاء ثغر (دولسينيو)
لامارة الجبل الاسود . ولكن الدولة العلية صممت على
المعارضة واحتلت أعالي مدينة (دولسينيو) . فلما رأيت ذلك

انكلترا عرضت على الدول الأوروبية عمل مظاهرة بحرية
في المياه العثمانية تهديدا للدولة العلية

وفي ٣ أغسطس عام ١٨٨٠ أرسلت الدول الأوروبية
بلاغاً للدولة العلية طلبت منها فيه العمل على اعطاء ثغر (دولسينيو
للجبل الاسود في مدة ثلاثة أسابيع أو الاشتراك مع الدول
في عمل مظاهرة بحرية أمام ثغر (دولسينيو) لارهاب اهله
واجبارهم على التسليم . فاجاب الباب العالي في ١٩ أغسطس
بان الدولة العلية لا تستطيع اعطاء ثغر (دولسينيو) للجبل
الاسود الا اذا بقيت مالكة لمدينتي (دينوش) و (جرودا)
وبانها تطلب بعد ذلك أجلاً أطول من ثلاثة أسابيع لتسليم
(دولسينيو) للجبل الاسود

وقد أشيع وقتئذ أن الصرب تحالفت مع بلغاريا تحالفا
هجومياً دفاعياً فاصدر جلالة السلطان أمره بجمع الجنود
والاستعداد للطوارئ

وكانت الدولة أرسلت (رضا باشا) على رأس فرق
عسكرية الى (دولسينيو) لاحتلالها فظن أهلها انه جاء

لتسليمها الى الجبل الاسود فقاوموه مقاومة عنيفة حتى اضطر
الى الاقامة هو وجنوده بالقرب من (دولسينيو) وبقي
منتظراً أوامر الدولة العلية

وفي هذه الاثناء أعلن اللورد غرانفيل في مجلس العموم
الانكليزي بتاريخ ٣٠ أغسطس عام ١٨٨٠ أن الدول الأوروبية
وافقت انكترا على عمل مظاهرة بحرية أمام ثغر (دولسينيو)
ووضع أساطيلها تحت قيادة الاميرال الانكليزي (سيمور)
فلما علمت الحكومة العثمانية بذلك أرسلت في ١٥ سبتمبر
من السنة نفسها منشورا لسفرائها لدى الدول الأوروبية
أمرتهم فيه ببلاغ الحكومات الأوروبية ان اعطاء (دولسينيو)
بالقوة الى الجبل الاسود يكون سبباً لهيجان عظيم واضطراب
عام في بلاد البلقان وان الدولة العلية لا تقبل التنازل عن
(دولسينيو) الا بالشروط الآتية : أولاً عدم اجراء مظاهرة
بحرية . ثانياً المحافظة على أرواح وأموال المسلمين والمسيحيين
القاطنين في (دولسينيو) . ثالثاً بقاء (دينوش) و (جرودا)
في يد الدولة العلية . رابعاً عدم اعطاء امارة الجبل الاسود شيئاً من

أملاك الدولة في المستقبل

وفي الوقت نفسه أرسل أهالي (دولسينيو) الى قناصل الدول بها خطابا مؤثرا للغاية احتجوا فيه على اعطاء مدينتهم للجبل الاسود وقالوا فيه : اننا عازمون على المقاومة أشد المقاومة ولو دمرت مدينتنا وامتنا جميعا عن آخرنا . ومع ذلك فاننا لانزال نؤمل ان الخلاف لا يقع لما نعلمه من ان دول أوروبا تعمل لمصلحة الأمم وخيرها لا لدمارها وخرابها »

وقد احدث هذا الخطاب عند سائر المسلمين في تركيا تأثيرا شديدا وهاجت النفوس والضمائر هياجا كبيرا واندحش الكل من ان أوروبا لا تكتفي باخراج المسيحيين من تحت سلطة المسلمين بل تعمل أيضا لاجراج المسلمين من تحت سلطة دولتهم الشرعية ووضعهم بالقوة والقهر وبالرغم منهم تحت السلطة المسيحية وتحت سلطة الأمم البلقان أي تحت سلطة أعدائهم

وقد انتهزت انكلترا فرصة وقوع الخلاف بين أوروبا وبين الدولة العلية وطلبت من الدول أن تسمح لها باحتلال

تغور تركيا ومحاصرة الدردانيل . وكانت الجرائد الانكليزية
تطعن وقتئذ على جلالة مولانا السلطان الاعظم (عبد الحميد خان)
طعنا قبيحا وتطلب من أوروبا انزاله عن عرش ملكه الجليل .
وقد اجتهدت ألمانيا في حل المشكلة حلا سلميا وأعادة السكينة
والسلام الى ربوع البلقان فنصحت الدولة العلية بقبول اعطاء
(دولسينيو) للجبل الاسود وتسليمها لحكومته في أقرب
وقت حتي لا تجد انكرا حجة لخلق المشاكل وايجاد القلاقل .
فاضطرت الدولة العلية للعمل بنصيحة المانيا لا تفرادها وحدها
ضد أوروبا كلها وعدم وجود مساعد لها بين الدول الأوروبية
وأعلنت أوروبا في ١٢ اكتوبر عام ١٨٨٠ بانها مستعدة للاتفاق
مع امارة الجبل الاسود على اعطائها (دولسينيو) وانتهى
الامر باستيلاء امارة الجبل الاسود على هذا الثغر في ٢٦
نوفمبر عام ١٨٨٠

*
* *

ما انتهى مؤتمر برلين حتى خابرت اليونان الحكومة
العثمانية في أمر تحديد تخوم جديدة بين الدولتين بمقتضى

قرارات مؤتمر برلين فرضت الدولة العلية بالتنازل لليونان عن ثلث خليج (فولو) ورفضت اعطاءها يانينا ولاريسا وفولو . ونظرا لطمع اليونان في الاستيلاء على تساليا وابيرا لم تتم المحادثات بين الدولتين على شيء واستنجدت اليونان بأوروبا لمساعدتها ونصرتها . فأرسل اللورد سالسبرى وزير خارجية انكلترا مذكرة رسمية للدول الأوروبية عرض عليها فيها عقد لجنة دولية للفصل بين تركيا واليونان

وفي ذلك الحين تعين المسيو (جوشن) سفيرا لانكلترا لدى الباب العالي وكلف من قبل حكومته بمساعدة اليونان على أخذ تساليا وابيرا من الدولة العلية

وقد أجابت الدول الأوروبية طلب انكلترا وأرسلت بلاغا للدولة العلية أخبرتها فيه بانها قررت عقد لجنة دولية ببرلين في شهر يونيو عام ١٨٨٠ للفصل في الخلاف الذي بينها وبين اليونان وفي شهر يونيو اجتمعت اللجنة الدولية ببرلين كما اتفقت الدول وكان اجتماعها تحت رئاسة البرنس (دى هوهنلو) ولم يقبل فيها مندوبو تركيا ولا مندوبو اليونان . وقد قررت

اعطاء جزء عظيم من تساليا وايرامع (يانينا) و (متزوفو) و (لاريسا) لليونان وقدم سفراء الدول في الاستانة وفي أتينافى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٠ مذكرة للحكومة العثمانية والحكومة اليونانية متضمنة قرار اللجنة الدولية ببرلين. فقبلته حكومة اليونان بمزيد الامتنان ورفعت شكرها للدول الأوروبية. ولكن الباب العالى رفض هذا القرار كل الرفض وأبان للدول الأوروبية ان تنازل الدولة العلية لليونان عن هذه المدائن والمواقع يجعل لليونان طريقا على الدولة العلية ويسهل لها الاعتداء على البلاد التركية فى كل وقت فضلا عن ان سكان هذه البلاد التى قررت اللجنة الدولية ببرلين اعطاءها لليونان أغلبهم من المسلمين

وقد ألحت الدول الأوروبية مرة ثانية على الدولة العلية بقبول قرار اللجنة الدولية ببرلين ولكن الدولة بقيت على خطتها الأولى ورفضت التنازل عن يانينا ومتزوفو ولاريسا أما حكومة اليونان فقد اهتمت بتجنيد جنودها وأظهرت استعدادها لمحاربة الدولة العلية وصرحت على لسان

جرائدها وخطبائها بأنها تنفذ قرار اللجنة الدولية ببرلين بالقوة ان لم تستطع أوروبا أجبار الدولة العلية على قبوله . ولكن الدولة العلية كانت تستعد للحرب أحسن استعداد ولم تهمل شيئا من معدات القتال . وكانت اليونان تؤمل مساعدة أوروبا لها ضد الدولة العلية اذا قامت الحرب بينهما . وكان لها الحق أن تؤمل هذا الامل لانها وجدت من أوروبا المساعدة التامة في كل وقت وفي كل أمر . غير ان الدول الأوروبية كانت تأبى قيام الحرب بين الدولة العلية واليونان خوفا منها على دمار اليونان وخرابها ومنعها لاشتعال نيران الحرب في بلاد البلقان . فلذلك اجتهدت في فصل الخلاف بين اليونان وتركيا واقناع الباب العالي بضرورة قبول ما قرره وما تقررته

وقد عرضت فرنسا على الدول الأوروبية وعلى تركيا واليونان تحكيم دولة من الدول لفصل الخلاف بين الحكومة العثمانية والحكومة اليونانية بصفة نهائية ولكن الدولة العلية رفضت هذا الطلب . وكان اليونانيون يعملون وقتئذ كل ما في

وسعهم لاعلان الحرب على تركيا فقد عرضت حكومتهم على مجلس نوابهم مشروع عقد سلفة لشراء الاسلحة اللازمة للجيش ولاتمام الاستعدادات الحربية . وافر مجلس النواب اليوناني على هذا المشروع بالاجماع

وفي ١٤ يناير عام ١٨٨١ عرضت الحكومة العثمانية على الدول الاوروبية ان يلغى قرار اللجنة الدولية ببرلين وان تعقد لجنة دولية جديدة بالاستانة يحضرها مندبو اليونان ويكون قرارها نهائيا . فبادرت الدول الاوروبية بالمرافقة على طلب الدولة العلية وصارت الدولة بذلك ملزمة بتنفيذ قرار اللجنة التي طالبت عقدها بالاستانة

ولما عقدت اللجنة الدولية بالاستانة طلب بعض الاعضاء التنازل لليونان عن كريد وجزء من تساليا وطلب البعض الآخر التنازل عن تساليا كلها وجزء من ابيرا . وفي أثناء مناقشة اللجنة الدولية كان اليونانيون يسلاحون جنودهم وينظمون جيشهم ويتممون معداتهم الحربية استعدادا للحاربة تركيا حتى ان الميسو (تريكويس) رئيس حزب المعارضين

في مجلس النواب اليوناني قال امام المجلس « بأن الحكومة اليونانية متفقة مع المعارضين على أن الحرب مع تركيا لا مناص منها ». وقد أجابه المسيو (كوموندروس) رئيس الوزارة اليونانية وقتئذ « اني لا أقول بان الحرب لا مناص منها ولكني أقول بانها ربما كانت قريبة الوقوع جدا »

وقد استمرت اللجنة الدولية في مناقشاتها . ولكن مندوبي الدول لم يستطيعوا الاتفاق مع مندوبي تركيا فاتفقوا على وضع قرار فيما بينهم يقدم لتركيا بصفة انذار نهائي من دول اوروبا . وأخذ مندوبو أوروبا يتناقشون وحدهم حتى اتفقوا في آخر الامر على اعطاء تساليا كلها وأبيرالغاية نهر « أريا » لليونان وهدم قلاع « بريفزا » التي تقرر تركها للدولة العلية . وأبلغ سفراء الدول هذا القرار للحكومة العثمانية وللحكومة اليونانية فقبلته الحكومة اليونانية وأبلغت الدول ذلك في ١٢ ابريل سنة ١٨٨١ وسألتها التعجيل بتسليمها البلاد المتنازل لها عنها . أما الحكومة العثمانية فانها لما رأت اجماع الدول واتفاقها كلها ضدها أبلغتها قبولها لقرار اللجنة الدولية

بالاستانة وسألتها قبول الشروط الآتية : أولا عدم تجنيد المسلمين القاطنين بالبلاد المتنازل عنها لليونان في العسكرية اليونانية مادامت الدولة العلية لا تجند اليونانيين المقيمين ببلادها في عسكريتها. ثانيا هدم قلاع مدينة « فولو » ثالثا جعل محاکمة اليونانيين القاطنين بتركيا امام محاکمها العادية ولكن دول أوربا بالغت في تعصيدها لليونان واعتدائها على الدولة العلية ورفضت قبول هذه الشروط العادلة وأمضت كلها في ٢٢ مايو على اتفاقية بخصوص اجبار الدولة العلية على تنفيذ قرار اللجنة الدولية فاضطرت الدولة العلية الى مخاربة حكومة اليونان والاتفاق معها على تنفيذ قرار اللجنة الدولية وعلى خروج الجنود التركية من البلاد المتنازل عنها لليونان في مدة لا تزيد عن خمسة أشهر



وقد اشتغلت النمسا بعد مؤتمر برلين بالاستعداد لاحتلال مقاطعتي البوسنة والهرسك فأرسلت جيشا جرارا اليهما تحت قيادة الجنرال (فيليو بوفيتش) وأصدرت لاهالى البوسنة

والهرسك منشورا أبانت لهم فيه أن الدول الأوروبية كلقتها
باحتيال بلادهم لتوطيد السكينة فيها واسعادها وان جلاله
السلطان أنابها عنه في تنظيم أمورهم — وهو ما يخالف الحقيقة
بالمرة وقد ذكرت النمسا ذلك كذبا لتخدع المسلمين من أهالي
البوسنة والهرسك — وانها (أى النمسا) لا تميز بين الديانات
بل جل مقاصدها نشر لواء المساواة والعدل والحرية بين
الاهالى

وبالرغم مما جاء في هذا المنشور فان أهالى البوسنة
والهرسك من المسلمين قاموا أجمعين عند ما علموا باقتراب
النمساويين من بلادهم لاحتلالها واستعدوا للدفاع عن وطنهم
الدفاع الواجب وانضم اليهم الارثوذكسيون — أي الذين
يدينون بدين روسيا ويخلصون الحب لها — واتخذت مدينة
(بوسنه سراى) أو (سراي فو) ومدينة (موستار) مركزا
للدفاع عن بلاد البوسنه والهرسك

وقد دافع أهالى البوسنه والهرسك عن بلادهم دفاع
الابطال وقاوموا جنود النمسا مقاومة عنيفة وأذاقوهم مر

القتال حتى اضطر قواد الجيش النمساوى للرجوع بالجيش الى الورااء فى مواقع كثيرة واضطرت الحكومة النمساوية الى ارسال جنود عديدة لتزداد القوة بهم ويستطيع الجيش النمساوى الانتصار على أهالى البوسنه والهرسك . وكان على رأس المسلمين من أهالى البوسنه فى هذه الحركة الوطنية رجل شديد العزم والحزم اسمه (حاجى لودجا) قاد الجموع ضد النمساويين أحسن قيادة واستحق بما أتاه شكر أمته ووطنه وثناء التاريخ

وفى ١٠ اغسطس عام ١٨٧٨ سقطت مدينة (بوسنه سراى) فى أيدي النمساويين وهذا اليوم كان يوما مشهودا فقد فيه النمساويون عددا عديدا من جنودهم ورأوا أمامهم البنات والنساء تدافع عن البوسنه فى مقدمة الرجال . فهكذا تكون الوطنية الحققة وهكذا يكون الذود عن الاوطان . وقد مات فى هذا اليوم العبوس كثيرون من أهالى البوسنه وذهبوا شهداء الوطنية الحققة والاخلاص الى ولم تثبط همم أهالى البوسنه والهرسك بسقوط عاصمة

البوسنة في أيدي النمساويين بل استمروا يقاتلون قتال
الابطال واستمرت الثورة ضد النمساويين في شمال البوسنة
وفي بلاد الهرسك كلها . وقد انهزم النمساويون أمام حماة
البوسنة والهرسك مرة بعد أخرى ولاقوا في هذه المعارك
الدموية من الالتهاب والمصاعب ما لا يجده جيش في حرب
كبيرة مع دولة عظيمة . وفي آخر شهر أغسطس عام ١٨٧٨
اضطر الجنرال (سايارى) الى ترك ما كان استولى عليه بين
نهر (درينا) و (ساقب) بعد أن خسر جيشه الخسائر الجمة
وفقد العدد الوافر من رجاله . وفي ١٠ سبتمبر انسحب
الجنرال (زاش) هو وجنوده من موقع (بهاتش) فرارا
من هجمات أهالى البوسنة والهرسك الابطال
ولم ينتصر الجيش النمساوى بعد سقوط (بوسنة سراي)
الا عند ما ازداد عدده بوفود فرق جديدة من النمسا .
وعندئذ استولى على مدينة « تريينيه » ومدينة « زفورنيك »
وأخذ يتقدم شيئاً فشيئاً حتى قمع الثورة واستولى على البلاد
كلها ولكن بعد ان أذاقه أهالى البوسنة والهرسك أشد

العذاب وبرهنوا على أنهم رجال لا يستسلمون للعدو ولا
يسلمون وطنهم وشرفهم للأجنبي عن طيب خاطر
وقد كان المجريون من أول الازمة لآخرها مع الدولة
العلية وكانت مصالحهم تقضى عليهم بذلك: فان استيلاء النمسا
على البوسنة والمهرسك يزيد من عدد السلافيين في المملكة
النمساوية ويضر بنفوذ المجر وكذلك ازدياد نفوذ الروسيا في
بلاد البلقان من شأنه أن يجعل المجر في قلق مستمر على
حياتها ووجودها السياسي فان الروسيا هي أول وأكبر عدو
للمجر وهي التي قعت الثورة المجرية عام ١٨٤٩ بعد ان خابت
النمسا في قمعها

واذا أضفنا الى اشتراك المجر في المصلحة مع الدولة العلية
اخلاص أهالي هذه البلاد للاتراك واعترافهم بالجميل للدولة
التي استقبلت ثوارهم عام ١٨٤٩ أحسن استقبال وأكرمت
مشواهم ورفضت تسليمهم للنمسا كل الرفض فهمنا كنهه تظاهر
المجريين بمحبة الدولة العلية واظهار أميالهم نحوها بكل قوة .
ومما يخلد ذكره أبد الدهر ان النمسا أرسلت مع الجنود

النمساوية التي بعثتها للاستيلاء على البوسنة والمهرسك أورطة
مجرية وأصدرت اليها الاوامر بطرد جنود الاتراك من هذه
البلاد فلما وصلت الاورطة ووجدت الجنود العثمانية — وهم
الذين بقوا بعد اخلاء الدولة للبوسنة والمهرسك — تذكرت
ان هؤلاء الجنود ينتسبون لهذه الامة التركية الشريفة وانهم
جنود الدولة التي أحسنت الى أبناء وطنها فألقت الاورطة
كلها السلاح وأبت اطلاق الرصاص على الاتراك قائلة
بصوت واحد « اننا لا نطلق الرصاص على أصدقائنا »
فاغتاز الامبراطور « فرنسوا جوزيف » من هذا العمل
ومن هذه المخالفة العسكرية وأمر بضرب عشر الاورطة
بالرصاص اذا استمرت على مخالفتها فأبلغ الامر للجنود المجرية
ولكنها فضلت اظهار اعترافها بالجميل للعثمانيين عن الطاعة
لاوامر الامبراطور

وقد استحك الخلف بين النمسا والمجر وظهر ظهور
الشمس في رابعة النهار عند ما طلبت النمسا الاشتراك معها
في تقرير مبلغ ٥٥ مليوناً من الفلورينو « أى نحو الخمسة

ملايين من الجنيتات » لمصاريف الحملة النمساوية ضد البوسنة
والهرسك بعد ان صرف على هذه الحملة مبلغ ٨٢ مليوناً من
الفلورينو . فهاج المجريون وأخذت جرائدهم تطعن على النمسا
وتوجه اليها الملام والتعنيف حتى اضطرت الوزارة المجرية
— التي كان يرأسها وقتئذ المسيو « تيسا » الشهير — الى تقديم
استغفائها ولما رأى الامبراطور « فرنسوا جوزيف » ان
الموقف حرج سأل المسيو « تيسا » أن يبقى في منصبه هو
وزملائه حتى يجد من يخلفهم وأخذ يستميل الحزب الاهلي
في المجر نحوه ويرجوه عدم احداث قلاقل في البلاد . ولكي
يسهل الامبراطور على المجرين قبول طلب الحكومة النمساوية
بشأن مصاريف الحملة على البوسنة والهرسك قرر جعلها عشرين
مليوناً من الفلورينو بدلاً من خمسة وخمسين . وبذلك انتهى
الخلاف بين النمسا والمجر ظاهرياً . ولكن احتلال النمسا
للبوسنة والهرسك أبقى في نفوس المجرين كراهة شديدة
لنمساويين فوق الكراهة الاصلية الكامنة في نفوسهم
وقد احتلت النمسا في ٨ سبتمبر عام ١٨٧٩ اقليم « نوفي

بازار» بالاشتراك مع الجنود العثمانية — ولم يستمر احتلال النمسا له زمنا طويلا — وكان لهذا الاحتلال شأن معهم لان «نوفى بازار» على طريق سالونيك وبواسطتها كان يسهل للنمساويين ان يبلغوا الاستانة قبل الروسيين اذا قامت الحرب بين روسيا والدولة العلية

والذي أوعز للنمسا باحتلال (نوفى بازار) هو البرنس (بسمارك) فانه لما رأى ان روسيا أظهرت العداء لالمانيا واهتمتها بشكران الجميل عمل على الاتحاد مع النمسا ضدها كما قدمنا ووجه عنايته لاضعاف نفوذ روسيا في بلاد البلقان وجعل نفوذ النمسا فيها قويا عظيما لتزداد العداوة بين هذه الدولة وبين روسيا وتبقى بذلك النمسا مضطرة دائما الى المحافظة على تحالفها مع ألمانيا. وكان يقصد البرنس (بسمارك) بتقوية نفوذ النمسا في بلاد البلقان غير ما ذكرنا ايجاد الشقاق بين النمسا والمجر وتحويل أنظار النمسا بهذا الشقاق وبمصاص الحوافى البلقان عن البلاد الألمانية لتبقى دائما تحت سلطة المانيا وفي دائرة نفوذها

وقد توصل البرنس (بسمارك) بسياسته هذه الى توطيد
العلائق والروابط بين رومانيا والنمساوسهل عليه ذلك لحقد
رومانيا على روسيا بعد الحرب الروسية التركية. ونجح كذلك
في تحسين علائق الصرب مع النمسا وادخال بلغاريا نفسها في
دائرة نفوذ النمسا

وبذلك أفلاح البرنس «بسمارك» في سياسته الماهرة
وبلغ ما تمناه فازدادت العداوة بين النمسا والروسيا وتقربت من
النمسا امارات البلقان — التي أوجدتها روسيا بما لها ورجالها —
واشتغلت النمسا ببلاد البلقان وبمشاكلها مع المجر عن البلاد
الالمانية. ولما رأى البرنس «بسمارك» تمار سياسته سافر
الى فيينا حيث استقبل فيها استقبالا عظيما واحتفل به سواسها
وأهلها احتفالا شائقا — ولا ينسى القارىء ان «بسمارك» هو
سبب مصائب النمسا وأصل انحلالها. ولكن الأمم النازلة
في مهواة التقهقر والانحطاط من شأنها النسيان — وأعلن
وقسند في كل أنحاء العالم ان النمسا تحالفت مع المانيا تحالفا دفاعيا
هجوميا وان سياسة «بسمارك» توجت بالنجاح والفلاح

أسلفنا ان البرنس « بسمارك » بذل جهده في ابعاد
ايطاليا عن فرنسا وايجاد الشحنة والبغضاء بينهما وأظهر لفرنسا
انه مستعد لمساعدتها على رفع حمايتها على البلاد التونسية . ولما
كان سواس فرنسا ميالين لتقوية نفوذ بلادهم في تونس فتمد
تلقوا أقوال البرنس « بسمارك » بغاية الارتياح وانتظروا
الفرصة المناسبة لارسال حملة على البلاد التونسية وقد كانت
ثلاثة أخماس ديون الامارة التونسية لفرنسا والحسان الآخران
لايطاليا وانكلترا مما جعل لفرنسا مركزا خاصا بها في تونس
ولم يكن لها منافس بين الدول غير ايطاليا التي كانت تنصح
(باى تونس) على الدوام بمعاكسة فرنسا وعرقلة مساعيها
وكان الايطاليون في البلاد التونسية يجارون الفرنسيين في
كل عمل ويجهدون في سبقهم الى الربح والمكسب
وقد حدث ان بعض قبائل رحالة اعتدت على حدود
الجزائر فانهزت فرنسا هذه الفرصة لتحقيق غاياتها وتنفيذ
مشروعها وقررت ارسال حملة فرنساوية على الحدود التونسية
فلما علمت الدولة العلية بذلك أرسلت مذكرة لفرنسا

واللدول الأوروبية بتاريخ ٢٧ ابريل عام ١٨٨١ احتجت فيها على عمل فرنسا وأبانت ان البلاد التونسية هي جزءاً من المملكة العثمانية وان الاعتداء عليها يعتبر اعتداء على الدولة نفسها

فأجاب المسيو « بار تلمي سانت هيلير » وزير خارجية فرنسا على مذكرة الدولة العلية بمنشور أرسله في ٩ مايو عام ١٨٨١ الى سفراء فرنسا لدى الدول الأوروبية أوضح فيه الاسباب التي حملت فرنسا على ارسال تجريدة الى البلاد التونسية وأبان الاعتبارات التي تجعل البلاد التونسية في نظر فرنسا مستقلة تمام الاستقلال عن الدولة العلية. وهذه الاعتبارات هي ان علاقة تونس مع الدولة العلية ليست الا علاقة دينية محضة وان امارة تونس عقدت مع دول أوروبا بمجاملة معاهدات بدون توسط الدولة العلية أو تصديقها عليها. فقد عقدت مع فرنسا معاهدة في ٨ أغسطس عام ١٨٣٠ تعهدت فيها بالغاء الرقيق وعقدت مع انكرا نحو عشرين معاهدة وعقدت مع ايطاليا معاهدة في عام ١٨٦٨ بدون أن تحتاج

في كل هذه المعاهدات الى أمر أو الى توسط من الدولة العلية. وأضاف الى ذلك وزير خارجية فرنسا ان جملة حروب قامت بين الامارة التونسية وبين بلاد أخرى بدون تدخل تركيا. ففي عام ١٨٣٣ حاربت مملكة «ساردينيا» ولاية تونس وكانت علائقها مع الدولة العلية جيدة حسنة ولم يتكرر صفاؤها بحربها مع تونس. وقبل ذلك في عام ١٨١٩ قرر مؤتمر (راكس لاشايل) أجبار تونس على منع لصووية البحار بدون توسط الدولة العلية واستند كذلك وزير خارجية فرنسا على استقلال تونس بأن فرنسا استقبلت في عام ١٨٤٧ (أحمد) باي تونس كما تستقبل الملوك والامراء وبغير توسط سفراء الدولة العلية وبأن دستور الولاية التونسية المشتمل على ١١٤ مادة لم يذكر فيه حرف واحد يدل على تابعة هذه الولاية الى الدولة العلية

وختم وزير خارجية فرنسا منشوره بقوله ان أغلب دول أوروبا موافقة على إرسال حملة فرنسية الى البلاد التونسية». ولا شك أنه كان يشير الى المانيا والنمسا

ولكن هذه الاعتبارات التي أتى عليها وزير فرنسا كلها تسقط أمام أمر واحد وهو أن باي تونس أرسل في آخر عام ١٨٦٤ (خير الدين باشا) إلى الاستانة ليستصدر فرمانا شاهانيا بتعيينه أميراً على البلاد التونسية وصدر فرمان بالفعل بمقتضى طلب باي تونس نفسه . وفي ٢٥ أكتوبر عام ١٨٧١ صدر فرمان السلطان بتعيين (محمد الصادق) باي تونس وقرأه (خير الدين باشا) في (الباردو) يوم ١٨ نوفمبر عام ١٨٧١ في حفلة حافلة فإذا سلمنا بأن البلاد التونسية كانت مستقلة تمام الاستقلال قبل عام ١٨٦٤ وعام ١٨٧١ فلا يمكن لأحد أن يعتبرها مستقلة عن الدولة العلية بعد ارتباطها بها هذا الارتباط القاضى بصدور فرمان شاهانى لتولية الباي عند موت سلفه . وكيف يستطيع سواس أوروبا أن ينكروا تابعة تونس للدولة العلية وقد رأينا الدول الأوروبية تضع حمايتها على بعض بلاد افريقية بمجرد عقدتها معاهدة حبية بين أمراء هذه البلاد وبينها ؟

وقد طلبت الدولة العلية من الدول الأوروبية أن تتدخل

في الامر وتفصل، الخلاف الواقع بينها وبين فرنسا ولكن سياسة الدول كانت قيادتها بأيدي البرنس (بسمارك) وكانت روسيا ميالة لفرنسا وعاملة على التقرب منها . فلم تجد الدولة العلية نصيرا ينصرها وينصر الحق ولما أرادت أن ترسل سفنها الى تونس هددتها فرنسا باعلان الحرب عليها اذا أرسلتها ومن البديهي أنه كان يصعب على الدولة العلية بعد حربها مع روسيا أن تحارب فرنسا وتفتح بابا جديدا لتداخل الدول في شؤونها والاضرار بمصالحها . فلم تستطع لهذا السبب أن تحتج على عمل فرنسا في تونس احتجاجا فعليا بل كان كل ما في استطاعتها أن تحتج احتجاجا قوليا

ولما رأت فرنسا أن عملها في تونس لا يليق معارضة من دول أوروبا أرسلت حملتها على البلاد التونسية وكانت مؤلفة من ٢٦٠٠٠ جندي وقد قهرت قبائل الحدود بعد مجهودات عظيمة وتوصلت الى عقد معاهدة مع باي تونس وهي في الحقيقة اعلان حماية فرنسا على البلاد التونسية

وقد عرضت على مجلس النواب الفرنسي في ١٩ مايو

عام ١٨٨١ صورة هذه المعاهدة التي أمضاها الجنرال (بريار) باسم فرنسا مع باي تونس في (الباردو) بتاريخ ١٢ مايو عام ١٨٨١ وهي تشمل : أولا على احتلال فرنسا للمواقع التي تراها ضرورية لها في البلاد التونسية . ثانيا على تعهد فرنسا لباي تونس بحمايته وحماية عائلته ودفع كل خطر عنه وعنها ثالثا على تعهد فرنسا بضمانة تنفيذ المعاهدات المعقودة بين تونس وبين الدول الاوروبية . رابعا على تعيين وزير فرنسا وى في تونس يقوم بتنفيذ هذه المعاهدة ويكون الواسطة بين فرنسا وبين الولاية التونسية . خامسا على جعل الرعايا التونسيين في الخارج تحت سلطة وحماية سفراء فرنسا وقناصلها وعلى تعهد تونس بعدم عقد معاهدة ما مع دولة من الدول قبل عرضها على فرنسا والاتفاق معها عليها . وتتضمن المعاهدة غير ذلك بعض شروط بشأن تنظيم مالية تونس وبشأن الديون التونسية وبخصوص عدم وصول الاسلحة والذخائر الى القبائل المعادية لفرنسا .

وقد وافق مجلس النواب الفرنسي بالاجماع على هذه

المعاهدة عند عرضها عليه. ولما علمت بها الدول رسمياً هنأت ألمانيا والنمسا وإسبانيا الحكومة الفرنسية على نجاحها. أما الباب العالي فقد احتج على عمل فرنسا باسم حقوقه الشرعية وترك للتاريخ الحكم على معاملة أوروبا للدولة العلية واعتدائها عليها

وقد أحدثت معاهدة فرنسا مع تونس في إيطاليا كدراً شديداً وسخطاً على فرنسا وحولت انظار إيطاليا نحو النمسا وألمانيا. واشتدت العداوة بين فرنسا وإيطاليا إلى حد أن الفرنسيين والإيطاليين صاروا يتشاحنون في كل بلد من بلاد فرنسا. ففي ١٤ يوليو سنة ١٨٨١ (يوم عيد الجمهورية الفرنسية) حصلت معركة كبيرة في مرسيليا بين الفرنسيين والإيطاليين مات فيها ثلاثة من الفرنسيين وإيطالي واحد وقد أظهرت الجرائد الألمانية عندئذ ارتياعها للعداوة الناشئة بين إيطاليا وفرنسا وصارت الجرائد الإيطالية تطعن على فرنسا أقبح الطعن وتسبها أخش السباب وتمدح ألمانيا وتطريء في المديح تشفياً من فرنسا وانتقاماً منها وفي شهر

يونيو من عام ١٨٨١ نفسه تقابل المسيو (كيرولى) رئيس
الوزارة الإيطالية وقتئذ مع البرنس (بسمارك) فى مدينة
(كيسينجن) وطالت المحادثة بينهما واعتبرت هذه المقابلة
فى كل دوائر أوروبا السياسية مبدأ انضمام إيطاليا للتحالف
الالمانى النمساوى أى نجاحا لسياسة (بسمارك)

أما فرنسا فقد استمرت على خطها فى البلاد التونسية
واحتلت فى ١٠ أكتوبر عام ١٨٨١ مدينة (تونس) نفسها
وأرسلت جيشا جارا لاحتلال مدينة (القيروان) ومن الأمور
المشهورة عند احتلال فرنسا للقيروان أن رجلا فرنساويا دخل
فى دين الاسلام وسعى نفسه (سيد احمد الهادى) واجتهد
فى تحصيل الشريعة الفراء حتى وصل الى درجة عالية فيها
وعين اماما لمسجد كبير فى القيروان . فلما اقتربت الجنود
الفرنساوية من المدينة استعد أهلها للدفاع عنها وجاءوا يسألونه
أن يستشير لهم ضريح شيخ فى المسجد يعتقدون فيه فدخل
وخرج مهولا لهم بما سينالهم من المصائب وقال لهم بان الشيخ
ينصحكم بالتسليم لان وقوع البلاء صار محتما . فاتبع القوم

البسطاء قوله ولم يدافعوا عن مدينة (القيروان) أقل دفاع بل
دخلها الفرنسيون آمنين في ١٢٦ أكتوبر عام ١٨٨١. وهكذا
سقطت المدينة في أيدي فرنسا بحيلة دخيل من الدخلاء وما
سقطت بلاد إسلامية في أيدي دولة أوروبية إلا وكان للدخلاء
يد في سقوطها

وبذلك لحقت البلاد التونسية بالجزائر ووقعت في قبضة
فرنسا وتمت لفرنسا فيهما السلطة وانتهت النتيجة الأخير
للحرب المشؤومة بين روسيا وبين الدولة العلية



﴿ الازمة الخامسة ﴾

﴿ المسئلة المصرية ﴾

ان سبب مصائب مصر هي ديونها التي اقترضها (اسماعيل باشا) الخديو الاسبق . فانها العلة الوحيدة لتداخل الاجانب في شؤون مصر ولتداخل انكلترا على الخصوص في أمورها وقد اشتهر بين الناس كافة ان قاعدة سياسة التداخل الاجنبى في شؤون أمة من الامم والعمل على استعبادها هي (فرق تحكم) فان الشقاق والتفريق بين أفراد أمة واحدة يجبران حتما الى اضمحلال هذه الامة وسقوطها في قبضة أعدائها . وقد أوجد سواس هذا العصر قاعدة جديدة لاستعباد الامم وهي (اذن تستعبد) فان اعتماد السياسة الاوروبية في استيلائها على البلاد الافريقية والاسيوية انما هو على اقراض أمرائها . فمتى أرادت دولة أن تستعبد أمة وتستولي على بلادها سلطت على أميرها من يحسن له المدنية وزخرفها وتغيير حاله بأحسن منها فاذا كان الامير ضعيف الراى قصير النظر فى

العواقب أو كان ذا أهواء شريرة أصغى الى هذه الاقوال
المزخرفة واستدان وأثقل عاتق أمته وبلاده بالديون التي تجر
وراءها التداخل الاجنبي والاستعباد

وقد انخدع (اسماعيل باشا) بزخارف أقوال بعض
الاوروبيين وتغلبت عليه أمياله الطبيعية وأهواؤه فاستدان
من أوروبا الديون الطائلة وفتح أبواب مصر للاوروبيين
وجر بذاك على ملك مصر وعلى بلاد مصر العزيزة المصائب
الكبار والبلايا الجسام وانتهى به الامر أن خلعته من كرسي
ملكه أصحاب الديون أنفسهم أي أولئك الذين كان يظنهم
أصدقاء له وكان يفضاهم على بني وطنه ويعمل بآرائهم
ونصائحهم . وهي عبرة تاريخية يجب على أمراء الشرق
كافة ان يعتبروا بها فان قوة الممالك في قوة الامم وسعادتها
الحقيقية لا في الزخرف الكاذب والطلاء الباطل . وكلما كانت
الامة قليلة الديون كان استقلالها قويا متينا وكانت كلمتها عالية
عزيزة وبالعكس كلما ازدادت ديون امة ازدادت مصائبها
وتسلط الاجنبي عليها وهددت في استقلالها وفي حياتها نفسها

وقد تغيرت أمور مصر وتغيرت سياسة الدول نحوها من عام ١٨٧٥ بشراء انكلترا من (اسماعيل باشا) أسهم مصر في قتال السويس حيث ازداد نفوذ هذه الدولة في بلادنا العزيزة وصارت منافسة لفرنسا أشد المنافسة . وقد توصلت انكلترا بما صار لها من النفوذ في السنين الاخيرة من حكم (اسماعيل باشا) الى تعيين جملة موظفين من الانكايي في ادارات مصر وفي السودان المصري وجعلتهم ذريعتهم في بذر بذور سوء والقتل في أرض مصر . وتوصلت كذلك الى عقد معاهدة منع الرقيق مع الحكومة المصرية عام ١٨٧٧ وهي المعاهدة التي منحت انكلترا في المادة السادسة منها « حق جولان الطرادات الانكليزية في مياه البحر الاحمر وحق البحث في السفن المصرية الحاملة للرق أو المشتبه في انها حاملة له والاستيلاء عليها لتسليمها فيما بعد للحكومة المصرية وحق الاستيلاء على الرقيق الذي تعثر عليه احدى الطرادات الانكليزية في سفينة مصرية واتخاذ الوسائل اللازمة لتحريره » . اي منح الانكايي سيطرة عالية على ما هو

من شؤون مصر وحقوقها ومنحهم حق التداخل في أحوال مصر
وبازدياد نفوذ انكارترا في مصر ازدادت المشاكل في
بلادنا وتمهدت لها سبل احتلالها. فقد قررت انشاء المراقبة
على المالية في مصر بالاشتراك مع فرنسا وكانت أول عاملة
على خلع (اسماعيل باشا). وبعد تولية المنفور له (توفيق باشا)
نشرت سماسرتها في كل انحاء مصر وشجعت الحزب الوطنى
من جهة وفرقت بينه وبين مولاه وفريق آخر من المصريين
من جهة أخرى حتى نزل القضاء باحتلالها لمصر
وتمت خديعتها للمصريين وللدولة العلية ولاوروبا كلها
ومن سوء حظ مصر ان سماسرة الانكارترا نجحوا في
التفريق بين المصريين وبعضهم فاستحكم الشقاق بين الجراكسة
والمصريين في الجيش وبعبارة أخرى بين المصريين وبعضهم
لانه لا يمكن اعتبار الجراكسة الذين قضوا في مصر طول
حياتهم واستوطنوا البلاد وتناسلوا فيها اجانب عنها بل هم
فيها مصريون لا فرق بينهم وبين سلالة الفراغة القدماء .
ولو كان زال من بين الجراكسة والمصريين سوء التفاهم

وعرفوا أنهم كلهم مصريون تجمعهم جامعة الوطن العزيز
وأن لبلاדם عدوا طامحا الى الاستيلاء عليها من عهد بعيد
لكانت نجت مصر من الخطر الجسيم الذي هي واقعة فيه
الآن ولكانت تمت لمصر السعادة والرفاهية والحرية. ولكن
العداوة استحكمت بين بنينا ففشل امرهم وذهبت ريحهم
وتداخل الاجنبي بينهم وتساقطت على مصر المصائب العديدة
وهذا شأن كل أمة يقع الشقاق والتفريق بين افرادها
وقد ابتدأت الحركة العراقية باتفاق جملة ضباط مصريين
علي رفع عريضة شكوي للمنفور له (توفيق باشا) ضد
(عثمان باشا رفيق) ناظر الحرية بسبب تعصبه ضد المصريين
وتحزبه للجراكسة وتكليف أحمد عرابي بك وعلى فهمي بك
وعبد العال حلمي بك بتقديمها للخديو . وما تقدمت هذه
العريضة حتى اهتم بالامر أصحاب الدسائس الاجنبية العاملون
على ضياع مصر وبذلوا جهدهم في توسيع الخرق وجعل الشقاق
عظيما فنصحوا برفت عرابي وعلى فهمي وعبد العال حلمي .
وبالفعل استدعى (عثمان باشا رفيق) هؤلاء الضباط الى

نظارة الحربية وأعلمهم أمام مجلس مكون من الذوات بأنهم مرفوتون من وظائفهم وان ثلاثة من الضباط الجرا كسة عينوا في مناصبهم وأمر بسجنهم فقبضت عليهم الجنود وسجنهم وأمر كذلك بارسال كل الضباط المصريين المعروفين بالميل لعراي وزميليه الى سجن القلعة . فهاجت الضباط والعساكر المصرية عند ما علمت بما جرى لرؤسائهم وهجموا على سجن نظارة الحربية وأخرجوهم منه وابتدأ بهذه الحركة الاضطراب في البلاد وقلقت الافكار كما كانت يتغيه أصحاب الغايات وأرباب الدسائس الاجنبية .

وبعد أن خرج عراي وزميلاه من السجن أرسل (عراي) الى قناصل الدول الاوروبية في مصر كتابا بتفصيل ماجرى واستلمت أنظارهم الى هذه الامور وذهب الى عابدين وقايل سمو الخديو فصرح له المرحوم (توفيق باشا) بأنه عفا عنه وعن كل الضباط وأخبره بأنه عين (محمود باشا سامي البارودي) ناظرا للجهادية بدلا من عثمان باشا رفقى . وكان ذلك في يوم ٢ فبراير عام ١٨٨١ . وقد أفهم السير (ماليت)

قنصل انكلترا الجنرال (عراي) وأنصاره بأنه هو الذى نصح
الخديو بالعمو عنهم وباستبدال عثمان باشا رفقى . وقصد
بذلك استمالتهم اليه وتغريهم بأنه نصير لهم

وفى يوم ٤ فبراير من السنة نفسها أمر الخديو عراي
وعلى فهمى بأن يذهبا الى قنصلى فرنسا وانكلترا ويؤكداهما
بأنهما يتكفلان بالراحة العمومية ويضمنان المحافظة على أرواح
وأموال الاوروبيين فتوجهوا وعملا بأمر العزيز

ولو كان الامر وقف عند هذا الحد لكانت انتهت
المسألة وبقي السلام سائدا فى ربوع مصر ولكن أصحاب
الدسائس كانوا يبذلون الجهد الجهد فى بلوغ غاياتهم السيئة
فأوعزوا الى بعض خدمة الخديو الخصوصيين بتهييج الجنود
ضد ضباطهم وباغرائهم على الفتك بهم . وقد وجدت هذه
الايعازات السيئة آذانا صاغية عند بعض ضعفاء العقول وذهب
(فرج بك الزينى) ليلا الى احد الأليات وحرص العساكر
على قتل ضباطهم فلم توافقه العساكر وقبضت عليه وفى اليوم
الثانى أرسل لنظارة الحربية وجرى التحقيق بشأنه وقد ظهر

من التحقيق أنه أمر بتحرير الجنود على قتل ضباطهم من أحد خدمة الخديو ويقول (عراي باشا) في تقريره ان خادم الخديو أمر بذلك من مولاه . وجرت جملة أمور من هذا القبيل حكم على الذين أتوا بها بالابعاد الى السودان . ولما كان لبعض الاشخاص الذين أبعادوا الى السودان علاقات ببعض خدمة الخديو فقد احدث ابعادهم غضبا شديدا عند حاشية العزيز واستعمل ذوو النفوذ في المعية نفوذهم في اقناع الخديو بضرورة عزل محمود باشا سامي من نظارة الحربية فعمل العزيز برأيهم وطلب من محمود باشا سامي الاستقالة فاستقال وعين مكانه « داود باشا » صهر العائلة الخديوية . وما تعين حتى أصدر الاوامر بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم والتشديد عليهم كل التشديد . ويقول «عراي باشا» في تقريره انه وضع على بيته وعلى بيت عبد العال بك حنمى أرواما للفتك بهما وقد احدثت هذه الامور كلها تأثيراً سيئاً على نفوس الضباط فاتفقوا على عمل حركة أهلية عامة لتغيير دستور البلاد ونظامها واسقاط وزارة « رياض باشا » التي كانوا يهتمونها

بمعارضتهم وبتقوية السلطة الاستبدادية في البلاد. وانضم اليهم
الكثيرون من أعيان البلاد وفضلاً عنها

وفي ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ ذهبت الجنود المصرية في الساعة
الثالثة بعد الظهر تحت قيادة « عرابي » الى ميدان عابدين
وطلبت من الحضرة الخديوية اسقاط وزارة رياض باشا
وانشاء مجلس نواب مصرى وجعل عدد الجيش ١٨٠٠٠
جندي كما تسمح به فرمانات الشاهانية واقتضت المصادفة
وقتئذ ان قنصل فرنسا الجنرال والمراقب الفرنسي كانا غائبين
عن مصر وكان المراقب الانكليزي المستر (كو كفيل)
موجوداً في مصر مع المستر (كو كسون) الذي كان قائماً
مقام السير « ماليت » قنصل انكلترا الجنرال . فنصح المستر
كو كفيل والمستر كو كسون الخديو بقبول مطالب (عرابي)
وجنوده . ولم يمض الا ساعتان حتى قبل الخديو طلبات
« عرابي » وأسقط وزارة « رياض باشا » وأمر « شريف
باشا » بتشكيل وزارة تحت رئاسته

وقد استفادت انكلترا في هذه الحادثة ازدياد نفوذها

عند رجال الحزب الوطنى وعند المغفور له « توفيق باشا »
وعند خدامه وأنصاره فصار بذلك وكلاؤها فى مصر محل
ثقة الفريقين

وان السياسة التى اتبعتها انكلترا من أول الحوادث
العرايية لآخرها لسياسة كلها غش وخداع وكذب . أو كما
يقول عنها السياسيون سياسة كلها دهاء ومهارة . فأنها أفلحت
فى تكبير الشقاق بين الجراكسة والمصريين أى بين افراد
أمة واحدة وأفلحت فى القاء بذور النفور والعداوة بين الخديو
و « عرابى » أذ ظن عرابى وحزبه ان الخديو يريد القتل بهم
وانه هو المحرض على قتلهم . وأفلحت فى تفهيم المغفور له
توفيق باشا ان جلالة السلطان يريد دخله ومحو حقوق العائلة
الخديوية فى مصر وأفلحت كذلك فى تفهيم رجال الدولة العلية
ان « توفيق باشا » طامح الى انتهاج خطة المغفور له « محمد على
باشا » فى مسألة الشام ضد الدولة وبذلك صارت انكلترا
مسموعة الكلمة عند عزيز مصر وعند رجال الحزب الوطنى
وعند رجال الدولة العلية . وصارت الحوادث تجري حسب

مشيئتها وكما تقضيه آمالها وأمانها

وما تظاهر « عرابي » مظاهرتة الحربية في ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ حتى شجع سواس بريطانيا الباب العالي على الانتقام من (توفيق باشا) وانتهاز هذه الفرصة لنيل سلطة فعلية على مصر بمساعدة الحزب الوطنى وتعريضه ولم تكتف وقتئذ الوزارة البريطانية بتحريض الباب العالي على تشجيع (عرابي) بواسطة سفيرها في الاستانة بل أوجت الى الجرائد الانكليزية أن تساعدوا في سياستها فنادت التيمس وزميلاتها وقتئذ بأن الطريقة الوحيدة لايقاف تيار القلاقل والاضطرابات في مصر هي تدخل الدولة العلية واحتلال الجنود التركية للديار المصرية

وقد اتخذت الدولة العلية لسواس بريطانيا وحسبتهم صادقين في أقوالهم مصافين لها في مسألة مصر وظنت انه يمكنها الاعتماد عليهم وقررت حسب اشارتهم ارسال وفد لمصر لدراسة الاحوال فيها ورفع تقرير لجلالة السلطان فحضر لمصر وفد مكون من على باشا نظامى وأحمد أسعد أفندى

وقد رى أفندي . وقبل وصول هذا الوفد الى مصر بيومين صدرت الاوامر بسفر ألاى (عرابى) الى التل الكبير وألاى (عبد العال بك) الى دمياط لكي لا يجتمع عرابى وعبد العال بأعضاء الوفد ولكنهما لم يسافرا وتقابلا مع الوفد عند حضوره . وقد حقق المغفور له (توفيق باشا) لأعضاء الوفد بأنه متفق مع (عرابى) وأنه راض عن جيشه . ولما علمت فرنسا وانكلترا بأن الدولة العلية أرسلت وفدا لمصر أرسلتا أسطوليهما الى ميناء الاسكندرية . وقد غادر الوفد العثمانى مصر وعاد للاستانة في ١٩ أكتوبر عام ١٨٨١ وبعد سفره بارحت سفن فرنسا وانكلترا ثغر الاسكندرية . وقد أشبع وقتئذ في سائر انحاء العالم ان الوفد العثمانى كان مكلفا بتشجيع (عرابى) وحزبه واعتقدت الامة المصرية كلها بهذه الاشاعة وصارت تعتبر (عرابى) النائب الحقيقى عن جلالة السلطان في مصر والمدافع عن حقوقه بها . وقد جرت انتخابات أعضاء مجلس النواب المصرى في ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١ وأظهر (شريف باشا) ارتياحه من

النتيجة التي تمت عليها الانتخابات. واجتمع المجلس لأول مرة
في ٢٦ ديسمبر من السنة نفسها

وفي ٣١ يناير عام ١٨٨٢ نشرت جريدة (التيمس)
الانكليزية مبادئ الحزب الوطنى فى مصر وهى تنحصر فى
ستة أمور : أولا الاعتراف بسيادة الدولة العلية مع المحافظة
على الامتيازات الممنوحة لمصر . ثانيا الطاعة والاخلاص
لسمو الخديو ما دام محترما لوعوده التى فاه بها فى سبتمبر عام
١٨٨١ . ثالثا الاعتراف بالخدم الجليلة التى أدتها فرنسا وانكلترا
لمصر وبأن المراقبة الثنائية موافقة لحالة البلاد المالية ولازمة
لضمانه حقوق الدائنين . رابعا المحافظة على الامن فى سائر
أنحاء مصر وضمانه أرواح وأموال الاهالي والنزلاء . خامسا
اعلان مبادئ الحرية الدينية والسياسية فى بلاد مصر واعتبار
سائر المصريين سواء أمام القانون وتشكيل مجلس نواب
مصرى وتحديد حقوق كل سلطنة . سادسا ترقية شأن البلاد
بنشر التعليم فى كل أرجائها

وقد أعجبت التيمس بمبادئ الحزب الوطنى وأميله

وأظهرت تخوفها من تداخل فرنسا في مصر تداخلا عسكريا
وأبانت ان تداخل فرنسا أو أية دولة أوروبية في مصر تداخلا
عسكريا يجر على مصر وعلى مصالح أوروبا فيها أكبر الاخطار
ولكن التيمس نسيت رأيها هذا بالمرّة ولم تتذكره عند
احتلال الجنود الانكليزية لمصر بل صفقت لهذا الاحتلال
طربا واستحسانا

أما الامة المصرية فقد أظهرت من مبدأ الحوادث
العرايية ميلها لعرايي وموافقتها له على عمله وشجعته بكل أنواع
التشجيع. ولم يكن ذلك عن كراهة للمغفور له (توفيق باشا)
الذي لم يسء الى الاهالى قط بل عن رغبة الامة في نيل
حريتها وتحقيق سعادتها واستقامة أحوالها. وقد أوجد حكم
(اسماعيل باشا) في نفوس المصريين كافة بغضا شديدا للحكم
المطلق وكراهة لدودة للسلطة الاستبدادية وتشوق الكل
الى جعل حكومة مصر حكومة دستورية شورية حتى قام
(عرايي) وجماعته فانضمت اليهم أصوات الامة واجتمعت
حولهم المئات والالوف من أبناءها. ونظراً لكون الجنود

كانوا في قبضة يمين « عرابي » فإن الفلاحين البسطاء أنفسهم كانوا يهللون ويكبرون عند ما يذكر أسم (عرابي) وكانوا ينتظرون من ذلك المصرى البحت السعادة المرغوبة والرفاهية المأمولة

وهذه الحركة الوطنية التي لم يعهد لها مثيل من قبل في تاريخ الأمة المصرية كانت تعود ولا محالة على مصر بالفوائد الجملة والتقدم السريع لو كانت وقفت الامور في الحوادث العرابية عند حد محدود . ولكن الشقاق والطمع والجهل والدسائس الاجنبية أوقعت البلاد في حضيض الذل والهوان بعد ان كانت مشرفة على الخير والسعادة والحرية

وقد تعين (عرابي) وكيلا لوزارة الحرية في ٤ يناير عام ١٨٨٢ وازدادت بذلك سلطته في الجيش وقوى نفوذه واجتمع حوله من الاهالى خلق كثيرون . وقد كثرت عندئذ الاشاعات بان الدولة العلية مساعدة لمرابي سرا وانها تجتهد في استمالة بعض الدول الاوروبية لتعضيدها على محو حقوق العائلة الخديوية وجعل مصر ولاية عثمانية كالشام وطرابلس

واستدل الناشرون لهذه الاشاعات على صحتها — وما كانوا
الا سماسرة للانكليز — بان الدولة العلية أرسلت على نظامي
باشا ورشيد بك الى برلين وفيينا في مأمورية سرية. وأدعوا
أن هذه المأمورية انما هي السعى في بلوغ تلك الغاية

ولا شك ان هذه الاشاعات كان من شأنها ان تزيد
في النفور والشقاق بين المغفور له (توفيق باشا) وبين جلالة
السلطان الاعظم وكان الانكليز يستخدمونها عند الخديو
ويجسمونها له ليلتمد عن الدولة العلية ويبقي دأما تحت سلطتهم
وآلة في أيديهم

ولما رأيت فرنسا ان نفوذ الحزب الوطني يزداد كل يوم
وان كل شيء في مصر صار في قبضة العسكرية المصرية خافت
على مركز الخديو وأرسلت بالاتفاق مع انكلترا مذكرة لوكيلها
في مصر أمرته فيها كما أمرت انكلترا وكيلها أن يبلغ المغفور
له (توفيق باشا) ان فرنسا وانكلترا متفقتان على مساعدته
كل المساعدة ضد المصاعب القائمة في وجهه وانهما تعتبران سلامة
مصر وسلامة مصالح أوروبا بها في بقاءه على كرسي الخديوية

فكانت هذه المذكورة بمثابة اعلان للعالم كله بان فرنسا وانكلترا متفقتان كل الاتفاق في المسئلة المصرية وانهما تعملان بالاشتراك . ولو كانت فرنسا اتبعت هذه السياسة الى النهاية لكانت سلمت مصر من مخالب انكلترا ولكانت بقيت المصالح الفرنسية اوية في مأمن من الخطر . وقد أظهرت الجرائد الانكليزية سخطها على حكومة بلادها لاتفاقها مع فرنسا واشتراكها معها في ارسال هذه المذكورة . وبالجمله كانت الصحف الانكليزية تلح كل يوم على وزارة انكلترا بالانفصال عن فرنسا والعمل بالانفراد

أما الباب العالي فقد احتج على ارسال هذه المذكورة بكتاب بعث به لسفرائه في الخارج بتاريخ ١٣ يناير عام ١٨٨٢ مظهرا فيه ان للدولة العلية وحدها حق التدخل في مصر بصفتها صاحبة السيادة عليها . فضلا عن انه لم يحصل بمصر أقل أمر يحمل فرنسا وانكلترا على ارسال هذه المذكورة ومن سوء حظ مصر ان وزارة « غمبتا » سقطت في فرنسا وقتئذ واستبدلت بوزارة « فريسنيه » . وكانت سياسة

« غمبتا » في المسئلة المصرية واضحة صريحة ترمى الى السير مع انكلترا في كل خطواتها ومشاركتها في كل عمل وعدم تركها تعمل شيئاً ما بانفرادها . . ولو كان « غمبتا » بقى رئيساً لوزارة فرنسا لكانت اشتركت مع انكلترا في احتلالها لمصر وكاتناخرجتا معاً أو لكانت اجتنبت فرنسا وانكلترا ضرب الاسكندرية واحتلال مصر . وعلى أى حال كانت نجت بلادنا العزيزة من الوقوع في أيدي الانكليز . ولكن بلية الجمهورية الفرنسية ان وزارتها قصيرة الاجل

وقد سن مجلس النواب المصرى بعض القوانين ولكنه لم يتفق مع وزارة « شريف باشا » على مسئلة المناقشة في الميزانية المصرية . فشريف باشا كان يرى أنه يسوء فرنسا وانكلترا ان مجلس نواب مصر يتناقش في كل فروع الميزانية حتى فيما يختص بالديون ويغير ويبدل فيها كيف يشاء مع ان هاتين الدولتين عينتا لجنة مراقبة لتقرير الميزانية مع الحكومة المصرية ومراقبة سيرها . ومجلس النواب المصرى كان يرى انه من أول حقوقه وواجباته دراسة الميزانية والمناقشة في

موضوعاتها موضوعا موضوعا . وبذلك حصل الخلاف بين المجلس وبين الوزارة الشريفة واضطر (شريف باشا) للاستقالة هو وبقية النظار في يوم ٢ فبراير عام ١٨٨٢ . وقد تعين « محمود باشا سامى البارودى » رئيسا للنظار بدلا منه وتعين « عرابى » وزيرا للحربية وأعطى لقب باشاهو وبعض زملائه من رجال العسكرية . واتفق محمود باشا سامى مع أعضاء مجلس النواب بشأن الميزانية فقرر معهم انتخاب لجنة منهم يكون عددها مساويا لعدد النظار تدرس مع النظار الميزانية وأن يكون تقرير الميزانية باجماع أصوات أعضاء اللجنة والنظار معاً أو بالأغلبية . وانه اذا وقع خلاف بين النظار وبين أعضاء اللجنة أو تساوت الاصوات يعرض الامر على

المجلس للفصل فيه

وقد أغضب سقوط وزارة (شريف باشا) سائر الدائنين واعتبرت فرنسا وانكلترا تمسك مجلس النواب المصرى بدراسة الميزانية كلها وتقريرها حسب مرامه اعتداء على حقوق المراقبة الثنائية أى اعتداء على حقوق الدولتين فى

مصر . وقد استعفى وقتئذ المراقبان الفرنسيان والانسكازى .
وكان ولا محالة من الحكمة والصواب ان الحزب الوطنى فى
مصر يقف عند حد محدود فى هذه الاوقات المضطربة
ويرضى بالتناجى السامية التى نالها . وكان من نهاية السداد فى
الرأى والتبصر فى العواقب ان النواب المصريين يرضون بدراسة
الميزانية الا ما يختص بالديون فيها . ولكن قضى على رجال
الحزب الوطنى فى مصر يومئذ ان يتمسكوا بأمر أضع عليهم
التمسك به أتعابهم وجر على الوطن المصرى أشد البلاء . على
أن نيل الحرية والعدالة والمساواة فى أمة لا يكون دفعة
واحدة ولا يأتى فى يوم واحد . وانه كان يكفى الحزب الوطنى
أن ينال تشكيل مجلس نواب مصرى ومنح المصريين الحقوق
السياسية والمالية التى لسائر الافراد فى الامم المتقدمة . فانها
خير نتيجة يحق لسكل مصرى محب لبلاده أن يفتخر بها
ومما زاد فى تخوف الاوروبيين وهلعهم هو تعيين
(عرابى) وزيراً للحرية فانهم كانوا يعتبرونه المحرض لمجلس
النواب المصرى على طلب المناقشة فى كل فروع الميزانية

والمسبب لسقوط وزارة (شريف باشا) والعامل على الاضرار
بمصالح أوروبا وبمصالح رعاياها باستلام زمام القوة والسلطة
في مصر

وقد قام المسيو (دلافوس) في مجلس النواب الفرنسي
في يوم ٢٣ فبراير عام ١٨٨٢ وسأل المسيو (فريسينيه) رئيس
الوزارة ووزير الخارجية عن الخطة السياسية التي تنوى فرنسا
اتباعها بعد تغيير الوزارة المصرية وحدث هذا الانقلاب
العظيم. فأجابه المسيو (فريسينيه) بأن فرنسا وانكثرتا لتخابران
مع أوروبا في الامر وتعملان لاشراك الدول معهما في
مسئلة مصر

ولما كانت الدسائس الاجنبية عاملة على تفريق كلمة
المصريين وتقويض أركان الاستقلال المصري أو عزز المنفسدون
وبممارسة السوء الى جماعة من الجرا كسة بالفتك بعرايى
وأنصاره والتخاض منهم . ولكن أحد هؤلاء الجرا كسة لم
يقبل الاشتراك في هذه الدسيسة وأخبر (طلبة باشا) بأمرها
فكتب هذا الاخير الى نظارة الجهادية والى رئاسة النظار والى

سمو الخديو بتفصيل المسئلة وعندئذ تقرر محاكمة الجراكسة
المتهمين بتدبير المكيدة . وقد حوكموا وصدر الحكم عليهم
بالابعاد الى السودان فلما علم المرحوم « توفيق باشا » بالحكم
أرسل تلغرافيا الى الحضرة السلطانية يعرض عليها الامر ويسألها
عما يجب عليه عمله . وقبل وصول الرد السلطاني تداخل قنصل
فرنسا الجنرال وقنصل انكلترا الجنرال وطلبوا من الجناب
الخديو تعديل الحكم بالابعاد الى الشام . فعمل العزيز برأيهما
وسافر الجراكسة الى الشام . وقد نشأ من ذلك نقور بين
العزيز وبين وزارته وكتب قنصلا فرنسا وانكلترا الى دولتيهما
بان « محمود باشا سامي » هدد حياة الخديو وحياة الاوربيين
في حضرة الخديو نفسه فاتفقت الدولتان على ارسال
أسطوليهما الى مياه الاسكندرية . وبعثتا في ١٦ مايو عام ١٨٨٢
مذكرة الى الباب العالي أعلنتاه فيها باتفاقهما على ارسال
أسطوليهما الى ثغر الاسكندرية وسألتاه عدم ارسال الاسطول
التركي وعدم الاشتراك معهما . وقد أجاب الباب العالي على
هذه المذكرة بتاريخ ١٧ مايو بان الدولة العلية هي وحدها

دون غيرها صاحبة السيادة على مصر وانه ليس لاحد غيرها
حق التدخل في شؤون هذه البلاد وأرسل في الوقت نفسه
تلغرافا الى وزراء مصر أمرهم فيه بعدم مخالفة أوامر الجنب
الخديوى

وبعد ان جاء الاسطولان الفرنساوى والانكليزي
الى مياه الاسكندرية رفع وكيل دولتي فرنسا وانكلترا في
٢٥ مايو عام ١٨٨٢ كتابا الى سمو الخديو ذكر له فيه ان
سلطان باشا رئيس مجلس النواب المصرى رأى ان وطنيته
تقضى عليه بان يعرض على (محمود باشا سامي) رئيس الوزارة
المصرية الاقتراحات الآتية التى تضمن راحة مصر وسلامتها
وهي : اولا ابعاد (عرايى باشا) عن مصر ابعادا مؤقتا مع
بقائه فى رتبته العسكرية ونقده مرتبه الشهرى . ثانيا ابعاد
(على فهمى باشا) و (عبد العال حلمى باشا) الى داخل البلاد
المصرية . ثالثا استعفاء وزارة محمود باشا سامى . وأبان وكيل
دولتي فرنسا وانكلترا لسمو العزيز انهما يعضدان رأى
(سلطان باشا) كل التعضيد ويطلبان من الجنب الخديوى

تنفيذ اقتراحاته الثلاثة

وقد دل هذا الكتاب على وجود اختلاف في الرأي بين الحزب العسكري وبين بعض أعضاء مجلس النواب الذين كانوا يعملون برأى رئيسهم . أما المرحوم (توفيق باشا) فقد قبل كتاب وكيلى فرنسا وانكلترا ورأى رأيهما خلافا لوزرائه . وقد اجتمع النظار عندئذ ورأوا تقديم استغفائهم الى الخديو بعله أن قبول مطالب وكيلى فرنسا وانكلترا يعتبر اجحافا بحقوق جلالة السلطان فى مصر وتداخلا أجنيا فى شؤون مصر الداخلية . كأن أعضاء الوزارة المصرية كانوا يجهلون ان فرنسا وانكلترا تداخلا من قبل فى شؤون مصر الداخلية وان هذه ليست بأول مرة تداخلت فيها الدولتان ولا ريب أن كل مصرى يخلص الحب لبلاده ويتألم من نتائج الحوادث العرايية الوخيمة يرى انه كان يجب على عرابى باشا أن يتعد عن مصر ويعمل برأى سلطان باشا لتطمئن الخواطر وتزول أسباب التداخل الاجنبى . نعم ان (عرايى باشا) كان يحزنه كثيرا أن يترك مصر بهذه الحالة

ويترك خصومه يعتبرون خروجه من مصر هزيمة معنوية له
ولحزبه ولكن رجلا مثله قام بدعوة أمته للحرية والاستقلال
الداخلي وتولى رئاسة الحزب الوطنى فيها كان يجب عليه ان
يقلب نظره في التاريخ ويتذكر ان انكلترا شرعت فى أوائل
القرن الحاضر فى الاستيلاء على مصر وانها تمنى نفسها دائما
بهذه الامنية العزيزة وان اضطرابات مصر وقلاقلها لا تقيد
الا هذه الدولة الماهرة فى السياسة ذات الدسائس القوية
والمسكائد العظيمة وكان يتحتم عليه (اى على عرابى) أن
يخرج من بلاده ويدفع عنها الخطر
وقد أجاب (عرابى باشا) على اعتراض القائلين بضرورة
خروجه من مصر وقتئذ بأن خروجه يعتبر من جهة تنفيذ
لاوامر فرنسا وانكلترا فى مصر وتبريراً لتداخل هاتين
الدولتين فى أحوال البلاد الداخلية ويجعل من جهة أخرى
أنصاره تحت رحمة اعدائهم وعلى خطر عظيم ولكن هذا
الجواب ضعيف جدا فان فرنسا وانكلترا تداخلتا فى أحوال
مصر الداخلية فى عهد اسماعيل باشا وهما اللتان عزلتا

باستمالة الحضرة السلطانية اليهما ومن مبدا الحوادث العراقية
تدخلت الدولتان . (وعرابي باشا) نفسه كان يعتقد ان
السير « ماليت قنصل جنرال انكلترا هو اول من نصح
الخدوي في يوم ٩ ستمبر عام ١٨٨١ - أي يوم مظاهرة الجنود
المصرية تحت رئاسة (عرابي) في ميدان عابدين - بعزل
الوزارة الرياضية وقبول طلبات الجيش . أما من حيث الخطر
الذي كان يخافه (عرابي باشا) على انصاره بعد خروجه من
مصر فهو خطر وهمي . لان (عرابي باشا) كان يعلم جيداً أن
في انصاره رجالاً كثيرين يغارون مثله على حقوق بلادهم
ويطالبون بحريتها وتسليم زمام أمورها لآبائهم . فلو كان
(عرابي باشا) خرج من وطنه وتبع رأى (سلطان باشا)
لكانت هذات الاحوال وبطلت دسائس أعداء مصر وفشلت
مكائدهم والكان بقى شريفاً جليلاً في أعين العالمين غير متحمل
للمسؤولية الكبرى التي يتحملها اليوم أمام الوطن وأمام التاريخ
بالرغم من حسن نيته وصدق اخلاصه لوطنه
وقد اجتهدت الوزارة قبل استغفائها في عقد مجلس

النواب ولكن الخديو لم يقبل اصدار الامر بعقده . بل قبل استعفاء الوزارة واشتغل بتشكيل وزارة جديدة . ولما كانت السلطة العسكرية في قبضة يمين عرابي رأى (سلطان باشا) وأصدقائه من أعضاء مجلس النواب أنه اذا لم يتعين (عرابي باشا) وزيرا للحرية كما كان اشتد النفور بينه وبين العزيز واتسع الخرق على الراقع فعرضوا على الجناب الخديوي ارجاعه في وظيفة ناظر الحرية . فقبل المغفوره (توفيق باشا) ذلك وعين (عرابي باشا) وزيرا للجهادية للمرة الثانية

وعندئذ عرضت فرنسا على كافة الدول الاوروبية ان تسأل معها الباب العالي استدعاء عرابي ورفقائه الى الاستانة للتحرف بمقابلة جلالة السلطان وتلقى أوامره فاشتركت معها الدول في هذا الطلب ولكن انكلترا نصحت الباب العالي بعدم قبول طلب الدول وبارسال مندوب عثماني لدراسة الاحوال في مصر . فاتبع الباب العالي نصيحة انكلترا وعمل بها

ولما كانت السياسة الانكليزية في الحوادث العرابية

سياسة ذات وجهين فقد سحب السير « مالايت » قنصل انكلترا الجنرال بمصر كتابه الذي أرسله لسمو الخديو في ٢٥ مايو بالاشتراك مع قنصل فرنسا وأرضى بذلك الحزب الوطني . وقد اعتبر هذا العمل مبدأ انفصال انكلترا من فرنسا في المسئلة المصرية . وعند ما رأت فرنسا ذلك عرضت على الدول الأوروبية عقد لجنة دولية بالاستئانة للمداولة في مسئلة مصر فقبلت الدول واتفقت على احترام التعهدات الدولية المختصة بمصر واحترام فرمانى عام ١٨٧٣ و ١٨٧٩

وقد دارت المناقشة في مجلس النواب الفرنسي فى أول يونية عام ١٨٨٢ على مسئلة مصر . وكان الرأى العام الفرنسي وقتئذ ميالا لعرايى وحزبه منتصرا للدعوة التى هم قائمون بها وكان يأبى تداخل فرنسا فى مصر تداخلا عسكريا وقد وقف الميسو (دلافوس) على منبر الخطابة وسأل وزير خارجية فرنسا عن السياسة المتبعة لها فى فرنسا فى الازمة المصرية فأجاب الميسو فريسينيه بان سياسته مقتضاها عدم تداخل فرنسا فى مصر تداخلا عسكريا وعدم ترك الدولة العلية ترسل

جنودها لمصر . وكانت حجته في معارضة مجيء الجنود التركية لمصر هي ان تداخل تركيا في مصر يرفع من شأن الدولة العلية في أعين المسلمين كافة ويكون سببا لقيام التونسيين والجزائريين في وجه فرنسا . وقد ندد المسيو (دولافوس) بسياسة المسيو (فريسينيه) وقال ان مصلحة فرنسا تقضى عليها بالاتفاق مع تركيا والعمل على رفع شأنها ليسهل لها حكم المسلمين واستمالتهم نحوها وأثبت أن حل المشكلة المصرية لا يكون الا بتداخل الدولة العلية . وقد ألقى المسيو « غمبتا » في هذه الجلسة نفسها خطبة طويلة على المسئلة المصرية نصح فيها الوزارة الفرنسية بعدم ترك انكلترا تعمل بانفرادها وبأن تشترك معها في كل عمل وأنذرهما بسوء العاقبة اذا بقيت على الحياد وتركت مصر لانكلترا

وان السياسة التي اتبعها المسيو (فريسينيه) لسياسة خرقاء فانه أبى التداخل في مسئلة مصر تداخلا عسكريا وعارض الدولة العلية في ارسال جنودها لمصر . وكانت نتيجة هذه السياسة تداخل انكلترا وحدها وسقوط مصر .

في قبضتها !

وقد جرت مناقشة في مجلس النواب الانكليزي في يوم أول يونيه نفسه على مسألة مصر قال فيها المستر (غلاستون) يصفته رئيسا للوزارة الانكليزية ان (عراي) يعمل على عزل (توفيق باشا) وتعيين البرنس « حلیم » مكانه ولكن الدول متفقة على تعضيد الخديو الحالى « أى توفيق باشا » وانها اذا كانت لا تريد احتلال جنودها مصر فذلك لانها تخاف اشتعال نيران التعصب الدينى فيها وجعل حياة الخديو في خطر

وهو تصریح من الغرابة بمكان. وما كان يقصد به المستر « غلاستون » الا زيادة استمالة « توفيق باشا » الى الانكليز وثقته بهم واعتماده عليهم

وما علم سواس بريطانيا بتصریحات المسیو « فریسنیه » حتى طاروا بها فرحا وتحققوا أن الجو خلا لهم واهتموا بتدبير الدسائس لاحتلال مصر

وقد رأَت انكلترا وقتئذ انها في حاجة لتعزیز تركيا

وتفهمها أن نواياها حسنة من جهتها في مسألة مصر فأوحت الى المغفور له « توفيق باشا » بان يطلب من الحضرة السلطانية ارسال مندوب عثمانى عال لمصر وعززت هذا الطلب في الاستانة . فأجابت الدولة طلب الخديو وحضر « درويش باشا » الى مصر حيث وصلها في ٧ يونيو عام ١٨٨٢ وكان للانكليز مصلحتان في حضور « درويش باشا » لمصر : أولا تفهم رجال الدولة العلية بانهم يريدون تداخلها في مصر . ثانيا تشجيع الدولة « بواسطة درويش باشا » لرجال الحزب الوطني في مصر

وكان وكلاء انكلترا في مصر وصنائعها يعملون وقشذ على احداث اضطراب عظيم . فكنت ترى السير (ماليت) قنصل انكلترا الجنرال ينصح الانكليز المقيمين في مصر بالسفر لاوروبا « نجاة من خطر قريب الحدوث » وكنت ترى المستر « كوكسون » قنصل انكلترا بالاسكندرية يفرق بنفسه الاسلحة والذخائر على الانكليز القاطنين بالاسكندرية — وقد أرسلت اليه هذه الاسلحة والذخائر من الاسطول

الانكليزى الواقف فى ثغر الاسكندرية

وقد وضع المستر « كوكسون » بالاشتراك مع الضابط
الانكليزى « ماريوت » خطة للدفاع عن الاوروبيين ضد
المصريين وهى تقتضى تسليح ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ أوروبى
بالاسكندرية . وقد أخبر المستر « كوكسون » بهذه
الخطة زميله الفرنساوى فى ٧ يونيو عام ١٨٨٢ وأبلغه الوكلاء
الدول فى القاهرة غير انهم لما علموا بها صرحوا جميعا بأن
هذا التسليح يحدث اضطرابا عظيما فى البلاد وهياجا عاما
وأمروا قناصل دولهم فى الاسكندرية بالامتناع عن كل
عمل عدائى

ولكن المستر « كوكسون » لم يرضخ لقرار وكلاء الدول
بالقاهرة وسلاح كل المالىطين وجميع اليونانيين وسائر سفلة
الافرنج الموجودين بالاسكندرية مما يدل دلالة صريحة على
ان المدير لمذبحة الاسكندرية والمسبب لها انما هي انكلترا
دون سواها

وقد ابتدأت المذبحة بمشاجرة وقعت بين مالطى وحمار

مصرى وأطلقت فيها البنادق من الشبايك على المصريين واستمرت طول يوم ١١ يونيو المشؤوم . ويحقق الكثيرون بأن المايطي الذي سبب المشاجرة والمذبحة هو شقيق خادم المستر (كوكسون) نفسه

وقد اجتنبت فرنسا وانكلترا انزال عساكرهما الى البر وقت مذبحة الاسكندرية . وذلك بناء على رأى انكلترا التي كانت تخاف اشتراك فرنسا معها في احتلال مصر ولما انتشر خبر مذبحة الاسكندرية في أوروبا ادعى كتاب الانكايز وسواسهم ان سبب هذه المذبحة هو التعصب الديني عند المصريين . ولكن الحقيقة التي لا ريب فيها هي أن الانكايز وصنائعهم هم أصل هذه المذبحة المشؤومة وهم الموجدون لها . وقد صرح المسيو (دى فريسنيه) رئيس الوزارة الفرنسية في ١٢ يونيو أمام مجلس الشيوخ « بأن عدة أسلحة أعطيت للمايطيين قبل المذبحة بأيام قلائل وان نسبة المذبحة للتعصب الديني خيراً محض » وأثنى المسيو (دى فريسنيه) على خطة حكومة مصر في هذه الحادثة

ولما علمت الحكومة المصرية بمذبحة الاسكندرية
أرسلت في الحال (يعقوب باشا سامى) وكيل الجهادية على
رأس الألبان من البيادة وبطاريتين من الطوبجية وأورطتين
من السوارى لحفظ الامن العام فى الاسكندرية واعادة
السكينة بين أهاليها

وقد أرادت الحكومة المصرية اجراء تحقيق بشأن
مذبحة الاسكندرية واظهار الحقيقة فيها وعرضت على فرنسا
وانكلترا عقد لجنة مكونة من تسعة أعضاء مصريين ومن
تسعة أوروبيين لاجراء هذا التحقيق فرفضت انكلترا
ذلك بتاتاً

وفى صبيحة مذبحة الاسكندرية أرسلت إيطاليا والنمسا
أسطوليهما الى مياه الاسكندرية للمحافظة على حياة رعاياهما
وفى ذلك اليوم نفسه وقف اللورد سالسبورى فى مجلس
اللوردات وعنف الحكومة الانكليزية على عدم احتلالها
الاسكندرية وقت المذبحة فأجابه اللورد (غرانفيل) بان
الوزارة الانكليزية تركت للاميرال (سيمور) الحرية التامة

فهو يعمل متى رأى لزوما للعمل . ولا شك أن كل سواس
بريطانيا كانوا يعلمون ان السبب في عدم تداخل الاسطول
الانكليزي وقت مذبحة الاسكندرية وعدم نزول العساكر
الانكليزية الى البر هو تخوف الاميرال الانكليزي من
اشتراك الاسطول الفرنسي معه في الامر

وقد سافر الجناب الخديو و (درويش باشا) والقناصل
الى الاسكندرية بعد المذبحة لتطمئن خواطر النزلاء وتعم السكنية
المدينة . وتشكلت عندئذ الوزارة المصرية في ١٧ يونيو عام
١٨٨١ تحت رئاسة (راغب باشا) وبقي فيها (عرابي باشا)
وزيرا للحربية

ولما شعرت دول فرنسا والروسيا والمانيا والنمسا وايطاليا
باشتداد الازمة ألحت على الدولة العلية بضرورة اشتراكها
معه في اللجنة الدولية المزمع عقدها بالاستانة ولكن سواس
تركيا أصغوا للنصائح الانكليز ورفضوا الاشتراك مع الدول
الاوربية معللين ذلك بان اشتراك تركيا في اللجنة الدولية
يعتبر اعترافا منها بأن حقوقها في مصر تعادل حقوق الدول

الآخرى. وقد اضطر مندوبو الدول وقتئذ أن يجتمعوا في الاستانة بدون اشتراك سوا استركيا معهم. وحضر هذه اللجنة رسميا اللورد (دوفرين) بصنفته مندوبا عن الحكومة الانكليزية وأمضى مع بقية المندوبين في ٢٥ يونيو عام ١٨٨٢ القرار أو (البروتوكول) الآتي :

« تتعهد الحكومات التي يعضى مندوبوها على هذا القرار بانها في كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسئلة المصرية لا تبحث على امتلاك شيء من أراضى مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها (أى باحدى الحكومات دون سواها) ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الاخرى نيله »

وهذا التقرير يعتبر تعهداً من دول أوروبا بعدم المساس بحقوق مصر وبعدم الاعتداء عليها . وهو تعهد قبلته الحكومة الانكليزية على نفسها كسائر الحكومات الاوروبية وأمضاه بالنيابة عنها اللورد (دوفرين) أي سياسى من أكبر سواسها ويمكننا أن نعتبر هذا التعهد — بقطع النظر عن تصريحات

جلالة الملكة ووزراء انكلترا بشأن الجلاء — احتجاجا ابديا من أوروبا ضد احتلال الانكليز لمصر ومن انكلترا نفسها ضد عملها في بلادنا .

وفي أثناء اشتغال اللجنة الدولية في الاستانة بالمداولة والاتفاق على حل الازمة المصرية كانت انكلترا تجهز سفنها وتستعد لتقوية أسطولها في الاسكندرية وكانت الجرائد الانكليزية تلح على حكومة بلادها باحتلال مصر وحدها . وقد أثرت كتابات الجرائد الانكليزية على الرأي العام الانكليزي وصار يطالب الحكومة انبريطانية بالعمل وحدها . حتي أن اللورد « كامبرلي » وزير المستعمرات وقف خطيبا وقال . أن انكلترا بالرغم عن ميلها للسلام واحترامها لآراء أوروبا لا يمكنها أن تترك سلامة قناة السويس للمصادفة أو أن تحمل الدفاع عن مصالحها في الشرق . وعندئذ أنذر الاميرال « سيمور » الحكومة المصرية بانها اذا عملت أى عمل عدائى ضد أسطوله ضرب الاسكندرية ودمرها .

وقد أهتمت فرنسا بتجهيز سفنها أسوة بانكلترا وعرض

المسيو « فريسنيه » يوم ٨ يوليو عام ١٨٨٢ على مجلس النواب
الفرنساوى طلب ثمانية ملايين من الفرنكات لهذا الغرض
الا أنه صرح بأنه لا يقصد إرسال جيش فرنساوى لمصر وأنه
لا يأمر بتدخل فرنسا فى وادى النيل تداخلا عسكريا الا
بقرار من مجلس النواب نفسه وأن القصد من تجهيز السفن
هو الاستعداد للطوارئ

ولما رأيت انكثرا ان من صالح سياستها زيادة التقرب
بين (عرابى باشا) وبين الحضرة السلطانية وزيادة النفور بين
عزير مصر وبين جلالة السلطان أشارت على رجال الدولة
العلية — الذين لم يسيئوا الظن بالانكاي لحظة واحدة فى
الحوادث العراقية كلها — بإرسال نيشان لعرابى اظهاراً
لرضى جلالة السلطان عنه وامتنانه من خطته وعمله فعمل رجال
الدولة بإشارة انكثرا وأرسل النيشان المحيذى الاول مع
الفرمان الخاص به لعرابى باشا . فكان هذا الانعام تشجيعاً
لعرابى وحزبه وتنفيراً للجناب الخديوى من الدولة العلية .
وكان من شأنه أن يحمل عزير مصر على الالتجاء الى الانكاي

وعند ما تحقق رجال السياسة الانكليزية من أن فرنسا
لا تتدخل في مصر تداخلا عسكريا وانها تجتنب ذلك كل
الاجتناب أمروا الاميرال الانكليزي (سيمور) بنقل
الاسباب الداعية لضرب الاسكندرية. فأرسل هذا الاميرال
انذاراً للحكومة المصرية بانها ان لم تكف عن اصلاح
الاستحكامات ضرب الاسكندرية لانه يعتبر اصلاح
الاستحكامات أو ترميم الطوابي تهديداً للأسطول الانكليزي
فأمر الخديوى بناء على أمر الحضرة السلطانية بإبطال اصلاح
الاستحكامات وعدم ترميم الطوابي . فامثل رجال الجيش
أمره وأبطلوا كل اصلاح وكل ترميم في الاستحكامات والطوابي
غير أن الاميرال (سيمور) كان مكلفاً بنقل الاسباب لضرب
الاسكندرية فلذلك أرسل انذاراً ثانياً للحكومة المصرية قال
لها فيه ان عمالها ينفلون بوزار الاسكندرية بالاحجار وأنهم
ان لم يمتنعوا عن رمي الاحجار أمر أسطوله بضرب الاسكندرية
فأجابته الحكومة المصرية بانها لم تأمر مطلقاً باقتال بوزار
الاسكندرية وان عمالها لم يرموا فيه أحجاراً وأن لاهيئة

البتة لهذه الدعوي . وسمح له وكيل البحرية المصرية بالقبض على كل من يرمى أحجاراً في البوغاز . ولكن الاميرال (سيمور) لم يقتنع بالحق وأرسل في يوم ١٠ يوليو عام ١٨٨٢ خطاباً آخر للحكومة المصرية ادعى فيه كذباً أنها تشتغل بوضع مدافع جديدة في طابية صالح والمكس وقائد بك وأنذرها أنها أن لم تسلمه جميع المدافع والأسلحة الموجودة في طوابي الاسكندرية من العجمي الي قائد بك ضرب الاسكندرية ! ولما علم قناصل الدول بالاسكندرية بتهديدات الاميرال (سيمور) للحكومة المصرية كتبوا اليه كتاباً سألوه فيه أن يمتنع عن ضرب الاسكندرية لان هذا العمل يضر بمصالح الاوروبيين كافة ويدمر منازلهم وأملأهم فاجابهم الاميرال بأن مع الحكومة المصرية على ما يرضيه . فأجابهم الاميرال بأن منازل الاوروبيين وأملأهم ستكون في مأمن من الخطر لانه لا يقصد الا تدمير طوابي الاسكندرية . وكان يريد الاميرال (سيمور) بهذا الجواب تطمين خواطر القناصل ولكنه كان يسمّل لتدمير الاسكندرية كلها وتكليف الحكومة

المصرية بدفع الغرامات الطائلة

وقد عقد المغفور له (توفيق باشا) مجلساً من الوزراء تحت رئاسته في يوم ١٠ يوليو لتقرير ما يلزم عمله نحو الاميرال (سيمور) وحضر هذا المجلس (درويش باشا) المندوب العثماني العالي واتفق كل الحاضرين في المجلس على ارسال ناظر المالية وناظر الخارجية ووكيل البحرية وأحد رجال المعية الى الاميرال (سيمور) ليلغوه أن طواحي صالح والمكس وقائد بك هي كما كانت في عهد ساكن الجنان (محمد علي باشا الكبير) وانه ليس بها أشغال ولم توضع فيها أسلحة ولا مدافع جديدة وان الحكومة المصرية تقبل انه (أي الاميرال سيمور) يطلع عليها. فتوجه الاربعة المذكورون وأبلغوا الاميرال (سيمور) هذا الجواب فلم يقتنع به بل كرر طلبه الاول بشأن تسايمة الاسلحة والمدافع الموجودة في الطواحي. فلما عرض هذا الطلب على سمو الخديو وعلى النظار أقر رأى الجميع على ان قبوله يكون عاراً كبيراً على مصر وانه اذا أطلقت السفن الانكليزية على

الطوابى أجابتها الطوابى بعد خروج خمس أوست طلقات
من مدافع السفن الانكليزية حتى تقع المسؤولية كلها على
الاسطول الانكليزي وأرسلت الحكومة المصرية في مساء
١٠ يوليو عام ١٨٨٢ كتابا الى الاميرال (سيمور) قالت له
فيه « انها لم تعمل شيئا ما يستوجب اعتداء الاسطول
الانكليزي على ثغر الاسكندرية وانها محافظة على شرفها
ومقامها لا تقبل مطلقا تسليمه الاسلحة والمدافع الموجودة في
الطوابى وانها تلقى مسؤولية النتائج الوخيمة التي ستنتج من
ضرب الاسكندرية على الامة التي اعتدت بغير سبب وبدون
اعلان الحرب بينها وبين مصر على الاسكندرية مخالفة في
ذلك القانون العام ونواميس الحرب »

ولما علم المسيو (فريسينيه) وزير خارجية فرنسا
بالأذار الاخير الذي أرسله الاميرال « سيمور » للحكومة
المصرية . أمر الاسطول الفرنسي — الذي كان واقفا في
مياه الاسكندرية بجوار الاسطول الانكليزي — بالابتعاد
عن الاسكندرية والسفر الى بور سعيد. وبذلك قضت فرنسا

على مصالحها في مصر وخالفت سياسة قرن كامل وارتكبت أكبر خطأ سياسى في تاريخها . ولقد تحمل المسيو « فريسينيه » تبعه هذا العمل وصار مبعوضا في أمته وأتهمه الكثيرون من الفرنسيين بالخيانة وبانه باع شرف فرنسا لانكاسترا . ولكن للحوادث العرايية ولسياسة الدول فيها أسرار لم يكشفها لنا التاريخ الى اليوم . وعلى كل حال فان المسيو « فريسينيه » اتبع في الحوادث العرايية سياسية خرقاء وأوجد لبلاده مشكلة لا تنقص عن مشكلة الالزاس واللورين أهمية وخطارة

وقد أرسل اللورد غرانفيل في مساء ١٠ يولييه مذكرة للدول الاوروبية أخبرها فيها « بان ضرب الاسطول الانكليزي للاسكندرية ليس الادفاعا اقتضته الضرورة وان انكاسترا لا تنوى ضد مصر شيئا آخر » . فما هي الظروف التي اقتضت ضرب الاسكندرية وما هذا الدفاع ؟ ألم يكن الاسطول الفرنسي واقفا بجوار الاسطول الانكليزي فلم لم يدع أن طوابى الاسكندرية تهدده ؟ ألم

تكن سفن ايطاليا والنمسا واقفة في مياه الاسكندرية فلم لم تدع أن طوابى الاسكندرية تهددها وأنه يجب عليها الدفاع عن نفسها ؟ ألم يعترف قناصل الدول بالاسكندرية بأن الحكومة المصرية اتبعت مع الأميرال (سيمور) تساهلا لا مثيل له وانها لم تهدد أسطولها أبدا ؟ ألم تسمح الحكومة المصرية للاميرال « سيمور » بالقبض على كل من يرى أحجاراً في قنال الاسكندرية ؟ ألم تسمح له بتفتيش طوابى الاسكندرية ؟ وهل أطلقت طوابى الاسكندرية مدافعها على الاسطول الانكليزي حتى اضطر للمدافعة عن نفسه ؟

ان هذه الرواية المحزنة لعار كبير على دولة تدعى محبة الانسانية ولفضيحة تبقى حديثا للامم على تعاقب الايام والسنين وما طلعت شمس يوم الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ — وهو أسوء أيام مصر وأشقاها — حتى أطلقت السفن الانكليزية كلها المدافع على الطوابى المصرية وبعد خروج نحو ١٥ كاة من مراكب الاسطول الانكليزي أجابها الطوابى المصرية واستمر الفريقان على اطلاق الكلل مدة

عشر ساعات متوالية حتى تهدمت الطوابي كلها وتدمر جزء
من سراي رأس التين واحترقت منازل عديدة . وقد اجتمع
مجلس النظار في مساء ذلك اليوم العبوس تحت رئاسة سمو
الخدّيو وقرر أنه اذا استمر الاسطول الانكليزي على اطلاق
الكلل رفعت الرايات البيضاء علامة على طلب اجراء
المخبرات السلمية وفي صبيحة ١٢ يوليو ابتدأت المراكب
الانكليزية تطلق المدافع على مدينة الاسكندرية نفسها ثانيا -
وليتذكر القارئ أن الاميرال (سيمور) حقق لقناصل
الدول بان اسطوله لا يتعرض للمدينة بسوء فرفعت الرايات
البيضاء وانقطع بذلك ضرب الاسطول الانكليزي لمدينة
الاسكندرية . وذهب طلبه باشا الى الاميرال (سيمور)
فقابله أحد ضباط الاسطول وأخبره بان الاميرال الانكليزي
يطالب صدور أمر الخديو قبل الساعة الثالثة بعد الظهر بتسليمه
طابية العجمي وطابية المكس وطابية العرب لجعلها معسكرا
للجنود الانكليزية . فعاد طلبه باشا وأخبر الخديو والنظار
لطلب الاميرال الانكليزي . فلما علموا به قرروا ارسال

تلغراف للحضرة السلطانية لعرض الامر عليها اذ لا يمكنهم تسليم أرض من أراضى مصر لدولة أجنبية بغير امر الدولة العلية وكلفوا طلبه باشا بتبليغ ذلك للاميرال (سيمور) . غير أن الوقت الذى حدده الاميرال لا انتظار الجواب كان قد فات وترك مندوب الاميرال في ديوان البحريه المصريه خبرا بأن الاسطول الانكليزى سيعضرب الاسكندرية مرة ثانية وعندئذ أمر المغفور له الخديو السابق « عرابى باشا » بإرسال الجنود المصريه الى جهة طابية العجم لمنع العساكر الانكليزية من الخروج الى البر واحتلال ساحل مصر . فلم يتبع (عرابى باشا) أمر الخديو واعتذر بأن الارض هناك مكشوفة وان مقدوفات المراكب الانكليزية لا يمكن العساكر المصريه من الدنو الى البحر

ولما علمت أهالى الاسكندرية بعزم الاسطول الانكليزى على ضرب المدينة هاجت وماجت وأخذ السكل يهاجرون واضطربت أحوال الاسكندرية وانتشر السفلة والاشرار والاصوص في المدينة حتى سلبوا كل شىء في أسواقها وورأت

مدينة الاسكندرية الزاهرة يومئذ مالم تعهده من قبل في تاريخها . وهكذا قضت بريطانيا المتمدينة ان يضرب اسطولها مدينة آمنة مطمئنة كان الاوروبيون والمصريون يعيشون فيها كالاخوة وان يعود الى ضربها مرة ثانية حتى انتشرت الفوضى فيها وعم الفرع أرجاءها وهاجر منها أهلها وسكانها وقد كثر عندئذ تجمع العساكر المصرية حول سراى الخديو بالرمل حتى ظن العزيز أن (عراي باشا) يريد الفتك به ورأى ان ملجأه الوحيد انما هي انكلترا ! ويقول «عراي باشا» ان تجمع العساكر حول سراى العزيز كان بقصد المحافظة على حياة سموه . وبعد ضرب الاسكندرية بأيام قلائل توجه المغفور له (توفيق باشا) الى سراى الاسكندرية تحت حرس انكليزى

أما (عراي باشا) فقد غادر الاسكندرية وجمع الجيش فى جهة (ايكنجى عثمان) وابتدأت العساكر فى عمل المتاريس وأخذ الاحتياطات اللازمة . وأعلن وقتئذ فى كافة أنحاء مصر أن البلاد صارت فى حالة عرفية لوجودها فى حالة الحرب

وتشكل مجلس حربي في نظارة الجهادية تحت رئاسة وكيلها
للنظر في جميع المسائل والقضايا . وفي يوم ١٧ يوليو أرسل
الخديو تلغرافا لعرابي باشا يخبره فيه بأن الصلح تم بين مصر
وبين الاميرال الانكليزي ويأمره بالسفر لمقابلة سموه
بالاسكندرية فطلب (عرابي باشا) تلغرافيا من سمو الخديو
أن يرسل اليه بشروط الصلح فلم يجبه العزيز بشيء لعدم
اتباعه أمره بالسفر للاسكندرية . وعندئذ أرسل الخديو
لجميع مصالح الحكومة ولنظارة الحربية بأن عقد الصلح تم بين
مصر وانكلترا وان الاستعداد للحرب غير واجب فاجتمع
بنظارة الحربية تحت رئاسة وكيلها مجلس من وكلاء النظارات
ورؤساء الدواوين والمصالح والعلماء والاعيان للمداولة في
الامر وقرروا ارسال وفد يدعو الخديو للحضور الى القاهرة
فسافر الوفد وعاد مخبرا (عرابي) وأعضاء المجلس بأن الخديو
لا يمكنه مبارحة الاسكندرية الا باذن خصوصي من الانكليز
فازداد حقد العرايين على المغفور له (توفيق باشا) ونادى
بعضهم بعزله . وكان وقتئذ (مصطفى باشا فهمي) — رئيس

الوزارة المصرية الآن — من أشد الناس ميلا لعرابي
وأكثرهم مجاهرة بالانتصار لعمله وخطته !

وفي يوم ٢٠ يوليو عام ١٨٨٢ أصدر سمو الخديو اعلانا
بعزل (عرابي) بحجة انه لم يتبع أمره ولم يرسل العساكر الى
جهة العجمي لمنع الجنود الانكليزية من النزول الى البر وانه
أخذ الجيش وتوجه الى كفر الدوار بغير اذن العزيز . وابلغ
سمو الخديو تلغرافيا أمره الصادر بعزل (عرابي) الى وكيل
الحربية وأمره بإبطال التجهيزات العسكرية . فجمع وكيل
الحربية مجلسا حافلا حضره بعض أمراء العائلة الخديوية
وأغلب العلماء ووكلاء النظارات ورؤساء جميع المصالح
ووكلاؤها والمديرون وقضاة المديريات والمفتيون وكثير من
أعيان الامة وفضلائها . وكان عدد الذين حضروا هذا
المجلس يزيد عن خمسمائة نفس وقد عرض عليهم وكيل
الحربية تلغراف الحضرة الخديوية فقرروا بعد المذاكرة
والمناقشة أن لا يتبع للخديو أمر وان يكلف (عرابي باشا)
بالدفاع عن البلاد وصد الانكليز عنها وقرروا كذلك تشكيل

مجلس ادارى للنظر فى أحوال البلاد وحفظ النظام فيها ،
وختموا جميعا هذا القرار وأرسلوه للحضرة السلطانية وأبلغوه

رسميا لعرابى باشا

فكان الخديو وتشد مع الانكليز فى الاسكندرية
والامة كلها مع الجيش ضده وضدهم

هذا ما جرى فى مصر بعد ضرب الاسكندرية أما
فى أوروبا فقد أحدث ضرب الاسكندرية اندهاشا عاما
وأرسلت الدولة العلية فى مساء ١١ يوليو نفسه لكافة الدول
الاوروبية احتجاجا ضد عمل الاسطول الانكليزى وسألتها
الاهتمام بالامر . فقرر أعضاء اللجنة الدولية بالاستانة - ولم
يخالفهم مندوب انكلترا فى ذلك لعلمه بان سواس تركيا
سيعملون بنصيحة دولته فى ١٥ يوليو عام ١٨٨٢ أرسل مذكرة
للباب العالى يكلفون فيها الدولة العلية باسم أوروبا بارسال
جنودها لاحتلال مصر على شرط أن الدول تحدد اختصاصات
القائد العثمانى الذى يرسل على رأس الجنود وأن لا يتداخل
هذا القائد فى ادارات مصر وأن لا يكن لهذا الاحتلال

تأثير على امتيازات مصر الممنوحة لها بمقتضى القرارات
السلطانية والاتفاقيات الدولية وأن تتفق الدول على نفقة مصر
وقد أرسلت هذه المذكرة الى الباب العالي في مساء يوم ١٥
يوليو ولبثت الدول منتظرة الجواب عليها . وكان ولا محالة
من مصالح تركيا ومن مصالح مصر أن تقبل الدولة العلية
تكليف أوروبا لها باحتلال مصر وترسل جنودها المظفرة الى
بلادنا العزيزة ولا يمكن قضى على سوا ستركيا أن يتبعوا نصائح
الانكليز حتى بعد ضرب الاسكندرية ويجيبوا مندوبي الدول
بأن قبول تركيا لتكليف أوروبا لها باحتلال مصر يعد ماسا
بمحقوق الدولة التي هي صاحبة السيادة على مصر والتي لها الحق
في ارسال جنودها اليها بغير تكليف من أوروبا . ولا يدهش
شيء أن انكلترا كانت ذات وجهين في سياستها فهذه
عاداتها ومن القواعد الثابتة عند سوا سها أن ارتكاب الامور
الذنيئة في سوا الوصول الى غرض كبير يعد أمراً شريفاً
فسوا س بريطانيا كانوا يهتمون تركيا أن أوروبا تريد السؤ
لها وانهم لم يشتركونا مع مندوبي اللجنة الدولية بالاستئانة الا

ليتقوا على نواياهم ويعرقلوا مساعيهم

وفي هذه الاثناء طلبت الحكومة الفرنسية من مجلس النواب الفرنسي تقرير المبالغ اللازمة لتجهيز السفن استعداداً للطوارئ وبقصد حماية قناة السويس عند الحاجة فدارت المناقشة بسبب هذا الطلب على مسألة مصر وتعاقب الخطباء على منبر الخطابة منددا بعضهم بالوزارة ومصوباً البعض الآخر خطتها وانتهت الجلسة بقبول طلب الحكومة وتقرير المبالغ اللازمة . ولم يكلف المجلس الوزارة بتابع خطة مخصوصة في مصر كما أنه لم يظهر موافقته على سياستها بل انتظر نتائج هذه السياسة

وقبل ان يبعث الباب العالي بجوابه على مذكرة أعضاء اللجنة الدولية المرسلة اليه في ١٥ يوليو عرض مندوباً فرنسياً وانكلتراً على اللجنة تعيين الدولة أو الدول التي يجب عليها المحافظة على قناة السويس . ولكن أعضاء اللجنة انتظروا جواب تركيا على مذكرة ١٥ يوليو . وقد أرسل (سعيد باشا) للجنة الدولية في ١٩ يوليو جواب الدولة العلية على مذكرة ١٥

يوليو وهو عبارة عن قبول تركيا الاشتراك مع مندوبي الدول في مداولاتهم بشأن مصر . ولم يذكر شيء ما عن قبول الدولة أو رفضها تكليف الدول لها باحتلال مصر . فهي بعد أن رفضت الاشتراك مع أعضاء اللجنة قبلت الاشتراك معهم وبعد أن كلفتها أوروبا باحتلال مصر أهملت هذا التكليف وأخذت تتناقش مع أعضاء اللجنة ! ومن الأسف الشديد أن يدون التاريخ هذه السياسة التي لم تخدم إلا الأغراض البريطانية مع أن سواس تركيا أشتهروا في كل الحوادث والازمات بالدهاء العظيم

وقد جرت المناقشة حينئذ في يوم ٢٥ يوليو عام ١٨٨٢ في مجلس الشيوخ الفرنسي بعد أن جرت في مجلس النواب . فقبل المجلس تقرير المبالغ اللازمة لتجهيز السفن وتقوية البحرية ولكنه وجه إلى الوزارة أشد الملام والتعنيف على سياستها في المسئلة المصرية . وبعد أن أقر مجلس الشيوخ على طاب الحكومة عرض الميسو (فريسينيه) على مجلس النواب الفرنسي تقرير مبلغ تسعة ملايين ونصف من الفرنكات

لحماية قناة السويس فعين المجلس لجنة للنظر في هذا الطلب
والمناقشة مع الحكومة وتقديم تقرير للمجلس . وكان المسيو
« فريسينيه » مختلفا في الرأي مع الاميرال « زوريجيرى »
وزير البحرية بشأن احتلال قناة السويس . فكان هو يرى
ان الجنود الفرنسية يجب ان لا تحتل الا الشاطئ الشمالى
للقنال وكان وزير البحرية الفرنسية يرى ضرورة احتلال
الجنود الفرنسية لمدينة « الزقازيق » . ولما علمت اللجنة التى
عينها مجلس النواب لدراسة مشروع احتلال قناة السويس
باختلاف الوزيرين فى الرأي وبأن أوروبا لم ترض تكليف
فرنسا وانكلترا باحتلال القناة وتركتهما يتحملان مسؤولية
أعمالهما رفضت تقرير مبلغ التسعة ملايين ونصف وأظهرت
برفضها هذا عدم موافقتها على خطة الوزارة وسياستها .
ولما دارت المناقشة فى مجلس النواب الفرنساوى يوم ٢٩
يوليو عام ١٨٨٢ على طلب مبلغ التسعة ملايين ونصف قام
المسيو « فريسينيه » وشرح سياسته فى المسئلة المصرية - التى
عرفها القارىء من مبدئها - وسأل المجلس اعلان ثقته بالوزارة

فتمام الخطباء واحد بعد واحد وكلهم ندوا بسياسة «فريسينيه»
وبعد انتهاء المناقشة كرر المسيو «فريسينيه» طلب الاقتراع
على الثقة بالحكومة فأقر المجلس بأغلبية ٤١٧ صوتاً ضد ٧٥
صوتاً على عدم ثقته بالوزارة وسقط بذلك المسيو «فريسينيه»
وأعضاء وزارته. ولو كان مجلس النواب الفرنسي تنبه
لخطأ وزارة «فريسينيه» في سياستها وأسقطها قبل ضرب
الاسكندرية لكانت نجت مصر من مصائبها وخرجت فرنسا
من الازمة ظافرة. الا أن المجلس ترك المسيو (فريسينيه)
في الوزارة مؤملاً سيره على خطة قوية وطريق مستقيم
ولكنه لم يتبع الا سياسة خرقاء خدم بها انكثرا أجل خدمة
وأضر بها فرنسا ومصر الضرر الجسيم

وقد أعلنت الدولة العلية اللجنة الدولية بالاستانة ببلاغ
أرسلته اليها في يوم ٢٨ يوليو عام ١٨٨٢ — أي قبل سقوط
وزارة فريسينيه بيوم واحد — أنها تقبل ارسال جنودها
لاحتلال مصر ولكنها تشترط جلاء العساكر الانكليزية عنها
عند وصول الجنود التركية اليها. فأجاب اللورد (دوفرين)

على بلاغ الدولة العلية بأن انكثرا لا تقبل احتلال الجنود التركية لمصر الا اذا أصدر جلالة السلطان « اعلاناً بعصيان عرابي » ! فهي بعد أن شجعت عرابي وحزبه وبعد أن أوعزت الى تركيا المرة بعد المرة بتشجيع الحزب الوطني ورئيسه سألت الدولة العلية أن تعلن عصيان عرابي ! وفي الوقت نفسه كتب الخديو الى الاميرال « سيمور » كتاباً سمح له فيه باحتلال قناة السويس وبأخذ كل الاحتياطات الضرورية لمنع العرابيين من الوصول اليه . وكان المسيو « دي لسبس » قد وعد « عرابي باشا » بعدم احتلال الجنود الانكليزية لقناة السويس وعداً صريحاً وطلب منه مقابل ذلك عدم احتلال الجنود المصرية له وعدم الاعتداء عليه فقبل (عرابي باشا) طلب المسيو « دي لسبس » وظن ان الانكليز يجتنبون احتلال القناة وفاء بوعده (دي لسبس) ولكن الانكليز من عاداتهم ان يأتوا كل أمر يفيدهم ولو كان في ذلك مخالفة وعودهم الصريحة وأيمانهم العلنية !

أما اللجنة الدولية بالاستانة فانها تناقشت طويلاً في

اقترح قدمه المندوب الايطالى يتضمن كل احتلال دول
اوروبا لقناة السويس احتلالا مؤقتا فقبلت المانيا والروسيا
والنمسا هذا الاقتراح . وكانت روسيا أشد الدول ميلا للدولة
العلية فى المسئلة المصرية واكثرها تقربا منها — وقد جرت
فى ذلك على السياسة التى أوضحناها فى آخر الفصل السالف
من أنها تصافى تركيا اذا عادت انكلترا — فعرضت عليها
مساعدها بكل ما فى وسعها وتأجيل قبض الغرامة الحربية
المتأخرة من حرب عام ١٨٧٧ لى ترسل جنودها لمصر
وفى ٢ أغسطس عام ١٨٨٢ احتلت الجنود الانكليزية
الآتية من الهند مدينة « السويس » ولم تنفذ دول أوروبا
مشروع احتلالها لقناة السويس لان تركيا وعدتها باحتلال
مصر . وكانت الحكومة العثمانية تتخبر مع اللورد (دوفرين)
فى عقد اتفاقية حربية بخصوص الاحتلال المشترك لتركيا
وانكلترا . وان اتفاق دول أوروبا عندئذ على احتلال قناة
السويس وحمايتها بعد اجماعها على رفض الاحتلال الانكليزى
وعدم الموافقة عليه

وقد جرت مناقشة في مجلس العموم الانكليزي يوم
١١ أغسطس عام ١٨٨٢ على المسئلة المصرية فصرح المستر
(غلادستون) بأن مقصد انكلترا من احتلال مصر هو
اعادة السلام فيها وانه سيعرض المسئلة المصرية على دول أوروبا
لتسويتها التسوية النهائية

وفي يوم ١٩ و ٢٠ أغسطس احتلت الجنود الانكليزية
بور سعيد والاسماعيلية وأصدر الجنرال (ولسلي) أمره
باقفال قناة السويس في وجه السفن التجارية ليسهل للسفن
الحربية الانكليزية المرور فيها وانزال الجنود على شواطئها
وقد احتج المسيو (دي لسبس) على عمل الجنرال (ولسلي)
ولكن هذا الاحتجاج لم ينفذ شيئاً ما . ولما انتشر خبر
احتلال الجنود الانكليزية لقناة السويس هاجت الصحف
الفرنساوية وسخطت على وزارة (فريسينييه) التي أضرت
بفرنسا ضرراً عظيماً . أما الجرائد الالمانية فكانت لهجتها الهجة
تهم بفرنسا التي قضى شقاقها الداخلي على مصالحها في الشرق
وكانت تصرح بأن ليس لالمانيا مصلحة في مصر سوى رغبتها

في مساعدة تركيا صديقتها

وقد جرت الحرب بين الجيش المصري والانكليزي في « المحسمة » يوم ٢٥ أغسطس عام ١٨٨٢ وقطع الانكليز على المصريين خط الرجعة فانهزمت العساكر المصرية وكان معهم الشهم الصادق (راشد باشا حسنى) - وليعتبر بهذا الشهم المصريون فانه مع كونه جركسى الاصل انضم الى جيش عرابى عند ما علم بان الانكليز احتلوا الاسكندرية وأنهم عازمون على دخول البلاد المصرية وقام للدفاع عن الوطن العزيز ناسيا كراهة الجرا كسة للعرايين وكراهة العرايين للجرا كسة - وعندئذ اتخذ (عرابى باشا) التل الكبير مركزا له وتتابع ورود العساكر المصرية من القاهرة ولم يمض الا أيام قليلة بعد هذه الواقعة حتى انهزمت الجنود المصرية في التل الكبير وسار الانكليز على القاهرة وهذا ما ذكره (عرابى باشا) عن واقعة التل الكبير في تقريره الذي كتبه بعد دخول الانكليز القاهرة وقبل سفره للمنفى حيث قال :

» ومع ذلك حصلت حركتان حريتان جهة كوبري
 القصاصين ثبت فيهما الجيشان ثباتا عظيما وجرح في ثانيتهما
 سعادة راشد باشا حسنى فاستبدل بسعادة على باشا الروبي وقبل
 أن تتمكن من انشاء المتاريس كما ذكر عاجلتنا العساكر
 الانكليزية والهندية وهاجمتنا السوارى ومعها الطوبجية
 السوارى التى تطير معها أينما طارت وعلى حين غفلة في ظلام
 الفجر اشتعلت نيران الطوبجية والبيادة المملوكة من الطرفين
 مقدار ساعتين ثم أتت فرقة سوارى وطوبجية من وراء
 الجيش فكان ذلك سببا لخدلانه وتشتته في يوم الاربعاء ٢٩
 شوال سنة ٩٩ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ افرنجية . ولما
 حصل هذا الخدلان توجهت من الجبل الى بليس وسوارى
 الانكليز على مقربة منى وهناك تقابلت مع سعادة على باشا
 الروبي فتوجهنا الى محطة انشاص ومن هناك ركبنا وابور السكة
 الحديدية وتوجهنا الى مصر فوجدنا أعضاء المجلس جميعه في
 ديوان الجهادية وحضرات البرنسات أيضا حضروا الى
 الديوان وبعد المداولة والتيقن بان دولة الانكليز لا تريد

الاستيلاء على مصر تقرر انه حيث الامر كما ذكر فلا يلزم
مدافعة بعد ذلك اعتمادا على ان دولة الانكليز موصوفة بحب
الانسانية والاعتدال وانها متى تحققت من الامر ووقفت
على أفكار أهل البلاد لا شك انها تسعى في تحريرهم وراحتهم
وحفظهم »

وان الانسان لتستولى عليه الدهشة عند ما يقرأ هذه
الفقرة ويتساءل كيف ان (عرابي باشا) بعد مذبحه
الاسكندرية وبعد ضرب الاسطول الانكليزي لهذا الشجر
العزير كان يشق بالانكليز ويقول عن دولة انكلترا انها
موصوفة بحب الانسانية والاعتدال وان لا لزوم للدفاع عن
مصر ما دامت انكلترا هي الداخلة فيها ؟ فهل كان (عرابي
باشا) يعتبر مذبحه الاسكندرية عملا لائقا بدولة موصوفة
بحب الانسانية والعدل ؟ أو هل كان يعتبر ضرب
الاسكندرية دليلا على حسن نوايا الانكليز نحو مصر ؟

لاريب ان الانكليز قد استطاعوا ان يخذعوا بدهائهم
تركيا كما قدمنا وان يخذعوا عزيز مصر ورجال الحزب الوطني !

وفي أثناء اشتعال نيران الحرب بين عساكر مصر
وجنود بريطانيا كان الباب العالي يتخابر مع اللورد (دوفرين)
في عقد الاتفاقية الحربية وكان هذا الاخير يبذل جهده في
تأخير سفر الجنود العثمانية ويقدم كل يوم شرطا جديداً
ويغير كل يوم مادة من مواد الاتفاقية ويلح على الدولة بضرورة
« اعلان عصيان عرابي ». وقد بلغ اللورد (دوفرين) متمناه
وأصدر جلالة السلطان في يوم ٥ سبتمبر عام ١٨٨٢ منشوراً
أعلن فيه « عصيان عرابي » وأمر الجنود المصرية وسائر
المصريين بعدم اتباعه في أمر من الامور ولا ينس القارىء
ان الدولة العلية عضدت قبل ذلك (عرابي) كثيراً وان
الحضرة السلطانية أنعمت عليه بالنيشان المجيدى الاول اظهاراً
لرضاها عنه !

ولا ريب ان هذا الاعلان - الذي صدر قبل واقعة
التل الكبير بأسبوع واحد - كان من شأنه أن يضعف همم
الجنود والاهالى فان الجميع كانوا يعتبرون (عرابي) مدافعاً
عن حقوق جلالة السلطان في مصر وحائزاً لرضى جلالته .

وأذا أضفنا الى ذلك ان الخديو السابق كان مع الأنكليز ضد (عرايى) وانه كان متفقاً معهم على خطتهم الحربية وأنه أرسل معهم ضباطاً مصريين لارشادهم فى سيرهم أدر كناخرج الموقف الذى صار اليه (عرايى) فى آخر الحوادث العرايية وقبل انهزام الجيش الهزيمة النهائية.

وقد كان الباب العالى لايزال يؤمل احتلال مصر والاتفاق مع الانكليز ولكن الجنود الانكليزية دخلت القاهرة فى ١٤ سبتمبر عام ١٨٨٢ وبعد دخولها بثلاثة أيام أعلن اللورد (دوفرين) الباب العالى بأن لا حاجة لسفر الجنود التركية لمصر !!!

وهكذا خدعت انكلترا الدولة العلية . فانها أوعزت اليها بتعصيد «عرايى» عند ما كان من مصلحتها تعصيده وخلق أسباب الشقاق والنفور بين المصريين وبعضهم وبين الحزب الوطنى وسمو الخديو . ولما رأت أن مصلحتها تقضى عليها باعلان الحضرة السلطانية لعصيان «عرايى» سألته الدولة ذلك وأجيب سؤلها . ولما كلفت دول أوروبا الدولة

العلية رسميا باحتلال مصر لم تجبها الدولة لطلبها بل قبلت الاشتراك في مداولات اللجنة الدولية بالاستانة بعد أن رفضت ذلك . ولما ألحت عليها اللجنة باحتلال مصر وقبلت هذا الاحتلال قضت زمنا طويلا في مخبرة اللورد «دوفرين» بشأن عقد اتفاقية عسكرية ولم تعجل بارسال جنودها لمصر وتركت سواس انكلترا يخذعونها أكبر خديعة ! وهو درس تاريخي يجب ذكره وتذكره في كل فرصة وفي كل آن . فان انكلترا لا تضر باعدائها الظاهرين مثل ماتضر بمن تتظاهر لهم بالصدقة

وبعد دخول الانكايز القاهرة أصدر الخديو أمراً بالغاء الجيش المصري وشرع بالاتفاق مع الانكايز في انشاء جيش جديد يكون تحت أمره ضباط من الانكايز

وقد رأي الانكايز بعد احتلالهم لمصر أن بقاء المراقبة الشناية يعوق سيرهم ويضايقهم في أغراضهم فقرروا الغاءها ولذلك أعلن السير كولفين المراقب الانكايزي في ٣٠ أكتوبر عام ١٨٨٢ الحكومة المصرية « بأنه بناء على أمر وارد اليه

من حكومته لا يحضر من ذلك اليوم فصاعداً جلسات مجلس
النظار » فكان في الحقيقة هذا الاعلان الغاء للمراقبة الشائنة
لانها كانت زوجية والمراقب الفرنسي اوى وحده لا يستطيع
تكوينها . وبذلك اعتدت انكلترا على نفوذ فرنسا في مصر
وابتدأت في أعمالها العدائية ضدها

وقد سلم (عرابي باشا) ورفقاؤه أنفسهم الى الجنرال
(لو) بعد دخول الانكليز القاهرة وجرت محادثتهم أمام
مجلس عسكري وكان المدافعون عن (عرابي) محامين من
الانكليز . وجرت المحاكمة بغاية السرعة وبعد أن حكم على
(عرابي) وزملائه بالاعدام صدر أمر الخديو بتغيير الحكم
بالنفي المؤبد . وكان دولنلو (رياض باشا) وزيراً للداخلية وقتئذ
فلما رأى أن المحاكمة جرت بغاية السرعة ولم تظهر المسؤولية
الحقيقية في الحوادث العرابية خلافاً لرأيه قدم اسعفاءه واعتزل
الوزارة

وبذلك أنهت الحوادث العرابية المحزنة وخابت آمال
المصريين وأفلح الانكليز في سياسة الخداع والكذب

والافتراء التي أتبعوها لاحتلال مصر وبلوغ غايتهم وتحقيق
مآربهم



لقد اختلف المصريون والناس كافة في الحكم على
الحوادث العرابية وتوزيع المسؤولية على الاشخاص الذين كان
لهم يد فيها . فمن قائل أن (عراي باشا) كان متفقاً مع الانكليز
على تسليمهم مصر أي أنه كان خائناً لوطنه فاقد الذمة والشرف
وهو قول أراه غير صحيح بالمرة فإن الرجل كان سليم النية
وغاية ما يؤخذ عليه أنه تعجل كثيراً وانخدع كثيراً . ومن
قائل أن (توفيق باشا) كان متواطئاً مع الانكليز من بادئ
الامر وكان يتظاهر بأنه لم يجد حيلة للتخلص من الحزب
العرابي الا بدعوة الانكليز لاحتلال مصر . وهو قول غير
صحيح أيضاً فإن (توفيق باشا) كان يعلم أن مصيبة الامم هي
تداخل الاجانب في أمورها وكان يود ولا محالة استقامة الاحوال
بغير تداخل اجنبي ولكنه أفهم بعد ضرب الاسكندرية أن
العرابين يريدون خلعهم أو الفتك به وأن الدولة العلية مساعدة

لهم على ذلك فلما لم يجد نصيراً من قومه ينصره ضد العرايين
ألقى بنفسه بين أيدي الانكليز محافظة على ملكه وعلى حياته.
ولا ريب أن المغفور له (توفيق باشا) كان متألماً من الاحتلال
الانكليزي غاية التألم والذين سمعوه يشكو منه يمكنهم أن
يشهدوا بذلك أمام التاريخ. والا فهل يعقل أن أميراً من
سلالة (محمد علي) يرضى عن طيب خاطر بتسليم ملكه
وبلاده لدولة أشتهرت بانشره والاطماع؟ وأتما غايه ما يؤخذ
به على المغفور له (توفيق باشا) في كل حياته هو أنه كان كثير
الميل للإسلام حتى أنه كان يضعف في بعض الظروف ويظهر
مستسلماً. ولا شك أنه لو كان شديد الحزم قوى الإرادة
لكانت نجت مصر من أخطار كثيرة

ومع ذلك فانه يتعذر على المؤرخ أن يقدم لقرائه حكماً
صريحاً على الحوادث العراية وعلى الاشخاص الذين كان لهم
شأن فيها. فان هنالك أسراراً كثيرة لا تزال مستورة لو ظهرت
وانكشفت لتغير الحكم على أمور جمّة وعلى أشخاص عديدين
وعلى كل حال فان العبرة التاريخية التي تظهر للعيان من

الحوادث العراقية هي أن الشقاق سبب ضياع الأمم وسبب
دمارها فلولا الشقاق بين الحزب العراقي والجزاكسة ما
أوجدت الحوادث العراقية . ولولا الشقاق بين الحزب العراقي
والمغفور له (توفيق باشا) ما كبرت الحوادث وتجمست
وتداخلت انكلترا في الامر . ولولا الشقاق بين جلالة السلطان
والخديو السابق ما وثقت الدولة العلية بانكلترا وما شجعت
الحزب العراقي وما لجأ المغفور له (توفيق باشا) الى الانكليز
وبالجملة لولا ذلك الشقاق المشؤوم ما احتل الانكليز مصرنا
العزيرة

فيجب أذن على سائر المصريين أن يتحدوا كل الاتحاد
فيما بينهم وأن لا يتركوا للاجانب والدخلاء وسماسرة السوء
والفساد سبيلا لالقاء بذور الشقاق بينهم وبين بعضهم . فنحن
اليوم أمام أعداء كبار يعملون بالاتحاد بالرغم عن قوتهم
فكيف بنا ونحن أقل منهم قوة ؟ انه ليحب على كافة أبناء مصر
أن يتعلقوا بسمو الخديو المعظم أشد التعلق وان يدافعوا عن
أريكته ولو ماتوا عن آخرهم ففي سلامة الخديوية الجليلة

سلامة الوطن العزيز وكل سوء يمس عزيز مصر يمس مصر نفسها . وليس الحزب الوطنى فى مصر الآن ذا أميال مناقضة لأميال العزيز بل الرئيس الحقيقى لهذا الحزب — أى للامة كلها — هو سمو الخديو (عباس حلمى باشا الثانى) الذى أيقظ العواطف الوطنيه فى بلاد مصر ونبه الامة عن بكرة أبيها الى حقوقها المقدسة

ويجب على المصريين فرق ذلك أن يتمسكوا أشد التمسك بالرابطة الاكيدة التى تربطهم بالسلطنة العثمانية . وقد أدرك سمو الخديو المعظم هذا الواجب قبل كل انسان فجدد أكيد الصلة بين مصر والدولة العلية وملاً بذلك قلوب المصريين أملاً فى المستقبل وفى نجاة الوطن العزيز



ما احتلت انكلترا مصر حتى أعلن سواستها ووزراؤها ان هذا الاحتلال مؤقت لا تريد به الدولة البريطانية سواً لمصر وانها أرسلت جنودها الى وادى النيل لتوطيد دعائم العرش الخديوى ولترقية شأن الامة المصرية وانها متى أتمت

مأموريتها تركت البلاد لاهلها يديرون أمورها بغير سلطة
أجنبية وبدون تدخل أجنبي. وان الكاتب لو أراد أن يسرد
تصريحات وزارة انكلترا وسواسها بشأن مصر ووعودهم
العننية بالجللاء عن بلادنا العزيزة لملا الصحف بهذه التصريحات
وبهذه الوعود . فكم من مرة قام اللود « سالسبورى »
وأمثاله ونادوا على مسمع من أمتهم ومن أمم العالم كلها بأن
شرف انكلترا يقتضى الجللاء عن مصر وان هذا الشرف
الرفيع لا يسلم الا باعطاء المصريين بلادهم وتسليمهم زمام
الامور فيها . وكم من مرة وقف رجال الحكومة البريطانية
وأشهدوا العالمين على انهم انما يخدمون المدنية والانسانية فى
مصر وأن الجللاء أمر مقرر . وكم من مرة أقسم ساسة
بريطانيا بالشرف البريطانى وبتاج جلالة الملكة أن مال
مصر للمصريين وان الجنود الانكليزية خارجة من بلاد
النيل بعد استتباب الامن فيها وتوطيد مركز الامير . وكم
من مرة قال المستر (غلادستون) بصوته الرنان « اننا نملك
مصر شىء جميل ولكن الوفاء بوعود بريطانيا أشرف وأجمل »

وآخر تصريح من هاته التصريحات الجميلة هو الكتاب
الذى بعث به الى المستر (غلاستون) في يناير عام ١٨٩٦
وقال فيه :

« أما آرائى فانها لم تتغير قط وهي دائما انه يجب علينا
ان نترك مصر بعد أن نتمم فيها بكل شرف وفي فائدة مصر
نفسها العمل الذي من أجله دخلناها

وان زمن الجلاء عن مصر على ما أعلم قد وافى مندمسين
ولما كنت فى منصبى أخيرا أملت مساعدة الحكومات
الآخري توصلا الى تسوية هذه المسئلة (المصرية) المهمة .
والسلوك الذى اتبعه المسيو وادنجتون (سفير فرنسا بانكلترا
وقتئذ) فى عام ١٨٩٢ شجع أملى غير ان المخابرات لم تخط
خطوة واحدة مع عظم ما أملنا اذ ذاك . ولست أدري لاي
سبب . . . »

فاعترف المستر (غلاستون) بنفسه فى هذا الكتاب
بان زمن الجلاء قد وافى أى أن العمل الذى من أجله
دخلت انكلترا مصر قد تم مند سنيين . فلماذا لم تسحب

انكلترا عساكرها من مصر؟؟

وقد اغتر الكثيرون من المصريين ومن سواس أوروبا
أنفسهم في مبدأ الاحتلال بهذه التصريحات الجميلة والوعود
الصريحة وظنوا أن انكلترا التي دبرت مذبحه الاسكندرية
بأسفل الوسائل والتي ضربت الاسكندرية بطريقة يأبأها
التاريخ وتعافها نفوس الامم كافة والتي لطخت شرفها في
الحوادث العراية بدسائسها وخداعها وتفاقها أرادت أن
تقدم للنوع البشرى بعد الذي عملته ضد مصر مثلاً من أمثال
مدينتها وبرهانا على صدقها في وعودها واحترامها لشرفها
ولكن أعمالها في مصر برهنت على أن وعودها
الصريحة وعهودها العلنية لم تكن الا ستارا لاطماعها ورمادا
القتة في أعين سواس أوروبا وفي أعين المصريين ودلت خطتها
في بلادنا الاسيفة على أن عبارات (الشرف البريطاني)
و (تاج جلاله الملكة) و (مقام الامة البريطانية) التي كنا
نحسبها مقدسة يصح لسواس بريطانيا أن يستعملوها للنعمية
والتغدير ! فلقد اتبعت انكلترا في مصر سياسة واحدة ثابتة

هذه مبادئها : أولا . هدم كل سلطة أوروبية وقتل كل نفوذ أجنبي « غير انكليزى » فى مصر

ثانيا . قتل النفوذ المعنوى لجلالة السلطان الأعظم فى مصر وقطع الروابط التى تربط مصر بالدولة العلية شيئا فشيئا
ثالثا . سلب الجناح الخديو سلطته والاستيلاء على الادارات المصرية وطرد المصريين من الوظائف السامية وتعيين الانكليز مكانهم

رابعا . خلق الاضطراب فى مصر وايجاد الاسباب الموجبة لدوام الاحتلال

خامسا . نشر النائم والكاذب فى أوروبا على المصريين فلقد اعتدت انكلترا على حقوق فرنسا فى مصر وطاردت الفرنسيين فى المصالح بكل قوتها وعملت على اضعاف اللغة الفرنسية فى المدارس ونشر اللغة الانكليزية ولم يكفها الاعتداء على نفوذ فرنسا بل اعتدت كذلك على كل حقوق أوروبا وأعمالها الحديثة فى صندوق الدين وظهرت نكل الدائنين ولحمة القراطيس انها اذا استولت على مصر

(لا قدر الله) بصفة نهائية قضت على حقوقهم ومصالحهم
أشد قضاء. وخطتها في الهند وفي سائر مستعمراتها تبين
جليا أنها اذا صارت صاحبة الكامة الوحيدة في مصر قتلت
تجارة أوروبا ووارداتها في بلادنا وحرمت كل أوروبي
المعيشة والتكسب على شواطئ نهر النيل. وهو أمر يعرفه
كل الأجانب في مصر وقد كانت انكلترا في السنين الأولى
للاحتلال معتمدة كل الاعتماد في المسئلة المصرية على ألمانيا
ولكن هذه الدولة عرفت في الأيام الأخيرة ان انكلترا هي
أكبر عدوة لها وقد غنت عليها مصالحها الصناعية والتجارية ان
تنافسها في كل بلد وفي كل ثغر وان تقدم ألمانيا في الاستعمار لحادث
من أهم حوادث السياسة العصرية فإنه سيجعل العداوة بين
انكلترا وألمانيا في مصر قوية شديدة مستمرة. ومن يعيش ير
فلم يبق اليوم أحد من الأوروبيين يعتقد ان انكلترا
تخدم في مصر المصالح الأوروبية وان بقاءها في بلادنا وازدياد
نفوذها وسلطانها لا يضران بأوروبا
وكما ان الانكاز وجهوا عنايتهم لقتل نفوذ أوروبا في

مصر فانهم عملوا ما في استطاعتهم لتنفيذ المصريين من الدولة العلية ومن جلالة السلطان الاعظم . فأوعزوا الى فئة من الدخلاء الذين لا وطن لهم ولا شرف ولا عقيدة بالطعن على جلالة الخليفة الاكبر والسلطان الاعظم وتشويه أعمال الدولة العلية وأحوالها . ولم يسمحوا بمحاكمة هؤلاء الطاعنين الذين يسبون الامة المصرية وعقيدتها أعظم السباب بطعنهم على خليفة الاسلام وسلطان مصر

ولكن الانكليز لم يفعلوا ولن يفعلوا أبداً في تنفيذ المصريين من الدولة العلية . فخب بنى مصر للدولة العثمانية وسلطانها المعظم حب صادق امتزج بالدم وبالحياة ولا يخرج من قلوبهم الا مع الارواح يوم ترد لخالقها جل شأنه . وقد وهب الله المصريين في سمو العباس أميراً على الذكاء بعيد النظر فتوى دعائم الصلة بين مصر والدولة العلية وحقق بذلك أمان المصريين عن بكرة أبيهم وبغية العثمانيين أجمع . وما أظهر العباس إخلاصه لسلطانها العلي الشأن حتى حنق الانكليز عليهم وادسوا الدسائس ضد الدولة في كل بلادها وخلقوا المسئلة

الارمنية وأوحوا الى سماسرتهم في الاستانه يبذر بذور الشقاق
والبغضاء بين العباس وبين جلالة السلطان الاعظم . ولكن
حكمتهم ما أحبطت المساعي الانكليزية وخرجت انكرا من المسئلة
الارمنية بالفشل والخذلان بفضل السياسة الحميدة النبيلة
والمجهودات العظيمة العديدة التي بذلتها انكرا للتفريق
بين مصر والدولة العلية وتكدير صفاء العلائق بين سمو
الخدو المعظم وجلالة السلطان الاعظم هي دليل ساطع على
أن في الاتفاق بين مصر والدولة العلية سلامة مصر وخيبة
انكرا .

ولقد أدعت انكرا قبل الاحتلال الانكليزي وبعده
أن جل أمانيتها تقوية السلطة الخديوية في مصر وترقية المصريين
وجعلهم كفوءا لان يحكموا بلادهم بأنفسهم . ولكنها لما احتلب
مصر جرت على نقيض ذلك فعملت على هدم السلطة الخديوية
ودك أركانها وملات المصالح والادارات بالانكليز وطردت
المصريين من الوظائف السامية . وقد ظهرت أعمال الانكليز
في مصر ونواياهم ظهور الشمس في رابعة النهار في عهد سمو

الخديو الحالى (عباس حلمي باشا الثاني) حيث جاء مطالبا بحقوقه الشرعية متمسكا بحقوق أمته وأستقلالها فعارضته انكلترا ووجهت اليه على لسان جرائدها وصنائعها الطعن القبيح وصار الانكليز في مصر يقربون منهم كل دخیل أو كل خائن يتظاهر بكرهه الامير المحبوب وبمخالفة آرائه واحساساته ويبعدون عنهم ويعاقبون كل مخلص لسموه. وأصبحت القاعدة الاولى للتوظيف في بلادنا التعسة هي الجحود للوطنية وكرهه العزيز . فليكن طالب الوظيفة جاهلا ما استطاع وليكن غير كفؤ ما أراد فانه يعين ويقدم ويساعد من الانكليز متى كان جاحدا للوطنية عدوا للعزيز . وهكذا قام الانكليز بوفاء وعودهم وعملوا على تقوية السلطة الخديوية وتوطيد دعائم العرش الخديوى

ولكن مصالح الامة المصرية صارت اليوم متفقة مع مصالح الخديوية وصارت آمال الامة وأمانها متفقة مع آمال سمو الخديو وأمانه فيستحيل على بنى مصر أن يتعدوا عن سمو العزيز (عباس حلمي باشا) لحظة واحدة بل انهم

سيحافظون على ولائه أبد الدهر وسيكونون على الدوام
أنصاره وأعوانه . وكلما اعتدي الانكليز على حقوق سموه
وأظهروا كراهتهم لمقامه العالى ازداد تعلق المصريين بعرشه
وتمكن من افئدتهم الاخلاص لجنابه الرفيع

ولما رأت انكلترا ان اعادة الامن والسلام الى ربوع
مصر لا تحتاج لزمان طويل وان أوروبا ستطالبها بعد الاحتلال
بالجلاء خلقت المسئلة السودانية ليطول احتلالها في مصر
وليبقى السودان خزان الاضطرابات والقلق . وقد عرف
القارىء من أول هذا الفصل ان (اسماعيل باشا) قد عين
بعض الانكليز حكاماً على السودان فكانت وظيفتهم تنحصر
في ايجاد دواعي الاضطراب وتنفيذ السودانيين من المصريين
ومن حكومة مصر . فألقوا بأيديهم بذور الثورة والهيجان في
السودان بمال مصر نفسها حتي قامت الثورة العرابية واختلت
أحوال بلادنا ودخلها الانكليز فرفع السودان راية العصيان
في وجه مصر كما ابتغت انكلترا . ولما كان في مصر كثير
من الجنود المصرية الاشداء وقت احتلال الانكليز لبلادنا

العزيزة رأيي سواس بريطانيا ان أول واجب عليهم هو اعدام هؤلاء الجنود وحرمان مصر من أعز أبنائها فأرسلوا الحملات الى السودان ودبروا هزيمتها حتى هزمت وفقدت مصر في ثلاث سنين أكثر من ستين ألفا من جنودها الاعزاء والذين نجوا من هاته الحملات المشؤومة يصرحون جهاراً بان الخطة التي سار عليها القواد الانكليز للجيش المصري تدل دلالة لا ريب فيها على انهم كانوا يقصدون الهزيمة وسقوطه في قبضة الدراويش

وقد طلب الانكليز من الحكومة المصرية تقرير سابع السودان عن مصر في يناير عام ١٨٨٤ حيث كانت مصالحهم تقتضي ذلك وقتئذ فرفض (شريف باشا) قبول هذا الطلب بكل شمم ورفعته نفس وقدم استعفائه تاركا المنصب للوزير الارمني (نوبار باشا) الذي قرر فصل السودان عن مصر . ولما اقتضت المصلحة الانكليزية تسير حملة على السودان استصدر الانكليز أمراً عالياً بذلك وأشركوا الجنود الانكليزية مع جنود مصر لتزداد المسئلة السودانية والمسئلة

المصرية اشكالا وتعقيدا

وبالجملة فان انكلترا جعلت السودان خزاناً لسياستها في مصر تخرج منه القلاقل والاضطرابات كلما رأت ضرورة لذلك وكلما نوديت بأن الامن أستتب في مصر وأن لا لزوم للاحتلال الانكليزي

ولما كان سلاح أوروبا ضد المسلمين هو مشكلة الدين وكانت انكلترا تهول دائماً على أوروبا بأن المسلمين متعصبون في الدين كلما اقتضت ذلك حاجتها فانها أذاعت في كل أوروبا بأن المصريين متحفزون للقيام بالثورة ضد المسيحيين وان سلامة الأوروبيين في مصر متعلقة بدوام الاحتلال الانكليزي . وهي وشاية سافلة ينفىها تاريخ مصر ويدحضها ما اشتهر عن المصريين من التساهل والاعتدال واكرام الغرباء والنزلاء . ومذبحة الاسكندرية التي تذكرنا بها الصحف الانكليزية ليست بذات التعصب الديني عند المصريين بل هي ثمرة دسائس انكلترا نفسها وانه يستحيل على التاريخ أن يلقي على المصريين مسؤولية هذه المذبحة بل المسؤول عنها

انما هي انكلترا دون غيرها

وكذلك أشاعت انكلترا في كل أوروبا أن المصريين قوم لا يصلحون لاستئلام زمام أمور بلادهم وليسوا بأكفاء لان يحكموا أنفسهم بأنفسهم وانهم في حاجة لمعونة ومساعدة الاحتلال الانكليزي . أى ان انكلترا الشفقتها على المصريين تركت أبناءها في مصر يديرون أمورها ويطردون المصريين من الوظائف والادارات ! وان تاريخ مصر في عهد العائلة الخديوية المليء بالبراهين الداحضة لدعوى عدم كفاءة المصريين فان أبناء مصر هم الذين نظموها ورتبوا ادارتها وقادوا زمامها قبل الاحتلال الانكليزي . والذين تعلموا وتهذبوا من أبناء مصر هم ولا محالة أكثر بكثير من الذين كانوا متعلمين من أبناء بلغاريا وصربيا يوم فصلت أوروبا هاتين الامارتين من الدولة العلية وأعلنت استقلالهما . وقد بنى الانكليز على دعوى عدم كفاءة المصريين أن مصالح الدائنين تكون في خطر اذا سلمت مصر لابنائها وان في الاحتلال الانكليزي خير كفالة وأحسن ضمانا لرعاية هذه المصالح .

وهو قول تكذبه الشواهد والحقائق فان المصريين لا يرفضون قبول المراقبة الدولية على المالية المصرية. والحزب العربى نفسه كان يعان فى كل فرصة انه لا يريد المساس بحقوق الدائنين وانه يقبل المراقبة الشائئة . واذا كان هناك خطر على مصالح الدائنين فهو فى بقاء انكلترا فى مصر فان أطماعها وأغراضها سولت لها وضع يدها بواسطة الحكومة المصرية على جزء من أموال صندوق الدين للارتفاع به فى الحملة السودانية واضطرت أن ترده ثانية عند ما حكمت عليها المحاكم المختلطة . ولكن بعد ان تحقق الدائنون وحملة القراطيس من ان انكلترا لا تخدم فى مصر سوى مصالحها وانها تضحى مصالحهم فى سبيل سياستها وما آربها

*
* *

رأى القارىء مما سبق ان انكلترا دبرت مذبحة الاسكندرية وتركت هذه المدينة الزاهرة ميدانا للاشرار والصوص فهبت المخازن والاسواق واضطرت الحكومة المصرية لدفع التعويضات الطائلة بعد دخول الانكليز فى

مصر . ولما رأت الحكومة المصرية انها في عوز شديد للمال اقترضت في عام ١٨٨٥ مبلغ تسعة ملايين من الجنيهات ودعت الحكومة الانكليزية الدول الاوروبية للاشتراك معها في تقرير المسئلة المالية في مصر . فاجتمعت لجنة دولية بلوندره وقررت في ١٧ مارس عام ١٨٨٥ جعل مصارين الادارات المصرية في كل عام خمسة ملايين من الجنيهات واتفقت الدول على عقد لجنة دولية اخرى بباريس في ٣٠ مارس عام ١٨٨٥ نفسه لتقرير جعل قناة السويس على الحياد وتقرير حرية المرور فيها لكل دولة وفي كل وقت . فاجتمعت اللجنة الدولية في باريس وتداولت في المسئلة واتنقت على جعل قناة السويس على الحياد وختمت جلستها في ١٣ يونيو عام ١٨٨٥ ولكنها لم تتفق على نقطة واحدة وهي طريقة تنفيذ قرارها . فمندوب فرنسا عرض على اللجنة اناطة تنفيذ هذا القرار بلجنة مشككة من مندوبين من كل الدول العظمى ومن مندوب مصرى يكون له رأى استشاري وجعل هذه اللجنة تحت رئاسة مندوب عثمانى . ولكن مندوب

انكلترا رفض هذا الاقتراح وعرض على اللجنة تكليف الحكومة المصرية (التي للانكليز فيها الكلمة النافذة) بتنفيذ هذا القرار الدولي المختص بقناة السويس

وهذا الاختلاف في طريقة تنفيذ القرار الدولي جعل عمل اللجنة ملغيا بالمرّة لان المسئلة وقفت عند هذه النقطة . ويتضح للقارىء جليا من اقتراح المندوب الانكليزي في اللجنة الدولية أن انكلترا تريد مديطرتها على قناة السويس وجعلها ترعة انكليزية واستعمالها وقت الحرب ضد الدولة أو الدول التي تكون في حرب معها . وما عملته انكلترا في قناة السويس أيام الحوادث العراقية مع وعدّها السابق لمسيو (دي لسبس) بعدم مساسها وعدم ارسال جنودها اليها يدل بأوضح بيان على ان انكلترا لا تحترم عهدا ولا ترى ميثاقا متى اقتضت مصالحها انتهاك حرمة العهد والميثاق

وانه لا يمكن للدول الاوروبية ان تأمن خطر استئثار الانكليز بقناة السويس الا اذا حررت مصر وسلمتها لانبائها وجعلت « حياد قناة السويس وحرية المرور فيها لكل دولة

وفي كل وقت « تحت رعاية الحكومة المصرية الاهلية الحرة
لا تحت رعاية حكومة مصرية زمامها بأيدي الانكليز .
فمسئلة قناة السويس هي من أهم المسائل التي تحتم على أوروبا
الالتفات لمسئلة مصر والعمل على حلها . وان تقدم المانيا في
الاستعمار وانتشار تجارتها في الشرق الاقصى لمن الامور التي
تحتم على هذه الدولة في المستقبل ان تكون أول الدول اهتماما
بمسئلة مصر وأكثرها عملا على تخليص بلادنا العزيزة من
تحت نير الانكليز



لقد عمل الانكليز في عام ١٨٨٥ على أن يخذعوا تركيا
مرة جديدة وينتفعوا بها ضد روسيا بدون ان ينفعوها .
وذلك انه لما اشتد الخلاف بين انكلترا وروسيا بسبب
مسئلة افغانستان أرسل اللورد سالسبوري الى الاستانة
السير (درومندولف) بحجة عقد اتفاق مع الباب العالي
بشأن مصر تحل فيه عقد المسئلة المصرية . وكان المقصد
الحقيق من مأمورية السير (درومندولف) هو استمالة تركيا

الى انكلترا والعمل على عقد اتفاق معها ضد روسيا وتغريها بأن انكلترا مستعدة للجلاء عن مصر حتي تقبل عقد هذا الاتفاق . ولكن الخلاف بين روسيا وانكلترا سوّى في لوندرة أثناء وجود السير (درومندولف) بالاستانة واتفقت الدولتان في ١٠ سبتمبر عام ١٨٨٥ على استيلاء روسيا على « البندجية » وترك « ميروسحاق » و « ذي الفقار » الى افغانستان . فانتهت بذلك مأمورية السير (درومندولف) في الاستانة ولكنه بقي في العاصمة العثمانية زمنا لكي لا تظهر حقيقة أغراض انكلترا . وقد اتفقت معه الحكومة العثمانية على ارسال مندوب عثمانى عال بصحبته الى مصر لدراسة أحوالها معاً ووضع اتفاقية بالاشتراك تعرض بعدئذ على تركيا وانكلترا للتصديق عليها . فسافر الى مصر دولة الغازي (مختار باشا) وأخذ يماطله طول عام ١٨٨٦ بدون فائدة ثم عاد فجأة الى لوندرة وترك المندوب العثماني وحده . وقد وضع عندئذ دولة الغازي (مختار باشا) تقريراً جليلاً علي تنظيم الجيش المصري واسترداد السودان

ولما علمت الحكومة العثمانية والحكومة الفرنسية
بسفر السير (درومندولف) الى لوندرة سألتا الحكومة
الانكليزية عن سبب هذا السفر فأجابتهما وزارة لوندرة
بارسال السير (درومندولف) الى الاستانة للمخاطبة مع
الحكومة العثمانية مباشرة . ولما وصل السير (ولف) الى
الاستانة - وكان ذلك في عام ١٨٨٧ - عرض على الحكومة
التركية مشروع اتفاقية بشأن مصر تتضمن انجلاء العساكر
الانكليزية منها بعد ثلاث سنين من عام ١٨٨٧ (أى في
١٨٩٠) ولكن على شرط انه لو حصل قبل انجلائها
اضطراب في مصر يدعو الى استمرار الاحتلال بقيت الجنود
الانكليزية وأطيل أمد الاحتلال وانه اذا حصل في مصر
بعد خروج العساكر الانكليزية منها أى هيجان أو اى
اضطراب يكون لانكثرا وحدها دون سواها الحق في
ارسال جنودها الى مصر

وقد قبلت الدولة العلية هذه الاتفاقية وامضي عليها
الصدر الاعظم في ٢٢ مايو عام ١٨٨٧ ولم يبق الا تصديق

جلالة السلطان الاعظم عليها . ولكن فرنسا لما علمت بها عارضت في تصديق جلالة السلطان عليها كل المعارضة واستعانت بالروسيا على مساعدتها لدى الحضرة السلطانية . وهذه هي المرة الاولى التي اتفقت فيها فرنسا والروسيا على مسألة سياسية بعد مؤتمر برلين .

وقد ارسل المسيو (فلورانس) وزير خارجية فرنسا وقتئذ منشورا لسفراء فرنسا في الخارج أبان لهم فيه أن اتفاقية (درومندولف) تجعل احتلال انكلترا لمصر احتلالا أبديا اذ أنه يمكنها خلق الاضطرابات والقلق متى شاءت خصوصا وان المسئلة السودانية لاتزال قائمة . وأبان أن هذدالاتفاقية من شأنها محو سلطة الدولة العلية عن مصر . ومما جاء في هذا المنشور قول المسيو (فلورانس) !

« واننا (اى فرنسا) بصفتنا دولة اسلامية فى البحر الابيض المتوسط لا نقبل أبداً المساس بحقوق جلالة السلطان الاعظم . فان هذا المساس يكون ذاتية خطر جدا » . فكانت سياسة المسيو (فلورانس) ترمى الى احترام حقوق الحضرة

السلطانية واستمالة المسلمين الخاضعين لفرنسا بالتقرب من
جلالة السلطان وباحترام حقوق الدولة العلية

وقد نجحت فرنسا والروسيا في اقناع جلالة السلطان
الاعظم بسوء نية انكلترا وباضرار معاهدة (درومندولف)
فرفض جلالته التصديق على هذه المعاهدة وغادر المندوب
الانكليزي الاستانة عائدا الى لوندرة

ولم تحدث بعد ذلك مخبرات بشأن مصر الا في عام
١٨٩٠ ولكن اللورد سالسبوري رفض صراحة في هذه
المرّة تحديد أجل الجلاء عن مصر

*
* *

لقد اعتمدت دائما انكلترا في سياستها في المسئلة المصرية
على ألمانيا والنمسا وإيطاليا أي على دول التحالف الثلاثي. وقد
صرح اللورد (غرانفيل) بعد احتلال الانكليز لمصر بأن
البرنس (بسمارك) هو الذي نصح انكلترا بارسال جنودها
الى وادي النيل . فالبرنس (بسمارك) كان يرى أن احتلال
الانكليز لمصر يشغل فرنسا عن مسئلة الالزاس واللورين

ويخلق العداوة بينها وبين انكلترا ويجبر الدولة العلية على مصافاة ألمانيا والعمل على أستماتها ضد انكلترا. ولذلك ساعد الانكليز في مصر كثيرا وبقيت دول التحالف الثلاثي زمنا طويلا عضداً قويا لانكلترا في مصر. وكان من دهاء سواس بريطانيا أنهم خدعوا ايطاليا وأظهروا لها المودة والمحبة وساموها بعض شواطئ البحر الاحمر وأوقعوها في شباك الاستعمار فاضطرت لمساعدتهم في مصر. ولما انهزمت جيوشها أمام الاحباش استغاثت بانكلترا وتوسلت اليها بألمانيا فاهتمت انكلترا بالامر وتظاهرت بالميل لمساعدة الايطاليين وانقاذهم وجبرت الحكومة المصرية على إرسال حملة دنقلة بحجة نصره ايطاليا وتخليصها من أيدي الاحباش والدرأويش !!!

وبدهاء السياسة الانكليزية أفلحت انكلترا في الاعتماد على ألمانيا ودولتي النمسا وايطاليا حليفتيها في مسألة مصر وحقت كثيرا من أمانها. وقد أفهم سواس بريطانيا رجال السياسة الألمانية أن فرنسا تنوى الاستيلاء على مصر وأن جنودها تحتل مصر اذا خرجت هي منها. فانخدع لهذه الباطيل

سواس ألمانيا واعتقدوا - أو تظاهروا بالاعتقاد - بأن
المسئلة المصرية مسئلة فرنساوية وأن السعى فى الجلاء يكون
خدمة لفرنسا . وما تجادث مع سياسى ألمانى فى برلين الا
وصرح لى بأن المانيا تعتبر المسئلة المصرية مسئلة فرنساوية وانها
لذلك تفضل مساعدة انكلترا على مساعدة فرنسا

وهذا الاعتقاد الفاسد الراسخ فى أذهان الكثيرين من
الالمانيين هو ولا شك من أهم أسباب مساعدة المانيا لانكلترا
فى مصر . فبينما نرى السياسة الالمانية تعضد الدولة العلية كل
التعزید وتساعدھا على أحباط مساعي انكلترا ودسائسھا فى
أرمينيا وكريد واليونان نرى هذه السياسة نفسها نصيرة
لانكلترا فى مصر !! كأن المسئلة المصرية غير مرتبطة بالمسئلة
الشرقية وكأن مصر ليست بجزء من الدولة العثمانية !

ولكنه يمكننا أن نجزم بأن السياسة الالمانية لاتخدم
المصالح الانكليزية فى مصر الى النهاية . فان علاقات المانيا مع
انكلترا تكبرت كثيراً عن ذي قبل والمنافسة تزداد كل يوم
بين الدولتين فى التجارة والاستعمار . ولا ريب عندي أن

السياسة الحميدة النبيلة تجذب اليها ألمانيا في المسئلة المصرية كما جذبتها نحوها في المسئلة الشرقية . ولا يمكن بلوغ هذه الغاية لا يكون الا اذا جاءت الظروف المناسبة وحانت الفرص . وفضلا عن ذلك فان مستعمرات ألمانيا في أفريقيا وفي آسيا تقع تحت خطر عظيم اذا وقعت بلاد النيل في قبضة انكلترا وصارت ملكا لها . فان مصر مفتاح افريقية وآسيا وماضيها وحاضرها يندران الامم كافة بأن الدولة الحاكمة لها تكون أقوى الدول بطشا ويكون في استطاعتها أن تضر بمصالح العالمين

فمسئلة مصر ليست كبقية المسائل الافريقية والاسيوية بل هي المعضلة الكبرى في سياسة هذا العصر . ولا يغرن القراء تقدم انكلترا في مصر وازياد سلطتها فيها وفي حكومتها فذلك لا يؤثر مطلقا على جوهر المسئلة المصرية نفسها . وسواء كان الانكليز في مصر ثلاثة أشخاص أو ثلاثة ملايين وسواء كانوا بغير سلطة أو أصحاب السلطة كلها فالمسئلة واحدة لا يؤثر عليها قلة عدد الانكليز في مصر أو كثرتة .

وكما ان مصر كانت في الماضي كنانة الله في الارض فهي كذلك لا تزال قبرا للامم الطاغية . وافراد الانكليز الذين يحكمون على المستقبل . بالماضي ويعرفون أن أدوار التاريخ تتجدد ولا تتغير حكموا صريحا بأن دوام الانكليز في مصر خطر على الدولة البريطانية وأنه يكون سببا لدمارها . ولقد قال اللورد (سالسبورى) أخيراً في إحدى خطباته « ان سياسة الطمع هي سبب خراب الممالك العظمى » فليعتبر هو نفسه وليعتبر سواس بريطانيا جميعاً بهذه الحكمة العالية . فان سياسة بريطانيا في مصر سياسة طمع وشرة لا مثيل لهما . كيف لا وهي ترمى الى تأسيس مملكة أفريقية بتبديء من الاسكندرية وتنتهي عند رأس الرجاء الصالح وتعمل لهذا الغرض غير ملتفتة الى حقوق الامم التي تستعبدوها ولا الى المصائب التي تسقطها عليها ولا الى الدماء التي تسيلها فيها ??? ولقد أبنّا في رسالة (اخطار الاحتلال الانكليزى) النتائج الخطيرة التي تنتج عن بقاء الانكليز في مصر وأوضحنا ان وراء المسئلة المصرية جملة مسائل سياسية من الخطارة

والاهمية بمكان . فوراها مسألة تجارية دولية . ومسألة البحر
الابيض المتوسط . ومسألة افريقية . ومسألة اسيوية . ومسألة
مسيحية . ومسألة اسلامية

فاذا استولت انكلترا على مصر صار من المتحيل على
الاوروبيين القاطنين بها أن يعيشوا فيها فان انكلترا تضيق
عليهم مسالك الحياة لينفرد أبناءها بمكاسب مصر وخيراتها
ولتكون أبواب مصر مفتوحة للتجارة الانكليزية دون
سواها . وهذه سياسة انكلترا في كل بقعة ترفع عليها رايها
ويقضى عليها سوء الحظ بالوقوع في قبضتها . ذلك فضلا عن
ان التجارة الاوروبية يستحيل عليها عندئذ ان تصل الى السودان
أو الى أواسط أفريقيا فان طريق النيل البديع يكون احتكاراً
للانكليز والتجارة الانكليزية ليس الا . فامتلاك انكلترا
لمصر هو في الحقيقة موت للتجارة الاوروبية في مصر وفي
السودان وفي أفريقيا الوسطى وقضاء على الاوروبيين القاطنين
بمصر

واذا امتلكت انكلترا مصر صار البحر الابيض المتوسط

بحيرة انكليزية وضاعت الموازنة بين الدول الاوروبية . فان
انكلترا يمكنها بواسطة جبل طارق ومالطة وقبرص ومواني
مصر وقناة السويس ان تدمر بحرية كل دولة وتبقى وحدها
سيدة البحر الابيض المتوسط . وهو خطر لا محالة عظيم على
الدول الاوروبية لا يمكن لها دفعه بغير تحرير مصر وتركها
مستقلة في ادارتها مستظله بالسيادة العالية للدولة العلية

وامتلاك انكلترا الوادى النيل يجعل مستعمرات الدول
الاوروبية بأفريقيا عديمة النفع ويضيع التوازن الدولى من أفريقيا .
فان بقية المستعمرات الدولية منفصلة عن داخل أفريقيا بصحارى
واسعة وجبال صخرية وعرة لا كواد النيل يجرى فيه نهر
عظيم يوصل التجارة وأصحابها الى أواسط أفريقيا ويسهل
لاصحابه الوصول الى أى جهة من الجهات الافريقية

وكما ان الموازنة بين الدول فى أفريقيا تضيع تماما
باحتلاء الانكليز على مصر فان هذه الموازنة تضيع أيضا
من آسيا اذا تمت لانكلترا الكلمة فى وادى النيل . فان
السياحة فى الشرق الاقصى وفى المياه الاسيوية تكون متعلقة

باهواء انكلترا ورغائبها ومستعمرات الدول في آسيا تكون تحت رحمة انكلترا. فبريطانيا التي أنزلت جنودها على شواطئ قناة السويس في عام ١٨٨٢ واستأثرت بمنافع القناة وقتئذ هي بعينها بريطانيا التي يمكنها متى اقتضت حاجتها ذلك أن تنقل قناة السويس في وجه الدول كافة وتفصل بينها وبين مستعمراتها الآسيوية

وقد علم القاريء مما كتبناه عن (مسئلة الشام بين مصر والدولة العلية) أن المغفور له (محمد على باشا) كان يريد الاستيلاء على الشام لتقوية ملكه في مصر عملا برأى نابليون من أن الشام ضرورية لمصر ومصر ضرورية للشام . فاذا استولت انكلترا على مصر هل تكون الشام وقتئذ في مأمن من اعتداء الانكليز عليها ؟ وفي أية حالة تكون الدنيا اذا صار بيت المقدس والاماكن المقدسة في أيدي بريطانيا البرتستانتية ؟ وماذا يعمل الكاثوليكيون والارثوذكسيون حين ذلك ؟ بل وماذا يعمل المسلمون ؟

ان استيلاء انكلترا على مصر لخطر عظيم على العالمين

وحادث يجر على بني الانسان أكبر المصائب وأشد النوائب
وقد يقول بعض الناس باستحالة تحقق هذه النتائج التي أتينا
عليها أو يبعد أمكانها ! ولكن رجال السياسة يجب عليهم أن
ينظروا الى النتائج البعيدة وأن يتداركوا الاخطار الآتية
ولو كان وقوعها بعد قرن أو بعد قرون

وقد قلنا ان وراء المسئلة المصرية مسئلة اسلامية وأوضحنا
في مقدمة هذا الكتاب ان انكلترا تعمل من يوم احتلالها
لمصر على تقسيم الدولة العلية ولا ترى لوجودها في مصر
سلامة الا بهدم السلطنة العثمانية ووضع يدها على مصر بصفة
نهائية وضم بلاد العرب اليها وجعل الخلافة عربية في قبضة
رجل يكون آلة لها . فلذلك كانت مسئلة مصر روح المسئلة
الشرقية وكان وجود الانكليز في مصر خطرا كبيرا على
المملكة العثمانية

ولذلك يجب على سواس الدولة العلية ان يهتموا بمسئلة
مصر أشد الاهتمام وأن يجعلوها في مقدمة المسائل الحيوية
للدولة والملة . وكما أن انكلترا خدعتهم في الحوادث العراقية

أعظم خديعة دونها التاريخ فانه يجب عليهم ان يعملوا على
اخراجها من مصر ارضاء لشرف الدولة العلية وانقاذاً لها من
أشد الاخطار

ولا ريب ان أنظار المسلمين في سائر أنحاء الارض
موجهة الى مصر فهي بعد الحجاز البلاد التي يحج اليها
المسلمون اكثر من سواها . ولقد ذكرت بلادنا العزيزة
في القرآن الشريف ثلاثا وثلاثين مرة استلفاتا لأنظار
المسلمين اليها ودلالة على أهميتها الخاصة بها بين البلاد
الاسلامية . وسماها الرسول عليه الصلاة والسلام « بالرباط
الاكبر » لانه بواسطتها يمكن للخلافة الاسلامية أن تدافع
عن المدائن المقدسة (بيت المقدس ومكة والمدينة)

وقد اعتبر المسلمون من عهد النبي الكريم أن بلاد الشام
وبلاد مصر وبلاد العرب يجب أن تبقى الى الابد ملكاً
للاسلام . فهذه البلاد هي التي سكنتها سلالة سيدنا الخليل
(ابراهيم) عليه السلام الذي جرى رسولنا الكريم على سنته
وجاء متمماً لدينه وشريعته . ولما دخل الصليبيون الشام أيام

الحروب الصليبية قام المسلمون أجمعون لاسترجاعها وماهدأت
أحوال العالم الا برجوعها في قبضة الاسلام . فكذلك مصر
لا يطمئن المسلمون بها وبأحوالها الا اذا خرج الانكليز منها
وعادت تحت السلطة الاسلامية الحقيقية

واذا أضفنا الى ما تقدم أن مصر مشرق الانوار بين
المسلمين ومهد العلوم والعرفان وأنها محط رحال الذين يريدون
التعلم والتحصيل علمنا مقدار اهتمام العالم الاسلامي بأحوال
بلادنا المحبوبة وعلمنا خطارة المسئلة المصرية بالنسبة للمسلمين
خصوصا

ولا غرابة اذا تكلمنا على المسئلة المصرية من الوجهة
الدينية الاسلامية فان السياسة لا انفصال لها عن الدين .
وبالاحساسات الدينية تقاد الامم أسهل مما تقاد بالاعتبارات
السياسية . وقد أرتنا أمم أوروبا المتمدنة نفسها أن الدين أساس
السياسة وانها مهما بلغت من الحضارة والمدنية فان الشعائر
الدينية هي عامل من أهم العوامل في حياة الامم بل أهمها
وأعظمها . وأوضح دليل على ذلك تداخل أوروبا في شؤون

الدولة العلية باسم الدين ومعاداة المسيحيين لليهود في كل بلاد
أوروبا وتظاهروهم ضدّهم في مجالس النواب وفي الشوارع
وفي المتديّات

وبالجملة فمسئلة مصر تعتبر أول مسئلة حيوية للدولة العلية
وللخلافة الاسلامية . ودسائس انكلترا ضد الدولة في المسئلة
الارمنية وفي غيرها من المسائل تظهر للقارىء بأجلى بيان أهمية
المسئلة المصرية وضرورة اهتمام العالم كله بها

واذ كانت مسئلة بلادنا بهذه الاهمية وكان خروج
الانكليز منها مما لا بد منه عاجلا كان أو آجلا فيجب على
سائر المصريين أن يتمسكوا بحقوقهم المقدسة أشد التمسك
وأن يطالبوا بها بكل الوسائل وفي كل وقت وأن . فأصحاب
الحقوق في مسئلة مصر عديدون ولكن أكثرهم حقوقا
واكبرهم نصيبا هم ولا محالة المصريون

وقصارى انقول أنه يجب علينا أن نعمل لتقريب ميعاد
الجلء وأن ننشر المعارف في أنحاء البلاد وفي سائر القرى
حتى يعرف كل مصري حقوقه وواجباته نحو الوطن والامة

وحتى لا يعتدى لصوص الحرية علي بني الوطن العزيز
وأن الوطنى الحقيقى هو الذى يظهر وطنيته فى وقت
الشدائد ويقول ويعمل بهذا القول : « أنى لو استطعت أن
أغير وجه البسيطة لا نفاذ بلادى لغيرته بدون تردد »

— ❧ — الازمة السادسة ❧ —

(المسئلة البلغارية والمسئلة اليونانية)

من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٨٧

علم القاريء مما سلف ان روسيا اسالت دماء ابنائها
في حرب عام ١٨٧٧ مع الدولة العلية وصرفت الاموال
الطائلة لاجراج بلغاريا من تحت سلطة الدولة وتشكيلها امارة
قائمة بنفسها وانها في معاهدة سان اسطفانوس اشترطت
جعل البلاد التي يسكنها البلغاريون امارة واحدة اى عدم
تقسيم بلاد بلغاريا الى قسمين . وعلم القاريء ايضا ان مؤتمر
برلين قرر فصل الاراضى البلغارية الى قسمين وتسمية القسم
الجنوبى بالروملى الشرقى وجعله تحت سلطة تركيا مباشرة .
وقد ابنا ان روسيا بذلت غاية جهدها في تحريض اهالى
الروملى الشرقى على رفع راية لواء العصيان فى وجه الدولة
العية والانضمام الى بلغاريا . وكان ذلك عقب مؤتمر برلين
أى لما كانت روسيا تؤمل استعمال بلغاريا آلة لها فى البلقان

وتسيير أمورها حسب مرامها . ولكن البرنس (بسمارك)
أوجد الشقاق بين روسيا والنمسا في بلاد البلقان وعلى
الخصوص في بلغاريا حيث استمال هذه الامارة الناشئة الى
النمسا وجعلها في دائرة نفوذها

ولما كانت العداوة بين روسيا وانكلترا شديدة
وكانت روسيا تتقرب من فرنسا رأى سواس بريطانيا أن
خير وسيلة تضمن لهم استمرار الاحتلال الانكليزي في مصر
هي خدمة التحالف الثلاثي في البلقان ومساعدة النمسا ضد
روسيا . فلذلك أرسل اللورد سالسبري الى البرنس (الكسندر
دي باتنبرغ) أمير بلغاريا رسائل التودد وأظهر له الميل الشديد
حتى جعل هذا البرنس وجهته انكلترا وارتبط بالعائلة المالكة
الانكليزية ارتباطاً أكيداً وعقد قران شقيقه البرنس (هنري
دي باتنبرغ) على البرنيسيس (أليس) إحدى بنات ملكة
الانكليز . ومن ذلك الحين صار أمير البلغار آلة في أيدي
سواس انكلترا والنمسا . فأوعزوا اليه باحداث انقلاب في
الروم الى الشرقى ليكون بالقبض على الحاكم العثماني وأعلان

انضمام الروماني الى بلغاريا تحت امارته . فعمل بهذه الآراء والاياعازات . وفي يوم ١٨ سبتمبر عام ١٨٨٥ قبض رجال الشرطة في الروماني الشرقي على (جافريل باشا) الحاكم العثماني وتشكلت لجنة ثورية دعت الامة للانضمام الى بلغاريا فأجابت الامة الدعوة وفي ثاني يوم لهذه الثورة ذهب البرنس (ألكسندر) الى (فيلبوبوليس) وأعلن انضمام الروماني الشرقي الى بلغاريا وتولي زمام الأمور .

وفي يوم ٢٤ سبتمبر أرسل البرنس (ألكسندر) مذكرة رسمية لكافة الدول الأوروبية أخبرها فيها بمحادث ١٨ سبتمبر وسألها اعتبار الروماني الشرقي جزءاً من بلغاريا والتوسط لدى الدولة العلية لكي تعترف بهذا الانقلاب الجديد

وما أتنشر خبر انضمام الروماني الشرقي الى بلغاريا في أوروبا حتى ظن الكثيرون ممن يجهلون أسرار السياسة في البلقان أن الروسية هي المحرصة على هذا الانقلاب وأنه يسرها أن ترى كل البلغارين تحت حكومة واحدة وان تؤسس (بلغاريا الكبرى) . ولكن الحقيقة مناقضة لذلك فان

الروسيا رأت بعين السخط انضمام الروملى الشرقى الى بلغاريا وساءها تأسيس (بلغاريا الكبرى) لانها كانت تود تأسيسها وهى ربيبة لها لا وهى عدوة تعمل بأراء النمسا وانكلترا .
فلذلك احتجت على هذا الانقلاب واستعفى ضباطها الذين كانوا فى الجيش البلغارى وطلبت من أوروبا عقد لجنة دولية بالاستانة للنظر فى مسألة بلغاريا لما فى انضمام الروملى الشرقى اليها من مخالفة قرارات مؤتمر برلين فأجابت الدول سؤلها وقررت عقد لجنة دولية بالاستانة

أما الدولة العلية فقد رأى وزراؤها انها مضطرة لقبول قرارات أوروبا وانه لا يمكنها استرداد الروملى الشرقى بالقوة . ولكن جلالة السلطان الاعظم كان يرى ضرورة استعمال القوة والمحافظة على حقوق الدولة بكل الوسائل فأسقط وزارة (سعيد باشا) وأمر (كامل باشا) الذى كان وقتئذ سفيراً للدولة العلية فى سان بطرسبورغ بتشكيل وزارة جديدة وعينه صدرا أعظم . وقد كان جلالة السلطان الاعظم يؤمل مساعدة روسيا له ضد دول التحالف الثلاثى وضد

انكلا ترا غير ان رجال السياسة الروسية أفهموا (كامل باشا) أنهم لا يرون بداً من الانصياع لقرارات اللجنة الدولية المزمع عقدها بالاستانة . فاضطرت الدولة العلية لقبول تعيين مندوب من قبلها لحضور هذه اللجنة

ولقد كانت نتيجة انضمام الروملى الشرقى الى بلغاريا ان اليونان و صربيا قامتتا طالبتين بنصيبهما من أملاك الدولة العلية مقابل مانالت بلغاريا وأخذت كل واحدة من هاتين المملكتين تجهز جنودها وتستعد للحرب وقد حشدت بلغاريا كذلك جيشها على حدود صربيا وعلى حدود الدولة العلية وكان يتخيل لكل انسان وقتئذ ان نيران الاضطراب فى البلقان ستمتد الى أوروبا وتشعل الحرب فيها . فلما رأيت ذلك دول أوروبا أرسلت فى ١٥ أكتوبر عام ١٨٨٥ مذكرة الى الدولة العلية والى بلغاريا أبانت فيها انها غير موافقة على عمل بلغاريا وانها تحترم معاهدة برلين وحقوق جلالة السلطان ونصحت فيها بلغاريا بسدم حشد جنودها على الحدود التركية وقد اجتمعت اللجنة الدولية فى ٥ نوفمبر وبعد اجتماعها

بتسعة أيام أعلن (ميلان) ملك الصرب الحرب على بلغاريا .
ولما وصل إعلان الحرب الي البرنس (ألكسندر) أمير
بلغاريا استغاث هذا الأمير بالدولة العلية بصفتها صاحبة
السيادة العالية على بلغاريا واستأذنها في رد الصربيين عن بلاد
بلغاريا . وبعد اصطلاء نيران الحرب بزمن قليل انتصر
البلغاريون على الصربيين في (سليفيتزا) وردوهم علي
أعقابهم خاسرين . وقد هاجت أوروبا لهذه الحرب وخافت
عواقبها فأرسلت في ٢٤ نوفمبر عام ١٨٨٥ مذكرة الي الحكومة
الصربية طلبت منها أن تسأل بلغاريا عقد الهدنة وعدم الاستمرار
علي أسالة دماء « الاشقاء » أي الصربيين والبلغاريين
فقبلت الصرب ذلك ولكن بلغاريا لم تقبل بحجة أنها المعتدي
عليها وأنها مضطرة لطرد الصربيين خارج حدودها . فاستمر
البرنس (الكسندر) يمحارب الصربيين وينتصر عليهم حتي
وصل مدينة (ييرو) وعندئذ أنذرت النمسا بعدم التقدم الي
الامام فوقف وقبل عقد الهدنة
أما الروسيا فقد بقيت علي الحياد أثناء الحرب ولكنها

بالرغم من احتجاجها ضد ضم الروملى الشرقى الى بلغاريا هنأت
البلغاريين على انتصارهم وشكرت شهامتهم . وهذا يدل على
أن العواطف الدينية تتغلب دائما على اميال السياسة وان الدين
هو فى أغلب الظروف رائد الامم والدول فى سياستها .

وقد استمرت اللجنة الدولية بالاستانة فى مناقشاتها
ولكن المندوب الانكليزى اجتهد فى جعل هاته المناقشات
بغير نتيجة فرفض تعيين حاكم عثمانى للروملى الشرقى
واجبار البلغاريين على احترام معاهدة برلين

ولما رأت أوروبا أن جيش بلغاريا لا يزال واقفا أمام
الجيش الصربى قررت ارسال لجنة دولية مشكلة من بعض
رجال العسكرية فى أوروبا لفصل الخلاف بين المتحاربين
فسافرت اللجنة الدولية وقررت انجلاء العساكر الصربية
من ضواحي (فيدين) - وهى مدينة بلغاريا - قبل انجلاء
العساكر البلغارية من (ييرو) بيومين

وقد أرسلت الدولة العلية مندوبين الى الروملى الشرقى
لدراسة أحوالها واستمالة الاهالى الى الدولة ولكنهما لم يفاحا

في مأموريتيها. وبعثت كذلك مندوبا عاليا الى البرنس (الكسندر) ليرشده في مخبراته بشأن عقد الصلح مع الصرب. وكانت انكترا في ذلك تظهر لتركيا المحبة والولاء وكان السير (درومندولف) في الاستانة يفهم رجال تركيا بأن بريطانيا ترغب الاتفاق مع الدولة العثمانية وتقرير الجلاء عن مصر معها. فانخدع رجال السياسة التركية لا قوال السير (ولف) وازداد نفوذ انكترا في تركيا وقتئذ ازديادا عظيما. وكانت نتيجة هذا النفوذ غبن تركيا في مصر وفي الروملى الشرق غبنا فاحشا. فان الدولة العلية رضيت أن تضحي الروملى الشرقى في سبيل خروج العساكر الانكليزية من مصر وتساهلت مع انكترا فقبلت طلبها بشأن تعيين البرنس (الكسندر) أمير بلغاريا حاكما على الروملى الشرقى

*
* *

وقد أخذت اليونان تجهز معدات الحرب وتسليح جنودها وتستعد لمحاربة الدولة العلية. وفي ٣١ ديسمبر عام ١٨٨٥ أرسلت الوزارة اليونانية — التي كان يرأسها وقتئذ

المسيو (دليانيس) - منشورا لوكلائها لدى الدول الاوروبية
أمرهم فيه بتبليغ هاته الدول بان اليونان لم تستول على كل
ما قررت لها اللجنة الدولية بالاستانة في عام ١٨٨١ وانها
مستعدة لاخذ نصيبها من أملاك تركيا بالقوة والسلاح .
فنصحتها أوروبا كما نصحت صربيا وبلغاريا بالقاء السلاح
وبالكف عن حشد الجنود فلم ترضخ لنصيحة الدول واستمرت
على غيها . ولما رأت أوروبا ان الحرب اذا قامت بين اليونان
وتركيا كانت الطامة الكبرى على اليونان عملت على انقاذ هذه
المملكة بالرغم منها وقررت ارسال سفنها وأساطيلها في مياه
اليونان لارهابها واجبارها على الخضوع والامثال لارادتها .
وقد تجنبت فرنسا الاشتراك مع بقية الدول في هذه
المظاهرة البحرية لما لليونانيين من المكانة في قلوب
الفرنسيين

أما صربيا وبلغاريا فقد أنذرتهما أوروبا بمذكرة تاريخها
٣١ يناير عام ١٨٨٦ بانه اذا اعتدت احدهما على الاخرى
ساعدت أوروبا المعتدى عليها ولا تسمح للملكة المعتدية

بالاستيلاء على شيء ما من أراضي المعتدى عليها . وقد كان
البرنس (كاراجورجفيتش) صهر أمير الجبل الاسود يطوف
وقتئذ عواصم أوروبا ويعمل خلع الملك (ميلان) وتوليته
مكانه ملكا على صربيا فاضطر الملك ميلان الى عقد الصلح مع
بلغاريا بمدينة (بوخارست) في ٢ مارس عام ١٨٨٦ لكي
لا تتغير عواطف أوروبا من جهته

وقد طلبت روسيا من دول أوروبا النظر في المسئلة
البulgارية وجعل تعيين البرنس (الكسندر) حاكما على الروماني
الشرقي لمدة خمس سنوات فقط كما تقتضيه قرارات مؤتمر
برلين . فرفض البرنس قبول هذا الطلب وعزم على معارضة
الروسيا غير حاسب لتتأج هذه المعارضة حسابا . ولكن
الروسيا توصلت الى تحقيق ما عرضته على أوروبا فقررت
اللجنة الدولية بالاستانة في ٥ ابريل عام ١٨٨٦ جعل تعيين
البرنس (الكسندر) حاكما على الروماني الشرقي لمدة خمس
سنوات وتعيين لجنة مشتركة من مندوبين من الدولة العلية
ومن مندوبين من امارة البغار لدراسة احوال الروماني الشرقي

والوقوف على احتياجاتها وعرض النظام الذي يتفق عليه
المندوبون على اللجنة الدولية . فرضخ البرنس (ألكسندر)
لقرار اللجنة الدولية بالاستانة وشكل مجلساً أهلياً مشتركاً من
مندوبى الروملى الشرقى ومن مندوبى بلغاريا جعله بمثابة
مجلس نواب

ولم تنكف اليونان فى هذا الاثناء عن حشد جنودها
على حدود تركيا ومعاداة الدولة العلية . فلما رأى الباب العالى
ان هذه الحالة التى ليست بالسلم وليست بالحرب تضر بالدولة
كثيراً وتحملها النفقات الباهظة والمبالغ الطائلة سأل الدول
الاوربية أن تجبر اليونان على سحب جنودها من الحدود
أو ان تترك الدولة العلية تؤديها بالحرب . فاهتمت أوروبا
بالامر وقررت منع الحرب بين الدولة واليونان بكل الوسائط
الممكنة وأرسلت لهذا الغرض انذاراً للحكومة اليونانية بالبقاء
السلاح والكف عن الاعتداء على حدود تركيا والخضوع
لرغائب أوروبا وأخبرتها فى هذا الانذار بأنها تجبرها على
احترام رغائبها بالقوة ان لم تحترمها من نفسها وبمحض ارادتها

وقد أظهرت فرنسا من بادىء الامر ميلها لليونان ولم ترض
الاشتراك مع بقية الدول في عمل مظاهرات بحرية . فلما
أذرت الدول اليونان رأيت من واجباتها ان تنصحتها بصفتها
نصيرتها الوحيدة بالرضوخ لاوامر أوروبا . فقدم الوكيل
السياسى لفرنسا فى أتينامذكرة للمسيو (دليانيس) بتاريخ
٢٣ ابريل عام ١٨٨٦ نصحه فيها بعدم اعلان الحرب على
تركيا وبعدم مخالفة رغائب الدول الاوروبية فتظاهر المسيو
(دليانيس) بقبول هذه النصيحة وفى ٢٥ ابريل من السنة
نفسها بعث الى وكيل فرنسا بأتينامخبره بأنه قبل نصيحة
الحكومة الفرنسية وأنه سيعمل بها

ولكن الدول الاوروبية لم تقتنع بهذا الجواب لعلمها
بان اليونانيين لا يصدقون فى أقوالهم وأنهم يريدون اصطلاء
نيران الحرب فى كل بلاد البلقان ليختطفوا شيئا من أملاك
تركيا فأرسلت الى الحكومة اليونانية فى مساء ٢٦ ابريل
عام ١٨٨٦ انذاراً شديداً للهجة طلبت منها إعادة عدد الجيش
الى ما كان عليه من قبل والسكف عن كل عمل عدائى ضد

تركيا والقيام بتنفيذ ارادة أوروبا في مدة لا تزيد عن أسبوع واحد. ولا ينس القارىء أن أوروبا كانت تعمل خير اليونان ومصالحها فان الدولة العلية كانت تهزم اليونان شر هزيمة لو كانت أعلنت الحرب فلذلك كان تهديد أوروبا لليونان بمثابة انقاذ لها من الوقوع في مهواة الخطر والاضمحلال .

وقد رفضت اليونان قبول الانذار الدولى وسافر وكلاء الدول بأتينا من عاصمة اليونان الا وکیل فرنسا فانه بقى بها بعدهم قليلا ثم غادرها بحجة أنه يريد المداولة فى الامر مع المسيو (فريسينييه) وزير خارجية فرنسا . ولما رأت الدول أن اليونان تظهر الكبرياء والترفع عن الانصياع لرغائبها أمرت قواد أساطيلها فى مياه اليونان بمحاصرة الثغور اليونانية محاصرة شديدة حتى تمثل الحكومة اليونانية لأوامر أوروبا الشفوقة عليها . فحوصرت الثغور اليونانية واضطرت وزارة (دليانيس) للاستقالة فى ٢١ مايو عام ١٨٨٦ واستلم المسيو (تريكو بيس) مقاليد الوزارة اليونانية فأعلن الدول الأوروبية بأنه مستعد للرضوخ لامرها ولكنه فى أثناء ذلك

أوعز الى فرقة من الجيش اليونانى بالهجوم على طليعة الجيش
التركى وادعى ان جيش جلالة السلطان هو المعتدى على جيش
اليونان لتساعده الدول ضد الدولة العلية وترفع الحصار عن
الشعور اليونانية. ولكن الدول تنهت للحيلة وطالبت الحكومة
اليونانية بالقاء السلاح واعادة عدد الجيش الى ما كان عليه
من قبل وسحب الجنود من الحدود . فامثـل اليونانيون
للامر وفي ٨ يونيو عام ١٨٨٦ رفعت الدول الحصار عن
شعور اليونان

وان استعداد اليونان للحرب وتظاهرها بالعداء لتركيا
فى عام ١٨٨٦ ليدلان جلياً على ان هذه المملكة كانت تستعد
من عهد بعيد لمحاربة تركيا وأنها لم تغفل لحظة واحدة عن
تسليح جنودها وتجهيز جيشها . فانهمز امها فى الحرب الاخيرة
دواء شاف لها من مرض غرورها . ولا أقول انه يشفيها الى
الابد فان المرض كامن فى النفس وعداوتها للعثمانيين والمسلمين
قوية لدودة. ولكن انتصارات (أدهم باشا) تشفيها من غرورها
زمننا طويلا

وقد اجتهد في ذلك الحين البرنس (ألكسندر دى باتنبرغ)
أمير بلغاريا في تحقيق انضمام الروملى الشرقى الى بلغاريا فأنشأ
الجمارك على حدود الروملى أمام حدود تركيا وصارت
البضائع التركية لا تدخل في هذه المقاطعة التركية الا اذا
دفعت رسوم الجمارك . وصرح أمام الجمعية العمومية التي
شكلها كمجلس نواب لبلغاريا والروملى بان الوحدة البلغارية
تكوّنت وانه لا يستطيع انفصامها . فلما علمت بذلك روسيا
ازداد حنقها على بلغاريا وأميرها وأرسلت في آخر يونيه عام
١٨٨٦ مذكرة الى الباب العالى سألته فيها أن يؤدب بلغاريا
ويوقفها عند حد محدود فأجابها الباب العالى معتذرا بان بلغاريا
معضدة من أغلب دول أوروبا . فعند ذلك أعلنت روسيا
أنها عازمة على جعل ثغر (باطوم) ثغرا حربيا روسيا لا ثغرا
حرا . ولا يخفى ان ذلك يخالف المادة ٩٤ من معاهدة برلين
ولكن الروسية لما رأت ان معاهدة برلين غير محترمة من
البلغار أرادت أن تنتقم من الدول المعضدة لها وعلى الخصوص
من انكلترا بجعل ثغر (باطوم) غير حر للتجارة . وقد

احتجت انكثرا على عمل روسيا ولكن احتجاجها لم يفد شيئا مذكورا

وقد اجتمع مندوبو تركيا مع مندوبي أمير البلغار للنظر في شؤون الروملي الشرقي للاتفاق على وضع دستور لها ولكن الخلاف استحکم بينهم بشأن تابعيتها فمندوبو تركيا كانوا يطالبون جعلها كما كانت تابعة مباشرة للدولة العلية مع جعل البرنس (الـكسندر) حاكما عليها ومندوبو البلغار كانوا يطالبون بضمها تماما الى بلغاريا

ولما كانت كراهة روسيا للبرنس (الـكسندر) تزداد كل يوم فإن هذه الدولة دبرت له دسيسة عظيمة وعملت على خلعه من أمانة بلغاريا. وذلك انها أوحث الى صنائعها في صوفيا أن يلقوا القبض عليه ويخرجوه من بلغاريا ويؤسسوا حكومة مؤقتة. فعملوا بإيعاز روسيا وفي يوم ٢١ أغسطس عام ١٨٨٦ تمت المكيذة وقبض على البرنس (الـكسندر) وأرسل على باخرة بلهية غير معلومة. وزج السيو (كارافلوف) وزيره الاول في السجن وأسس أصحاب المكيذة لجنة منهم

للنظر في الامور لحين تعيين أمير جديد لبلغاريا . ولا شك
ان هذا الحادث الخطير كان ضربة قاضية على سياسة انكلترا
في الشرق وكان من شأنه ان يزيد في النفور بينها وبين الروسية
وقد حسبت انكلترا أنه يمكنها مقاومة الروسية في بلغاريا
بمساعدة ألمانيا والنمسا واعادة البرنس (ألكسندر) أميراً
على بلغاريا ولكن ألمانيا التي كانت بيدها سياستها وسياسة
النمسا تخوفت من معاداة الروسية الى هذا الحد وتركت مسألة
البرنس (ألكسندر) للظروف والحوادث . وكان الكثيرون
من رجال السياسة يحسبون الأمة البلغارية تقابل خلع البرنس
(ألكسندر) بغير حراك وتمثل لارادة اللجنة الثورية التي
خلعته بإيعاز الروسية ولكن الأمة البلغارية كانت متعلقة
بالبرنس (ألكسندر) ولم تنس انه نصرها على صربيا نصراً
مبيناً وأنه ضم الى بلغاريا (الروملي الشرقي) فهاجت وماجت
وتظاهرت في الشوارع والمنتديات العمومية بالميل للبرنس
(ألكسندر) طالبة اعادته أميراً عليها . وفي يوم ٤ أغسطس
عام ١٨٨٦ أي بعد ثلاثة أيام من خلع البرنس (ألكسندر)

قبض الاهالى على أعضاء اللجنة التى خلعت البرنس وزجروهم
فى السجن وشكلوا لجنة مكونة من المسيو (ستامبولوف)
والمسيو (مارافلوف) ومن آخرين بهيئة حكومة مؤقتة
وكلفوهم باجبار البرنس (الكسندر) رسميا بأن الامة البلغارية
تريد رجوعه أميرا عليها . فأخذوا يبحثون عن مقر البرنس
حتى علموا أنه فى المانيا فأخبروه تلغرافيا بالامر وعوده للعودة
الى صوفيا فسافر فى ٢٩ أغسطس عام ١٨٨٦ واستلم من
الحكومة المؤقتة زمام الامور

وقد احتفلات أهالى بلغاريا بعودة البرنس (الكسندر)
الاحتفالات العظيمة ولكن الروسية بقيت على نيتها الأولى
فلما رأى البرنس ان سلامته وسلامه ملكه فى يد الروسية
أرسل الى القيصر تلغرافا عرض عليه فيه خضوعه لاوامره
واستعداده لقبول كل مطالبه فأجابه القيصر بأنه لايعتنى
بأمور بلغاريا الا اذا غادرها هو (أى الكسندر) فكانت
نتيجة اتباع هذا الامير لارشادات انكلا ترا تعصب الروسية
ضده وعدم مساعدة المانيا والنمسا له وابتعاد انكلا ترا نفسها عنه

كل الابتعاد حتى أن وكيل وزارة الخارجية الانكليزية صرح في ٦ سبتمبر عام ١٨٨٦ أمام مجلس العموم بأن انكلترا لم تتعهد بشيء نحو بلغاريا وان ليس لها مصالح فيها

فلم يبق بعد ذلك كله للبرنس (الكسندر) إلا أن يتنازل عن إمارة بلغاريا. وقد تنازل بالفعل رسميا في ٦ سبتمبر عام ١٨٨٦ وغادر في ذلك اليوم نفسه صوفيا تاركا زمام الامور لمجلس مكون من المسيو (ستامبولوف) والمسيو (كارافلوف) والمسيو (موتكوروف). وقد تخوف هؤلاء الاعضاء من احتلال روسيا لبلغاريا احتلالا عسكريا فاستلقتوا أنظار الدولة العلية للامر بصفتها صاحبة السيادة على بلغاريا فخبرت الدولة دول أوروبا ولما تحققت من أنها لا تسمح لاية دولة باحتلال بلغاريا أخبرت الحكومة البلغارية المؤقتة بأن لا خوف على الإمارة من احتلال روسيا لها

وقد أرسلت روسيا الى صوفيا بعد تنازل البرنس (الكسندر) الجنرال «كولبار» بصفته مندوب من قبلها لدراسة أحوال بلغاريا وارشاد الحكومة المؤقتة في سيرها.

وما وصل الجنرال (كولبار) الى عاصمة بلغاريا حتى عامل
الحكومة المؤقتة والامّة البلغارية معاملة الامير لرعاياه فطلب
من الحكومة المؤقتة : أولا الافراج عن أعضاء اللجنة التي
قبضت في ٣٢ أغسطس على البرنس (الكسندر) وخلعته من
أمارته . ثانيا ابطال الحالة العرفية . ثالثا تأجيل عقد مجلس
النواب — الذي كان يجب أن يجتمع في ١٠ أكتوبر عام
١٨٨٦ لا انتخاب أمير جديد — الى أجل غير محدود

وفي أثناء هذه الحوادث كلها كان الناس كافة يتساءلون
في أوروبا عن سبب مساعدة البرنس (بسمارك) للروسيا
في بلغاريا بعد مساعدته للنمسا وانكلترا فيها . وقد اختلفت
العلل التي نسبوها لمساعدة البرنس (بسمارك) للروسيا ولكن
الحقيقة هي أن رجل السياسة الالمانية رأى أن روسيا مستعدة
لحاربة النمسا اذا عارضتها هذه الدولة في البلقان وان المانيا
تكون مضطرة لمساعدة النمسا اذا قامت الحرب فعمل على
تأييد السلام . هذا فضلا عن أن روسيا كانت تتعجب الى
فرنسا وكان البرنس (بسمارك) يخشى أنه اذا ساعد النمسا

في بلغاريا ضد روسيا تحالفت هذه الدولة الاخيرة مع فرنسا
وقد بذل الجنرال (كولبار) غاية جهده في استمالة
البلغاريين اليه ضد الحكومة المؤقتة فصار يطوف البلاد
والقرى ويخطب في كل نادول لكنه لم يفلح ورفضت الحكومة
طلباته وحاکت الذين قبضوا على البرنس (الكسندر) في
٢١ أغسطس ولم تؤجل ميعاد انتخابات أعضاء مجلس النواب
الذي كان محددًا في يوم ١٠ أكتوبر عام ١٨٨٦ كما قدمنا .
ولما جاء هذا اليوم جرت الانتخابات ففازت الحكومة المؤقتة
بأغلبية ٤٥٠ صوتًا ضد ٥٠ صوتًا وقررت عقد المجلس في آخر
شهر أكتوبر بمدينة (تيرنوبا) العاصمة القديمة لبلغاريا . اما
الجنرال (كولبار) فانه اعتبر الانتخابات لاغية بدعوى ان
الحكومة المؤقتة لم تترك الحرية التامة للاهالى وأعلن أعضاء
الحكومة بأن روسيا تعتبر محاكمة الذين قبضوا على البرنس
(الكسندر) بمثابة اهانة لها . وقد عمل الجنرال (كولبار)
على خلق الاضطرابات في بلغاريا ليوحد سببًا لتدخل روسيا
فيها تداخلا عسكريا فخرض الروسيين المقيمين ببلغاريا على مشاحنة

البulgاريين ومخاصمتهم فحصلت بسبب ذلك مشاجرات كثيرة
أفضت الى زيادة النفور بين الجنرال الروسى وأعضاء الحكومة
المؤقتة. ولم يقبل أعضاء الحكومة المؤقتة الا طلباً واحداً من
طلبات الجنرال (كولبار) وهو منع مجلس النواب من
اعادة انتخاب البرنس (الكسندر دى باتنبرغ) أميراً على
بلغاريا

وقد اجتمع مجلس النواب البلغارى فى ٣١ أكتوبر عام
١٨٨٦ وانتخب فى ١١ نوفمبر البرنس (فالدماردى دانمارك)
أميراً على بلغاريا. وكان هذا الانتخاب موافقاً لمصالح بلغاريا
وغير مخالف لرغائب الروسيا فان هذا البرنس هو شقيق قيصر
الروسيا (زوجة القيصر اسكندر الثالث ووالدة القيصر الحالى)
ولكن ملك الدانمارك رفض بتاتا قبول تعيين نجله أميراً على
بلغاريا فاضطر مجلس النواب البلغارى لتعيين الميسيو (جيفكوف)
حاكماً مؤقتاً لبلغاريا

ولا ريب أن الروسيا كانت تود احتلال بلغاريا وجعلها
فى قبضة يمينها ولولا ذاك لكانت سألت ملك الدانمارك أن

يقبل تعيين ابنه أميراً على بلغاريا . ولما عرفت انكلترا رغبة
الروسيا ونواياها الحقيقية سعت لدى النمسا للاتفاق معها ضد
الروسيا وسافر لهذا الغرض اللورد (راندولف شرشل) الى
فيينا بعد أن زار برلين . وفي ٩ نوفمبر عام ١٨٨٦ وقف اللورد
السبوري في لوندرة خطيباً ووجه الملام الشديد الى روسيا
وانتقد علي سياستها وخطتها في بلغاريا وأعلن ان انكلترا
مستعدة للاتفاق مع النمسا في المسئلة البـلـغـاريـة . فهاجت
الجرائد الروسية وقابلت مطاعن الوزير الانكليزي بمثلاً
وطلبت من الحكومة الروسية قطع "العلائق مع انكلترا
واستدعاء السفير الروسي من لندرة

وفي هذه الاثناء قطعت روسيا علائقها مع بلغاريا المخالفة
الحكومة المؤقتة لرغائبها وفي ٢٠ نوفمبر عام ١٨٨١ غادر
الجنرال (كولبار) صوفيا واستصحب معه كل قناصل روسيا
بعد ان علق في الشوارع احتجاجاً ضد أعمال الحكومة
المؤقتة التي سماها بحكومة « اللصوص » وترك الرعايا الروسين
في بلغاريا تحت حماية قنصل ألمانيا وفي الرومللي الشرقي تحت

حماية قنصل فرنسا

وقد عرض الباب العالي في ٣ ديسمبر عام ١٨٨٦ على الدول الأوروبية تعيين البرنس (دى منجريلي) أميرا على بلغاريا ولكن الدول رفضت تعيينه بحجة أنه مبعوض من البلغاريين ومحبوب من الروسيا. ولما طال الامر وطال انتظار البلغاريين لتعيين أمير لهم أرسلت الحكومة البلغارية المؤقتة لجنة الى عواصم أوروبا لسؤال الدول التعجيل بالاتفاق على تعيين أمير لبلغاريا. فسافرت اللجنة الى فيينا حيث قوبلت فيها باحترام عظيم ثم قصدت برلين ولكنها لم تقابل فيها بمثل ذلك الاحترام وبعد ذلك سافرت الى باريس ولوندره. ومن المصادفات الغريبة أنها تقابلت في محطة (كولونيا) مع البرنس (الكسندر دى باتنبرغ) خيته أجل تحية وأبلغته بقاء الأمة البلغارية على ولائها له ولكن البرنس كان يعلم أن عودته الى بلغاريا صارت أمرا مستحيلا. وبعد ان أتمت اللجنة رحلتها قصدت الاستانة العلية ورفعت الى مقام جلالة السلطان الاعظم فروض التبعية وأخذت تتخابر في عاصمة الدولة

مع رجال تركيا ومع سفير روسيا ولكن الاتفاق لم يحصل
بينها وبين السفير الروسى . (فارسلت عندئذ الدولة العلية فى
آخر شهر مارس عام ١٨٨٧ رضا بك) الى صوفيا بصفة
مندوب عال من قبلها لايجاد الاوقاف بين الاحزاب البلغارية
وبعضها وبعثت بذاكرة للدول الاوروبية ابانت لها فيها ان
بقاء بلغاريا بهذه الحالة مضر بها وان التعجيل بحل المسئلة
صار واجبا

ولما يأس البلغاريون من اتفاق الدول الاوروبية على
تعيين أمير لهم عرضت الحكومة المؤقتة على مجلس النواب
البلغارى انتخاب البرنس (فرديناند دى ساكس كوبور)
فانتخبه المجلس فى يوم ٧ يوليو عام ١٨٨٧ أميرا على بلغاريا
وأبلغه ذلك بصورة رسمية فأرسلت عندئذ الدولة العلية
لدول أوروبا تسألها رأيها فى الامر فأجابت كل دولة على
حدها بانها تقبل تعيين البرنس (فرديناند) اذا وافق ذلك
رغبة الدول كلها . الا روسيا فانها أجابت بانها لا تقبل أى
قرار يصدره مجلس النواب البلغارى . فامتنع بذلك اجماع

الدول على تعيين البرنس (فرديناند) . أما البرنس نفسه
فانه بعد ان بقى متردداً بين القبول والرفض بضعة أيام قبل
امارة بلغاريا وسافر الى صوفيا في ١٠ أغسطس عام ١٨٨٧
وعند وصوله اليها أرسل للحضرة السلطانية تلغرافا أعرب
فيه عن صدق اخلاصه وعن أمله في مساعدة الدولة العلية
له . وفي ١٤ أغسطس أدى امام مجلس النواب البلغارى يمين
الاخلاص للامة البلغارية والعدل فى الاحكام . وفى ١٨
أغسطس زار مدينة (فيليوپوليس) عاصمة الروملى الشرقى
مظهِراً بذلك انه لا يرضى بترك هذه المقاطعة للدولة العلية .
وقد شكل الوزارة البلغارية بعد ذلك تحت رئاسة المسيو
(ستامبولوف) أشد أعداء روسيا فى بلغاريا

وقد سأل الباب العالى الحكومات الاوروبية عن
رأيها بشأن جلوس البرنس (فرديناند) على كرسى اماره
بلغاريا فأجابت روسيا بان الدولة العلية يجب عليها التداخل
د البرنس منها وأجابت بعض الدول الاخرى
بضرورة الاتفاق مع روسيا فى الامر . فعرضت روسيا

على الدولة العلية ارسال الجنرال الروسى (ارنوت) الى
بلغاريا لتوطيد الامن فيها وخلع البرنيس (فرديناند) فقبلت
الدولة العلية ذلك ولكنها اشترطت على روسيا اشتراك
مندوب عثمانى مع (ارنوت) فى مأوريته وفى هذه الاثناء
كلفت انكلترا والنمسا وايطاليا قناصلها فى صوفيا بمقابلة
البرنس (فرديناند) واعتباره أميرا على بلغاريا . فكان هذا
العمل بمثابة اعتراف من هذه الدول الثلاث بتعيين البرنس
(فرديناند)

ومن حسن حظ البرنس (فرديناند) ان المخبرات
لم تنجح بين الدولة العلية وروسيا وبقيت الحالة على ماهى
عليه وسارت بلغاريا فى عهد وزارة المسيو (ستامبولوف)
على سياسة مناقضة لسياسة روسيا بالمرّة . ولم تعتدل سياستها
وتتحسن علاقاتها مع روسيا الا بعد سقوط (ستامبولوف)
وقتله واعتناق البرنس (بوريس) ولي عهد بلغاريا وان
البرنس (فرديناند) للدين الارثوذكسى فى
الاخيرة . ولم يعترف جلالة السلطان الاعظم بتعيين البرنس

(فرديناند) أميراً على بلغاريا الا بعد تحسن علاقته مع
الروسيا. وقد دل ذلك على ان بين روسيا والدولة العلية ألفة
ومودة. وبعد اعتراف الحضرة السلطانية بتعيين البرنس
(فرديناند) أميراً على بلغاريا اعترفت به الدول جمعاء. وبذلك
انتهت المسئلة البلغارية

ومن الامور المحزنة ان كل أزمة من أزمت المسئلة
الشرقية تنتهي بساخ جزء أو أجزاء من املاك الدولة العلية
فقد فقدت الدولة في هذه الازمة الروملي الشرقي وأضاعت
نقيس أوقاتها في مخبرات لا نفع فيها ولا جدوي



﴿ الازمة السابعة ﴾

(المسئلة الأرمنية)

لقد اعتقد بسواس الدولة العلية زمنًا طويلا أن الدولة الوحيدة التي يجب مصافاتها والتقرب منها والعمل بارشاداتها هي دولة انكلترا دون سواها من الدول الأوروبية. ورسخ هذا الاعتقاد في أذهان الكثيرين حتى أنه كان يستحيل على أحد سواس الدولة العثمانية أن يتنبأ بمصير هذه المودة الانكليزية القديمة وبالعداوة الشديدة التي أصبحت تجاهر بها انكلترا نحو الدولة العلية. ومن يطالع على مذكرات وزراء تركيا السالفين ووصاياهم يجد أن أكثرهم كانوا ينصحون سلاطينهم باخلاص الودللدولة الانكليزية وباتخاذها الصديقة الوحيدة بين دول أوروبا. ولا ريب أن ثقة الدولة العلية بانكلترا أضرت بها ضرراً بليغاً وكانت سبباً لحروب عديدة فقدت فيها تركيا المال والرجال والبلدان. و'ف كل عارف بتاريخ انكلترا وبسياستها في ماضيها وحاضرها لا يرتاب لحظة

واحدة في أن الدولة الانكازية لا صديق لها وأن صداقتها
المزعومة للدولة العلية لم تكن الا سلاحا لاضرار بالدولة العلية نفسها
وألة تكسبها من المكاسب بقدر ما تجر على تركيها من الخسائر
وما السياسة في عرف الانكاز الا علم الكذب والنفاق
والحيل فهم لا يعرفون مع السياسة شرفا ولا يحترمون عهدا
ولذلك كانوا في الحقيقة أعداء الدولة التي يتظاهرون لها
بالصداقة والولاء وكانت الدولة المعادية لهم سالمة من مكائدهم
ومن خداعهم

ولم يرتفع الستار تماما وتكشف حقيقة أميال الانكاز
نحو الدولة العلية الا في عام ١٨٩٣ عندما أظهر سمو العباس انه
لا يعرف له متبوعا غير الحضرة السلطانية ويم دار السعادة لتأدية
فروض التبعية والاخلاص لصاحب الخلافة العظمى . فان
الانكاز ما دخلوا مصر الا بسبب الشقاق بين المتبوع الاعظم
والتابع وما توطدت سطوتهم فيها الا بذلك الشقاق المشؤوم .
فكاز من الامور البديهيّة ان تقرب مصر من الحضرة
السلطانية يضر بمصالحهم في مصر ويخرج من كثرهم فيها ويلبس

المسئلة المصرية ثوبا جديدا في أعين الناس كافة . ولذلك هم بذلوا الجهد الجهد في تنفير سمو العزيز من السلطنة السنية ولما لم يفلحوا أخذوا ينفرون صاحب الخلافة من أمير مصر فخبطت كذلك مساعيهم في هذا السبيل . وبعد زيارة سمو الخديو للاستانة في المرة الاولى انتشرت الاشاعات في كل دوائر أوروبا السياسية بأن الانكليز يسعون لدى الدولة العلية في خلع سمو الخديو الحالي وان جلالة السلطان الاعظم يقابل هذه المساعي بزيادة الانعطاف نحو أمير مصر وزيادة اظهار الرعاية له ولشعبه وبلاده . وقد تكررت هذه الاشاعات وأكدها الكثيرون من رجال السياسة الأوروبية وانتظر الكل عندئذ حصول فتور وجفاء في العلائق بين الدولة العثمانية ودولة بريطانيا . الا انه لم يكن يخطر على بال أحد وقتئذ ان انكلترا تعمل على هدم السلطنة العثمانية انتقاما منها وتخلق الاضطرابات والثورات في قلب المملكة التركية تشفيا من صاحب الخلافة الاسلامية . ولكن انكلترا اشتهرت بانها لا تقف أمام عائق لبلوغ غايتها وادراك بغيتها فقد سلحت

الارمن البروتستانت وألقت عليهم التعليمات باحداث هيجان عام في كافة انحاء المملكة العثمانية والاعتداء على المسلمين في كل بلد عثمانية ووعدتهم بالمساعدة والتدخل وايجاد مملكة أرمنية مستقلة . وباجملة لم تجد انكلترا وسيلة لوضع يدها نهائيا على وادى النيل سوى خلق المسئلة الارمنية

وكان لانكلترا في الثورة الارمنية جملة مقاصد . فهي كانت تريد قبل كل شيء زعزعة أركان الامن والسلام في تركيا واضعاف سلطة الحكومة العثمانية وارهاب جلالة السلطان الاعظم واجباره علي الخضوع لرغائبها والعمل بأوامرها . وكانت انكلترا تعلم علم اليقين ان اضطراب الاحوال في تركيا وقيام المسيحيين ضد المسلمين والمسلمين ضد المسيحيين وما شا كل ذلك من الامور يدعو حتما الى تداخل أوروبا في الامر وتحزبها ضد الدولة العلية اذ الحقائق تنشر في أوروبا مقلوبة وطالما اعتدى المسيحيون على المسلمين وادعت جرائد أوروبا ان المسلمين هم المعتدون وانهم وحدهم المقترفون لكل الآثام . وكان الانكليز يعلمون أيضا ان تداخل أوروبا في

مسائل تركيا وتحزبها ضدها إعلان قلوب المسلمين غلا
وكرهه ضد المسيحيين ويشجعان المسيحيين على الاستمرار في
خطتهم الثورية فيزداد بذلك البلاء ويعم الدمار والفناء
وتنزل المصائب على تركيا وتحل البلايا بالسلطنة السمانية. وازدياد
كرهه المسلمين لأوروبا كان من شأنه أن يجعل المصريين
في يأس من نجاه وطنهم وتداخل الدول في صالحهم فيستسلمون
للانكليز ويعتدل سمو الخديو مع المحتلين وهذا جل ما كان
يتمناه الانكليز من تحزب أوروبا ضد الدولة وضد الاسلام
وغير ذلك فان انكلترا كانت تعمل بتحزبها لأوروبا ضد
الدولة العلية وضد الاسلام على تفهم المسلمين كافة بانها القائدة
لزام أوروبا وانها صاحبة الامر والنهي في سياسة الدول
ليمتلئ بذلك المسلمون رهبة منها وتزداد سيطرتها في العالم
الاسلامي . وكانت السياسة البريطانية ترمي الى أحد أمرين
أما ارهاب جلالة السلطان الاعظم وتسييره حسب أهوائها
واغراضها وأما خلعه وتولية من يكون بالطبع صنيعة لانكلترا
وأسيروا لها . ولا ريب أن خلع جلالة السلطان الاعظم كان

يكون سببا لقلق لا عداد لها وداعيا لا اضطراب عام في كافة
انحاء العالم العثماني والاسلامى . فمن ذا الذى كان يرضى من
العثمانيين أن تسقط أوروبا السلطان العثماني وتتدخل في شؤون
الدولة العلية لهذا الحد ؟ ومن ذا الذى كان يرضى من المسلمين
ان تنزل أوروبا المسيحية خليفة الاسلام عن عرش خلافته ؟
ومن ذا الذى كان يرى من العثمانيين والمسلمين هذا الامر
الخطير بعين الرضا والسكون ؟ ومن ذا الذى كان يقبل الخضوع
لسلطان عينته أوروبا وخليقة أجلسه على عرش الخلافة دول
المسيحية بعد ان خلعت السلطان الخليفة ؟ بل وماذا كان
يعمل الكاثوليكيون لو توصل جلاله السلطان الاعظم
الى خلع حضرة البابا ؟ ... أى الى عمل ما تريد انكثرا أن
تعمله معه

أن تحقيق أمنية انكثرا بخلع جلاله السلطان الاعظم
كانت تكون تحقيقا للشروع والمصائب والبلايا التي لم ير النوع
البشرى مثيلا لها في تاريخه

وقد أوضحنا في مقدمة هذا الكتاب أن انكثرا تريد

هدم السلطنة العثمانية وتقسيم الدولة العلية ليسهل لها أملاك مصر وبلاد العرب وجعل خليفة الاسلام تحت حمايتها وآلة في يديها . وهي تقصد بتقسيم الدولة العلية غير ذلك احداث حرب عمومية في أوروبا وأضعاف فرنسا والروسيا . فان الموازنة الأوروبية لا تتم الا ببقاء الدولة العلية وسلامتها . واذ قسمت هذه الدولة (لا قدر الله) قامت الثورات في كل انحاء الشرق وهاجت أمم البلقان وصار كل يطالب بشيء فيعم الهيجان وتقوم الحرب العمومية ولا محالة . وبما ان الانكليز كانوا يؤملون نيل مصر وبلاد العرب فانهم كانوا يرضون بترك الشام لفرنسا والاستانة للروسيا ولا يخفى ان أستيلاء فرنسا على الشام والا ما كن المقدسة من شأنه ان يقيم في وجهها كثيرا من الامم المسيحية وبشير المسلمين كافة ضدها ويجعل مستعمراتها الافريقية والاسيوية التي أهلها مسلمون مشتعلة نيران الثورة في سائر أنحاءها . كذلك استيلاء روسيا على الاستانة فانه كان يغير بالمرة وجه الوجود وينقد الموازنة الأوروبية ويقيم ضد روسيا كل المسلمين التابعين لها وغير التابعين . فان

الاستاتة تعتبر في نظرنا معاشر المسلمين قلعة الاسلام وحصنه
الحصين والمدينة التي يجب المحافظة عليها أكثر من سواها
بعد مكة والمدينة . فقد وعد الرسول عليه الصلاة والسلام
الفتاح لها بالجنة دليلا على مالها من الشأن والاهمية
ومن ذلك يرى القاريء ان انكلترا عملت بايجادها للمسئلة
الارمنية على تدمير ملك آل عثمان وضعضة السلطة الاسلامية
واذلال العثمانيين والمسلمين واحداث حرب عامة في الغرب
وفي الشرق



وقد والت انكلترا الارمن بالتشجيع والتخريض على
متابعة الثورة والهيجان ومافتئت ترسل اليهم الذخائر والاسلحة
وتحضهم على الاسترسال في التمرد والعصيان فعملوا بتخريضها
وتلطفوا بدماء الجرائم والفظائع متسلحين في كل أعمالهم
بالاسلحة الانكليزية . ورأى العالم هذه الطائفة التي كانت
عائشة في مجبوحة السعادة والرفاهية والتي كان يسميها العثمانيون
« بالملة الصادقة » والتي لها في مناصب الحكومة والادارات

وفي التجارة والصناعة الشأن الاول تثور ضد الدولة العلية هذه الدولة العادلة المعتدلة التي أراد أحد ملوكها اجبار المسيحيين على اعتناق الدين الاسلامي فعارضه العلامة أبو السعود وأرجعه عن عزمه . هذه الدولة التي تركت للأرمن وغيرهم حرية دياناتهم وتقاليدهم واحترمت رجال دياناتهم كعلماء المسلمين

ولما جرت محاكمة ثوار الارمن في عام ١٨٩٣ أمام محاكم (انقره) ظهرت الحقيقة التي لا ريب فيها وتبين للعالمين ان انكلترا هي الموعزة لهم بالثورة والمحرضة لهم على شق عصا الطاعة للدولة العلية . فقد ضبط رجال البوليس العثماني كاتب أسرار الجمعية السرية المدبرة لحركة الثورة وبين يديه أوراقه المشتملة على أكثر أسماء الاعضاء واتضح أن الارمن البروتستانت هم وحدهم القائمون بالثورة دون الكاثوليك وان لهم جمعيات سرية داخل الدولة العلية وخارجها وان هذه الجمعيات تمد بالمال الجرائد الارمنية الثورية وعلى الخصوص جريدة (هنتشك) التي هي أهمها . وقبض كذلك

رجال البوليس العثماني على بعض المبعوثين الامريكان
البروتستانت الذين كانوا يشتركون مع الارمن في تدبير
الدسائس فاحتج سفير الولايات المتحدة على القبض عليهم
وطلب الافراج عنهم فتعطفت الحضرة السلطانية وسمحت
له بارسال مندوب من قبله للتحقيق في أما كن الواقعة فسافر
المندوب ولما عاد قدم تقريراً قال فيه ان التحقيقات التي
أجراها الحكام العثمانيون منطبقة على العدل وان الذين قبض
عليهم من مبعوثي البروتستانت لا يستحقون المساعدة
ولا الرأفة

وقد أبان التحقيق في قضية ثوار الارمن أمام محاكم
(أنقره) أنهم كانوا يجمعون الاموال باسم المستشفيات المراد
انشاؤها وكانوا ينفقونها على شراء الاسلحة ونشر الافكار
الثورية وترويجها بين سفلة الارمن وان رجال الدين من
الارمن والرهبان كانوا يساعدونهم ويسكنون بعضهم في
الكنائس وان مدينة (مرسيوان) جعلت مركزاً لأكبر جمعية.
واستدل من التحقيق على ان بعض رجال السياسة الانكليزية

كالمستر غلادستون شجع سرّاً بكتابات خصوصية بعض رجال الدين من الارمن على الثورة واحداث القلاقل في تركيا ووعدهم بمساعدة انكثرا وتعزيدها وتشكيل امارة أرمنية مستقلة

وأبان التحقيق كذلك أن ثوار الارمن كانوا يخطبون في جمعياتهم السرية ضد الدولة العلية ويحرضون سفلة قومهم على السلب والنهب وقطع الطريق وارتكاب الفظائع والجرائم حتى تعتقد أوروبا ان الارمن أمة حية وتعمل لاجراجها من تحت سلطة الدولة العلية . وأبان التحقيق أيضا انهم كانوا متفقين على رموز واشارات للتعارف بها كرفع الشوارب ومس الاذان وتغطية الوجه وما شاكل ذلك وانهم كانوا يتزيفون بزى الاتراك والاكراد والجرأكسة ويفتكون بالمسلمين وبيعض الارمن أنفسهم لتشجيع الجرائد في أوروبا ان المسلمين متصبون وأن الارمن يقاسون العذاب اشكالا وألوانا . واتضح من التحقيق أن ثوار الارمن كانوا يسرقون الخيول ويسلمونها لراهب اسمه (دانيل) اشتهر بالمهارة الفائقة في

صبغ الخيول وتغيير ألوانها ثم يبيعونها بعد ذلك وانهم كانوا يهددون من لا يريد الانخراط في سلك جمعياتهم بالقتل وكانوا يقتلون كل من يفشى أسرارهم

وأثبت التحقيق جليا ان توار الارمن كانوا ينشرون في انحاء المملكة العثمانية اعلانات باسم المسلمين تحرض الامة على اشهار العداوة لجلالة السلطان الاعظم والمناداة بخلعهم . وقد عثر المحققون في هذه القضية المهمة على نصوص هذه الاعلانات مطبوعة في جريدة (هنتشك) الارمنية التي تطبع في لوندرة وقد جرت المرافعات في هذه القضية أمام محاكم أنقرة وأظهر حضرة المفضل محمد عارف بك المدعي العمومي بأجلى بيان أن الحرك لهذه الفتنة هم أعداء الدولة العلية وأنه يجب القصاص من هؤلاء الشوار المجرمين الذين خانوا عهد الدولة العلية والوطن . ومن أصدق العبارات التي قلها في مرافعته قوله : « ان رعايا جلالة مولانا السلطان من الارمن الذين هم من مدة ستمائة سنة مغمورون في بحار تفضلات الدولة العلية واحساناتها والذين هم برعاية مولانا العادل ممتعون بالراحة

والعدل محافظون مثل بقية الرعايا العثمانية المخلصة على وطنيتهم
وحريتهم الدينية وآدابهم ولغاتهم وظلوا كل هذه القرون لم
يتعرض لهم أحد بسوء ولا لاختلاقهم ولا لحيشياتهم المدنية ولا
لاموالهم ولهم في كافة الولايات والمدن والنواحي كنائس كبرى
شائعة شاهقة ومدارس عليا أهلة عامرة ومجالس روحانية
حرة . فنحن بغاية الاسف نرى أشخاصا منهم ينصاعون
للتأثيرات الشيطانية التي يلقيها عليهم أعداء المملكة فيرتكبون
من وقت الى آخر وفي كثير من الجهات والنواحي جرائم
لا توافق شروط الامانة والصدقة

وهذه الاعمال الفظيعة التي يراها الرأي العام منافية
للانسانية وشريعة المروءة ومن نتائج الكفران بالنعم ونكران
الجميل استوجبت بالطبع تنبه الحكومة الشاهانية وتكدر
جلالة السلطان الاعظم وأثارت عواطف الاسف والحزن
بل والخيال عند جميع العقلاء من طائفة الارمن «
وقد صدرت على المجرمين أحكام مختلفة لحكم على أحدهما
بالاعدام وحكم على البعض الآخر بالسجن . وصاروا عبرة

لغيرهم من الاشرار والمفسدين . ولا يحيق المكر السيء
الا بأهله

وقد تطف جلالة السلطان الاعظم وعفا عن بعض
المجرمين وعدل الحكم على الآخرين فكان ذلك منه منتهى
الرحمة والاحسان ودليلا ساطعا على ان خليفة المسلمين
رؤوف بكل رعاياه على السواء لا كما يدعيه كتاب الانكايز
وخطباؤهم زورا وبهتانا

وان في قضية (انقره) لموعظة كبرى لسائر المسلمين فهي
تبين مقدار عداوة الانكايز للدولة العلية وللإسلام وتظهر
خبائا السياسة البريطانية وتكشف النقاب عن حقيقة الصداقة
المزعومة التي كانت تتظاهر بها انكلترا نحو الأتراك والمسلمين
فلم يبق بعد هذه القضية الشبهة شك ولا ريب في ان
الانكايز يعملون على تدمير المملكة العثمانية واثارة عواطف
المسيحيين في كل بقاع الارض ضد المسلمين أي انهم يعملون
لارجاع أزمان الحروب الصليبية فليتذكر من يريد أن يتذكر
من بنى الدولة العلية ومن بنى الاسلام



ما ارتفعت نيران الثورة الارمنية وقام الارمن باظهار
 ثمرات تدبيراتهم وثمرات التلقينات الانكليزية حتى هبت
 الجرائد البريطانية موجهة الى الدولة العثمانية سهام الشتائم
 والقبائح طاعنة على جلالة الخليفة الاعظم الطعن السافل
 البذئ مدعية كذبا ان جلالة الخليفة هو الموعز للاكراد
 بالفتك بالارمن وقتلهم هم ونساءهم وأطفالهم. وهي أ كذوبة
 لم ير التاريخ لها مثيلا. فان كتاب الانكليز الذين كانوا
 يسطرون هذه الشتائم والمطاعن الساقطة كانوا يعلمون حق
 العلم ان رجال السياسة البريطانية هم الموعزون للارمن بالثورة
 وان الارمن هم المعتدون. وفي أغلب الاحيان كان كتاب
 الانكليز الذين يطعنون على الدولة العلية وسلطانها الاعظم هم
 أنفسهم من الموعزين للارمن بالثورة ومن المحرضين لهم على
 الاسترسال في شق عصا الطاعة والعصيان. وهي رواية غريبة
 في بابها يجب على التاريخ أن يدونها بغاية الاعتناء ليعرف
 الاعقاب كيف تخدم انكلترا الانسانية وكيف تحمي المسيحيين

في الشرق

ولم تكن حركة الخواطر في انكلترا بشأن الارمن الا حركة سياسية وحركة دينية في آن واحد . فرجال السياسة كانوا يؤملون الوصول بالثورة الارمنية الى هدم المملكة العثمانية والاستيلاء بصفة نهائية على مصر بلاد العرب . وبما انه كان يستحيل عليهم أن يفهموا العامة من قومهم هذه الغاية البعيدة فقد هاجوا خواطر الشعب الانكليزي بعوامل الدين . فكنت ترى الكنائس ميدانا لاعداء تركيا واعداء الاسلام وكانت منابرها مهبطاً لاذنى الشتائم الموجهة للدين الحنيفي وخليفة المسلمين وكان رجال الدين البروتستانتى من أكبر العاملين على هياج الافكار في مسألة الارمن وكانت أغلب المجتمعات التي تعقد لمساعدة الارمن تعقد تحت رئاستهم حتى انه كان يخيّل للانسان ان الامة الانكليزية بسواسها ورجال دينها ليست من أumm القرن التاسع عشر بل أمة من أumm المسيحية أيام الحروب الصليبية بعثت لتذكير المسيحيين بوجوب معاداة المسلمين ومطاردتهم

ومن اكبر الدلائل على تعصب الانكليز ضد الدولة العلية وضد الاسلام ان المستر (غلاستون) زعيم حزب الاحرار في انكلترا قام نصيرا للارمن وطعن علي صاحب الخلافة الاسلامية الطعن المر وأتهمه بأنه هو السافك لدماء الارمن الآمر بقتلهم وبالفتك بهم وكان في كل خطاباته يعلن بصوته الرنان انه لا ينتصر للارمن بصفقتهم مسيحيين بل انه ينتصر لهم بصفقتهم من النوع الانساني ويصرح جهارا بأنه يخطب في صالح المسلمين اذا لم ينصف المسيحيون المسلمين في بقعة من بقاع العالم . ولما كان بعض السذج من المسلمين الذين يعجبون بكل شيء في أوروبا حتى بسياسة دولها ضد العثمانيين وضد المسلمين يظنون ان المستر (غلاستون) صادق في دعواه فقد كتبت الى هذا السياسي الانكليزي العظيم في صيف عام ١٨٩٦ كتابا ذكرته فيه بأنه كتب لي في يناير عام ١٨٩٦ نفسه « ان زمن الجلاء عن مصر قد وافي منذ سنين » وبأنه صرح في كل خطاباته بأنه مستعد لمساعدة المسلمين وللدفاع عنهم اذا رآهم في حاجة لمساعدته ولدفاعه وسألته القاء خطبة في

انكلترا على مسمع من سواس بريطانيا وكتابها لتذكير بنى
قومه بضرورة الجلاء عن مصر والوفاء بالوعد واحترام
شرف جلالة الملكة وشرف التاج الانكليزي فاجابنى المستر
(غلاستون) بجواب مدهش للغاية وهو «انى نصير للجلاء
عن مصر ولكنى لا أستطيع التداخل فى مسئلتها لاني لاسلطة
لى فى بلادى ولست الا أحد أبنائها الخصوصيين»

فكيف يدعى المستر غلاستون انه عديم السلطة فى بلاده
عند ما يطالب بالدفاع عن المصريين وبمطالبة انكلترا بالجلاء
عن مصر وهو بعينه المثير لعواطف الانكليز ضد الدولة العلية
وضد المسلمين ؟ أ يكون قوى السلطة على الصوت فى مسألة
الارمن وعديم السلطة خافت الصوت فى مسألة مصر ؟ أين
اذن صدق المستر (غلاستون) فى قوله انه «مستعد للدفاع
عن المسلمين اذا رآهم فى حاجة للدفاع عنهم» ؟ أوليس الواجب
على المستر (غلاستون) ان يذكر حكومة بلاده بوجوب
احترام التعهدات العلية المصرية والمعاهدات الدولية المختصة
بمصر قبل ان يطالب الحكومة العثمانية باحترام المادة (٦١)

من معاهدة برلين ؟ ألا يعلم المستر (غلادستون) انه يجب على انكترا أن تحترم وعودها وعهودها قبل أن تطالب ؟ الحكومات الاخرى باحترام مادة من مواد معاهدة دولية ؟ أو ليس رفض المستر (غلادستون) قبول المدافعة عن مصر والمطالبة بالجلء عنها بمثابة اعلان لتعصبه ضد الدولة العلية وضد المسلمين ؟ ألا يدل هذا الجواب الذي بعث به الى المستر (غلادستون) دلالة صريحة على أن سواس بريطانيا يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ؟

ان تعصب المستر (غلادستون) وأصحابه ضد الدولة العلية وضد المسلمين واضح لا ريب فيه . وقد أظهره لاوروبا بعض الكتاب المنصفين . ولكن أجدر هؤلاء الكتاب بالذكر هو (الفيكونت دي كورسون) الفرنسي فانه وضع رسالة (١) أبان فيها دسائس الانكليز في المسئلة الارمنية وأعمال ثوار الارمن وفضائعهم . وانا نقتطف من هذه الرسالة الجليلة بعض شذرات للاستشهاد بها في هذا المقام :

(١) وقد عني بتعريبها حضرة الفاضل محمد افندي مسعود

أوضح الكاتب في أول رسالته أن الجرائد الانكليزية كانت تتنبأ بكل الحوادث الأرمنية وقال في صحيفة (٦) بهذا الصدد: « والواقف على مشكلة الأرمن بخداييرها يتحقق لديه أنه ما من حادثة وقعت في البلاد التي اصطلح الانكليز على تسميتها بأرمينيا الا وتكون الجرائد الانكليزية في لندره قد أنبأت بها قبل حدوثها بزمن طويل جداً فتراها تبين لقراءها نوع الحادثة التي ستقع ومكان وتاريخ وقوعها كما فعلت في حادثة وادي (تالوري) ولا يجدر بالعامل أن يتخذ هذا الانباء بالمستقبل ضرباً من ضروب التبصر الذي امتازت به الجرائد الانكليزية بل لا بد أن يذهب في تفسير معناه الى ما فسر به من قال ان الثورة الارمنية أشبه شئ عبيضة جهازها الانكليز في مجتمعاتهم السياسية وأخذوا في تصديرها حسب الطلبات الى جهات معلومة »

واستدل الكاتب على كذب الجرائد الانكليزية بأقوال بعضها حيث كتب في صحيفة (١٠) : « ولقد اعتنينا اعتناء تاماً بجمع ما نشرته الجرائد المشار اليها

في هذا الموضوع وثابرونا على هذا العمل مدة طويلة ثم أمعنا النظر فيه وضاهينا بين أجزائه فظهر لنا من المناقضات بين أقوال الجريدة الواحدة ومن الاختلاقات الواضحة ما يدع القارئ في ذهول واستغراب. مثال ذلك أن بعض الجرائد كانت ترى لحال الأرمن وتصف مانابهم من الذل والهوان وما حاق بهم من المصائب والنوائب بعبارة يضطرب لها ذوو الشفقة والحنان ثم تورد عقب هذا الوصف أشعاراً حماسية قديمة هي عين الذي نشر حينما استقلت بلاد اليونان إثارة للخواطر وتهيجاً للنفوس. أما الجرائد الأخرى وفي مقدمتها جريدة (الغلوب) فكانت تنسب إلى زميلاتها الغش وتضليل الرأي العام بما تنشره من الأكاذيب بشأن المسئلة الأرمنية وقد قالت في بعض أعدادها الصادرة في شهر يناير سنة ١٨٩٥ بالحرف الواحد ما يأتي :

« ان الفظائع التي اسند الى الأتراك اقترافها ضد الأرمن هي أكبر ما غشت به الجرائد الانكليزية الرأي العام الانكليزي »
وأثبت الكاتب أن عقلاء الأرمن سخطوا على انكلترا

واعتبروها عدوتهم الحقيقية التي ألقت بهم في مهواة الهلاك
وكتب بهذا الشأن في صحيفة (١٢) :

« واننا لم نكلف خواطرنا ابراز الحقائق من مكانها
الا اشفاقا بأرمني الاقاليم الآسيوية الذين أذعنوا لاياعاز
الاجنبي لهم بشق عصا الطاعة فسيبوا بذلك ضياع حياة
الكثيرين منهم وانتشار الفقر والفاقة في جميع أنحاء البلاد
الارمنية واستيلاء الوساس والقلق على قلوب الافراد
وعقولهم . وفي يقيننا أن العقلاء منهم أخذوا الآن يعضون
على الاصابع ندما على ما فرطوا فيه ويسخطون على الذين
بتغريراتهم الخبيثة كانوا سبب وقوعهم في هاوية لا قرار لها
وما ذلك الا لكون أولئك العقلاء يعلمون علم اليقين أن
دعوة الحكومة العثمانية لاصلاح شؤون الارمن وترتيب
أحوالهم لا تكون بالقيام عليها وتمهيد الطريق لتداخل
الاجنبي في أمورها الداخلية كما يعلمون أن الثورة تستدعي
الحكومة الى اتخاذ انوسائل اللازمة لقمعها وهو ما يستغرق
زمنًا طويلا يمكن اعتباره عقبة في طريق التقدم وحائلا دون

ارتقاء العمران »

وقد أبان (الفيكونت دى كورسون) ان المسيحيين فى الدولة العلية ممتعون بجميع الحقوق التى يتمتع بها المسلمون وأنهم ممتازون عنهم بعدم دخول العسكرية . ومما كتبه فى هذا الموضوع قوله :

« تقضى قوانين الحكومة التركية ونظاماتها العمومية على التركى المسلم بمهاجرة بيته ومفارقة أهله وخلانه للالتظام فى سلك العسكرية حيث يلبث ضمن العاملين فى الجيش ست سنوات متوالية وثمان سنوات فى الجيش الاحتياطى ريثما يكون صاحبه أو رفيقه أو جاره الأرمى أثناء كل تلك السنوات متمتعاً بحريته المطلقة قائماً بأعماله المعيشية عاملاً على ترقية نفسه فى سلم الهيئة الاجتماعية لأنه يكون قد أعفى من الدخول فى الجيش بدفع بدل نقدى طفيف لا يجوز للمسلم أن يفدى نفسه به ولا بأمثاله أضعاف الأضعاف

وبديهي أن هذا الامتياز الممنوح للمسيحيين دون غيرهم من الأهالى قد ألحق بالمسلمين أضراراً كثيرة ألقها

تناقص النسل وعدم التأهل لتولى الوظائف والمناصب في
الحكومة»

وأثبت الكاتب كذلك بالبرهان الدامغ والحجة القاطعة
أنه يستحيل تشكيل مملكة أرمنية. وقال في هذا الصدد ما تعريبه :
« أيجب على الانكاييذين تداخلوا في المسئلة الشرقية
وقالوا بضرورة انشاء مملكة أرمنية تكون بلاشك تحت
رعايتهم وفي ظل حمايتهم أن الاكراد هم بلا جدال ولا ارتياب
أصحاب البلاد بالنظر لكونهم أكثر عدداً من جميع الامم
التي تعيش فيها . وهذه احصائية صريحة لسكان الولايات
الاثني عشر التي يسكنها الارمنيون والاكراد منقولة عن
كتاب (تركية آسيا) للمسيو (فيتال كينيه)

المجموع	غيرهم	أرمن	مسلمون	
٤٠٣٤٣٠	٧٤٩١٨٠	٩٧٤٥٠	١٥٨٠٠٠	اطنه
٩٩٥٧٥٠	١٥٤٢٧٠	٤٩٠٣٠	٧٩٢٤٥٠	حلب
٨٩٢٨٧٠	٣٥٤٦٣	٩٤٢٩٠	٧٦٣١٢٠	أنقره
٣٩٨٦٢٠	١٣٢٣٠	١٣١٣٩٠	٢٥٤٠٠٠	بتليس
٤٧١٤٥٠	٦٣٦٨٠	٧٩١٣٠	٣٢٨٦٤٠	ديار بكر

٢٤٥٦٩٠	٩٩٥٠	١٣٤٠٦٠	٥٠٠٧٨٠	ارضروم
١٠٨٨٠٠٠	٨٩٠٠٠	٩٨٠٠	٩٨٩٣٠٠	قونيا
٥٧٥١١٠	٦٥٠	٦٩٠٣٠	٥٥٤٤٠	معمرة العزيز
٣٠٠٣٨٠	٥١٩٠٠	—	٢٤٨٣٨٠	الموصل
١٠٨٦٠٠٠	٧٦٠٦٠	١٧٠٤٣٠	٨٣٩٥١٠	سيواس
١٠٤٧٧٠٠	١٩٣٨٠٠	٤٧٢٠٠	٨٠٦٧٠٠	طربزون
٤٣٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠	٨٠٠٠٠	٣٤١٠٠٠	وان
٨٣٣٤٩٠٠	٤٤٤٩٨٠	٩٦٣٠٠٠	٦٤٢٧٣٢٠	المجموع

وقدر المستر اكزمنيس عدد الاكراد الحقيقيين
 ١٦٤١٨٦٠ فيكون مجموع المسلمين في الولايات الاثنى عشرة غير
 الاكراد ٧٨٢٣٦٠ والاكراد وخدمهم ١٦٤١٨٦٠ والارمن من
 غريغوريانيين وكاثوليك وبروتستانت ٩٦٢٠٠٠ والاقوام
 الاخر من يونانيين ولاتين وكلدانيين وأقباط ويزيدية
 ٩٤٤٠٨٠

أما في الولايات السبعة وهى طربزون وسيواس وارضروم
 وأنقره ووان وديار بكر وبتليس التى تأمل الجرائد الانكليزية
 تأليف المملكة الارمنية منها فيبلغ عدد سكانها كما يأتى:

مسلمون ٣٧٣٣٧٥٠

أرمن غريغوريانيين ٨٤٧٧١٠

بروتستانت ٦٠٧٣٤

كاثوليك ٥٨٤٧١

يونان ارتودوكس ٣٥٢٥١٢

متحدون ٣٨٠

نسطوريون ٩٢٠٠٠

كلدانيون ٤١٤٤٠

يعقوبيون ٥١٢٩٨

سوريون ٩٩٨٠

يزيديون ٥٠٤٦٢

اقباط ٣٧٢

مجموع المسلمين ٣٧٣٣٧٥٩

أرباب الديانات الاخرى ١٤٩٧٣٥٩

أى أن نسبة مجموع المسلمين في الولايات السبع السالفة

لذكر الى عدد الاهالى الكلى كنسبة ١١ الى ١٥ وعليه

فتكون نسبة المسيحيين اليه هي ٤ الى ١٥ ليس الا والارمن نصف هؤلاء فتكون نسبتهم الى عدد الاهالى السكلي كنسبة

٢ الى ١٥

فكيف يمكن والحالة هذه انشاء مملكة أرمنية يكاد
العنصر الارمنى فيها أى الذى سيقبض على أزمة الوظائف
فى الحكومة لا يوازي الثمن من مجموع عدد الاهالى . لا
ريب ولا شك فى أنه اذا تحققت أمانى القائلين بانشاء تلك
المملكة تمزقت أحشاؤها وتكسرت ضلوعها بتواتر المنازعات
الملية والحروب الاهلية . والا فكيف يتصور عاقل منصف
أن الأمن يكون سائداً والطمانينة موطدة الدعائم فى فرنسا
مثلا اذا كان لا يوجد فيها من الفرنسيين سوى ستة ملايين
ومن الالمانيين والانكليز الذين هم أشد أعداء فرنسا لدادة
وخصومة نحو ٣٠ مليوناً

يؤخذ بالبداهة مما سبق بيانه أن مسألة انشاء مملكة
أرمنية يقوم بأمرها أحد أبناء البلاد هي أمنية برقشها
الانكليز بألوان تجذب قلوب الارمنيين اليهم . وليس يبرح

عن أذهان القراء الواقفين على ما وقع من الحوادث أثناء انعقاد مؤتمر برلين أن مندوبي الكنيسة الارمنية عرضا على نواب الدول في هذا المؤتمر بارشاد والهام (نوبار باشا) مشروعا يؤخذ من مغزاد طلب تعيين « حاكم عام أرمني » لبلاد أرمنيا أى للولايات السبع التى سبق بيان أسماها وتحديد شروط تعيين الموظفين فيها وانتخاب المجالس العمومية وتشكيل عساكر الجندركة الى غير ذلك من المطالب التى تعتبر كافلة لاستقلال أرمنيا استقلالاً مطلقا وبعبارة أخرى لجعل ٣٧٠.٠٠٠ نفس من المسلمين تحت سيطرة ٨٠.٠٠٠ أرمني مسيحي . أما الحاكم العام الذى كان يريد المندوبان الارمنيان تعيينه فهو كما يتبادر لذهن القارئ « نوبار باشا » الذى كان يمينه الانكاز بتغيير لقبه وتحويله من حاكم عام الى والى أوأمير (برنس) وهذا هو السر فى كونه لبث نحو ستة عشر عاما الى الانكاز بخدماته ومساعدته ويجعل نفسه آلة لهم يستعينون به على قضاء ما ربههم ونيل أغراضهم فى البلاد الشرقية وكونه وضع القطر المصرى فى قبضتهم وساعدهم على الاستئثار بالسلطة والاحكام

فيه شيئا فشيئا بالرغم عن آميال سمو الخديو الشاب وعواطفه
الوطنية

ومما لا بد من تذكير القارئ الكريم به هو أن بين
المسئلة المصرية والمسئلة الارمنية علاقة أكيدة ورابطة وثيقة
تاه عنها كتاب الجرائد الاوروبية ورجال السياسة فان (نوبار
باشا) طامح الى الجلوس على منصة الامارة الارمنية الموهومة
وقد اتخذ الانكليز هذا الطموح وسيلة لبلوغ مرامهم من وضع
البلاد المصرية تحت حماية دولتهم وليست الحوادث الاخيرة التي
كانت بلاد الاناضول ميدانا لها الاحزابا كشيئا يستمر مقاصد
الانكليز من الاستئثار بالسلطة في وادي النيل ويخفي مساعيهم
ودسائسهم المقصود بها وضع هذا الوادي في طي أملاكهم
الشاسعة الاطراف

وقد شعر المؤتمر البرليني بما كان يحاول الحزب الارمني
الحصول عليه منه ألا وهو الاقرار بتعيين (نوبار) حاكما
عاما على أرمينيا فاحترز أعضاؤه من الوقوع في حبال ذلك
الحزب بتحرير ما كان موضوعا للمادة الحادية والستين من

العهد البرلينية وهذا نصه « يتعهد الباب العالي بأن يجرى
بلا ابطاء ولا تأخير التعديلات والاصلاحات التي تستلزمها
الحاجات المكانية والضرورات المحلية في الاقاليم والولايات
التي يسكنها الارمن وبأن يكفل لهم الارمن الطمانينة من
الجرا كسة والكر د . ويتعهد كذلك بأن يوافي الدول من
وقت الى آخر بما يتخذ من الوسائل اللازمة لذلك كي تراقب
تنفيذها »

والمأمل في ظاهر هذه المادة يجده مناقضا لما كان يخالج
صدور (نوبار باشا) واصحابه الانكليز من الاماني والآمال
ولكن الدولة الانكليزية تمكنت بواسطة هذه المادة من
احتلالها القطر المصري ومن الحصول على جزيرة قبرص ومن
التدخل في شؤون آسيا الصغرى

ولقد نشر الما جور (عثمان بك) في جريدة غازت
مورنيخ العمومية مقالة شائقة أمارط فيها اللثام عن أسرار
الاجتماعات التي حصلت في شهر سبتمبر سنة ١٨٨٧ بمدينة
جنيف « جنبه » قاعدة بلاد سويسره بين (نوبار) باشا و (لوريس

ميليكوف) و(نكران باشا) و(بوغوص) باشا و كان نوبار باشا .
عائدا وقتئذ من لوندرة حيث تهاطلت عليه الوعود من
أصدقائه الانكليز بمعاونته وشد أزره في مشروع اتقاذ البلاد
الارمنية من الاحكام العثمانية الصارمة فقرروا بينهم ارسال
جماعة ممن لاشأن لهم سوى اثاره الخواطر وغرس بذور
الثقن ورفع لواء العصيان والاضطراب الى بلاد الاناضول
وأوعزوا اليهم أن لايتوانوا عن السلوك في هذا المسلك حتى
تضطرب الاحوال ويختل نظام الامن وتجد الدولة البريطانية
فرصة للتدخل بحجة المراقبة والاشراف على تنفيذ مضمون
المادة الحادية والستين من عهدة برلين . وتم الاتفاق أيضاً
على أن الجرائد الانكليزية في لوندرة والمبعوثين البروتستانت
في أرمينيا والون زعماء هذا الاضطراب بالمساعدة والتعصيد
مبالغة في الخض وزيادة في التشييط

ولمناسبة ذكر المبعوثين البرتستانت، نقول ان المرسلين
الدينين في البلاد التي يخترقونها أو يقيمون فيها هم رواد التدابير
السياسية والمهدون للدسائس القنصلية ولهذا ترى أن مساعيهم

نجحت بين الارمن وبلغ عدد الذين اعتنقوا المذهب البرتستانى من هؤلاء أكثر من ٦٠٠٠٠ نفس وقد استعمل القسوس للوصول الى هذه الغاية الفريدة وسائل وأساليب غريبة منها أنهم كانوا يغرون الارمن بقولهم انكم اذا اعتنقتم هذا الدين شملتكم الحماية الانكليزية التى تمتد بلا مرء على جميع الامم البروتستانتية وأمكنكم حينئذ أن تهزؤوا بموظفى الحكومة العثمانية اذا حاولوا تشديد الوطأة عليكم وتخلصوا من دفع الضرائب والرسوم الفادحة التى أثقل بها كاهلكم»

وقد أتى الكاتب على أسماء اللجنة الانكليزية التى شكلت لمساعدة الارمن حيث قال :

« ونذكر من الانكليز الذين شددوا أزر هؤلاء الاخلاط وعاونوهم على نيل مطامعهم المستر ستمفسون أحد أعضاء البرلمان ورئيس اللجنة الارمنية الانكليزية والمستر اتكين أمين صندوق اللجنة والمستر برايس أحد أعضاء البرلمان ووكيل احدى الوزارات فى وزارة المستر غلادستون والدوق درجيل والدوق دى وستمنستر واللورد روندل

واللورد كبرلى « وزير خارجية انكلترا » والسر هاتير والمستر
شفون والسر سيتول والسر جون كينافى والمستر شانغ
وجميعهم من أعضاء مجلس البرلمان والمستر ستين غلادستون
مدير مدرسة هواردن والقس ما كول والمستر جون
كليفورد الخ الخ

ولا حاجة الى اعادة القول فى هذا المقام بان المستر
غلادستون المشهور بمقده المزمع على تركيا وضعه للاتراك
هو المدير الاعظم للحركة الارمنية وأنه لم يدع فرصة تفوت
بدون أن يجاهر فيها بعداوته للدولة العلية وتحريش الجمهور
على كراهتها والسعي فى هدم أركانها »
وأوضح الكاتب السالف الذكر تاريخ اللجنة الارمنية
الثورية الهنتسكية فقال :

« وفى سنة ١٨٨٧ شكل الفوضويون من الارمن وهم
روبنها اسديان الملقب بكمبور ونيشان مجاوريان وهمايك
كوشبازيان جمعية سرية منسوجة على منوال الجمعيات العمومية
الروسية (نهلست) جعلوا مقرها حارة هفلبان بمدينة تفليس

وقد سميت هذه الجمعية باسم هنتشاك ونيط بها انشاء جريدة بهذا العنوان عهد بدارتها وتحريرها الى نزار بكيان ليرن الذي كلف بالعودة الى مدينة جنيفة (جنبرة) حيث ابتداء في نشر هذه الوريقة الثورية . وبعد مدة طائلة نقل ادارة الجريدة الى مدينة أثينا لكي تتوفر لديه الطرق والوسائل اللازمة لادخالها في البلاد العثمانية بالنظر لقرب تلك المدينة منها غير أن الحكومة اليونانية لم تستطع بقاء جريدة فاسدة المبادئ في بلادها وتحت حمايتها فطردت محرريها وأربابها الذين هاجروا عاصمة اليونان قاصدين مدينة لوندرد ولا يزالون فيها الى اليوم ينشرون تلك الصحيفة الثورية

والكي يقف القارىء وقوفاً تاماً على الغرض الذي يسعى أعضاء لجنة هنتشاك لئيله لا نرى بداً من ترجمة بعض لوائحهم ومنشوراتهم ترجمة حرفية نراعي فيها مطابقة الاصل من جميع وجوهه وللقارىء أن يستنتج من خلال معانيها ما يلائم الصدق من الاحكام الصائبة فنقول : نشرت لجنة هنتشاك في سنة ١٨٨٩ بمدينة لوندرد رسالة قسمتها شطرين

الاول منهما عنوانه « التيار الجديد » والثاني « خطاب مفتوح »
يقع نظر القارئ فيها بالصفحة ١٩ على ما يأتي :

« من الواضح قبل كل شيء اننا فوضيون وان لنا
رغبة وطيدة مبينة في لوأخنا ألا وهي نشر مبادئ الفوضى
في بلاد الاناضول. هذا هو الغرض الاساسي وللوصول اليه
قد عقدنا العناصر على انشاء حكومة وطنية مستقلة في تلك
البلاد وأحداث الاضطراب بلا توان ولا امهال للحصول على
الحرية السياسية الواسعة النطاق »

وقد أورد هذا الكاتب الجليل مراد لأئحة الجمعية
المنتشاة وانا نأتى على ترجمة بعضها :

المادة ٦ هي : من الغرابة بمكان وهذا نصها « يجب
على كل لجنة أن تعين رئيسا للجواسيس من بين أعضائها على
شرط ان يكون من موظفي الحكومة أو تكون له رابطة
وعلاقة بموظف أرمني في الحكومة ليتمكن من نقل اسرارها
ونياتها الى اللجنة ويشترط في تعيين ذلك الرئيس ان يكون
من ذوي الشهامة والقدرة على كتمان الاسرار . وينبغي ان

يكون تحت ادارته عشرة جواسيس ينتخبون من اصدق
رجال الجمعية ليقوموا باخبارها أولا بأول بما يكتنفها من المخاطر
وعليهم أن يدخلوا في كل مكان متكررين بحيث يكون زى التنكر
لواحد منهم مختلفا عنه للآخر ويهيئوا مشروعاتهم في الخفاء
وتكون المداولات المختصة بهم منحصرة بين اللجنة وبين رئيسهم
« وتقضى المادة السابعة بتعيين خطباء يخطبون بين
الجمهور لحضهم على الثورة والاضطراب . أما المادة الثامنة
فاليك نصها : « يجب ان يكون لكل لجنة منفذ يكون تحت
امره جماعة من الماعدين ، والواجب المقروض على هذا المنفذ
وعلى مساعديه أن يقوموا باعدام من ترى فيهم اللجنة أنهم
يضررون بها سواء كانوا من الحزب أو من الاجانب وذلك
متى صدر قرار اللجنة قاضياً باتخاذ هاته الوسيلة . وانواع
العقاب ثلاثة التوبيخ والضرب بالعصي والاعدام وهذا النوع
الاخير ينفذ اما بالخنجر أو بالرifle أو بالخنق واما بالسم .
ولا جل نصف المنازل والمباني على العموم يجب استعمال : أولا
القنابل الديناميتية ثانيا . الديناميت السائل . ثالثا . قنابل

الحريق المملوءة بالبارود»

« المادة ٩ : يجب أن يكون لدى اللجنة واحد تنحصر اختصاصاته في غرس بذور الفتن وتحريض الضعفاء على الاقوياء حتى تعم الفتنة وينتشر الاضطراب وليس لهذه الشخص أن يعمل الا بأوامر اللجنة وارشاداتها »

« المادة ١٠ : ينبغي ان يوجد حارس على الاسلحة موصوف بالنباهة والشهامة اذ لا يخفى ان هذه الوظيفة أهم الوظائف وأخطرها والواجبات التي ينبغي عليه مراعاتها هي العناية بحراسة الاسلحة والخرطوش والبارود وعدم اطلاع أحد علي مكانها ويجب ان يكون بين يديه دفتر ليسهل بواسطته عمل المراقبة كل ثلاثة او أربعة شهور كما يجب أيضا ان لا يوضع مكان الاسلحة والذخائر على أكثر من مسيرة ساعتين أو ثلاث من المدينة وأن تكون العناية بحراستها شديدة جداً كي لا تقع بين أيدي الحكومة »

وقد أفاض (الفيكونت دي كورسون) في رسالته الفريدة في الكلام على دسائس الارمن وفضائلهم وتكلم عن

حادثة (كوم قبو) التي حدثت قبل محاكمة الارمن بانقره
وقبل اشتغال الرأى العام الاوروبى بالمسئلة الارمنية . ومن
ضمن ما كتبه بشأن دسائس الارمن ما تعريبه :

« وقد تبين للقارىء ان الغرض من احداث الاضطرابات

انما هو اثاره خواطر الارمن الذين كانوا اليوم وقوعها مخلصين
الى السكينة راغبين عن مشاركة اللجنة الهنتشاكية فى اعمالها
الثورية الخبيثة والانتقام ممن اشتهروا بتقبيح هذه الاعمال
وتشنيعها . وعملا بهذا المبدأ قتلوا هنتشاك افندى أحد معتبرى
المحامين الارمن أمام محاكم الاستانة العلية وقد اعترف القاتل
له وهو أرمنك الذى لا يتجاوز عمره ١٨ ربيعا ان همبرسوم
بويادجيان رئيس اللجنة الهنتشاكية فى الاستانة العلية والمسبب
الاصلى لواقعة كوم قبو قد أعطاه خمس ليرات عثمانية أجره
قتله لذلك الرجل المستقيم . وكثيرا ما كاد قسوس الكنيسة
الارمنية والبطريق أرشكيان نفسه يقعون فى مخالب الثورويين
لولا اسعاف العناية الربانية لهم وتيقظ رجال الحفظ لحركات
الاشقياء الذين قبضن على البعض منهم فاعترفوا صراحة

بأنهم وكلاء اللجنة المنتشائية

وقتل الثائرون أيضاً أحد أغنياء المضاربين من بنى
جلدتهم واسمه سيمون بك مكسود وقد قبضت الحكومة
على المجرمين وهم استبان أحد تجار المجوهرات وهمبرسوم
القهوجى وكاروك وتانيوس فاعترفوا صراحة بأنهم لم يأتوا
ذلك الجرم الا باغراء دكران أحد صنّاع الاحذية المنتظم
بصفة عضو فى اللجنة الشورية . وقد حصل حديثاً (فى ٢٦
يونيو سنة ١٨٩٥) ان اثنين من أعضاء تلك اللجنة تجاسرا
على قتل أرمنى اسمه توتونجيان موظف فى قلم المطبوعات
وقد تمكن كل من همبرسوم بويادجيان ومهران دماديان
من مغادرة الاستانة عقب تلك الحوادث التى تقشعّر من
ذكرها الابدان قاصدين مدينة جنيفه حيث كانت تنشر
وقتئذ جريدة هنتشاك التى نالت فيما بعد الى مدينة أثينا
وقد تمكن بعدئذ بويادجيان بالتنكر والتخفى من الدخول فى
بلاد الاناضول حيث التقى باخيه مردروس جراير المشهور
باسم مروك وبالاشتراك مع بعضها أحدهما الاضطراب فى

يوزجات وموش وتلورى

وعقب سفر بويادجيان استلم رئاسة اللجنة الهنتشاكية في الاستانة العلية شخص روسى الانتماء يدعى وارد برادر يكون ولكنه لم يلبث في الرئاسة زمنا طويلا حتى قبضت عليه الحكومة وقتشت منزله بحضور مندوب من قنصلية روسيا الجنزائية في دار السعادة واستولت على ماوجد فيه من الاوراق واللوائح والمنشورات المتعلقة باللجنة الهنتشاكية وبعد ان سجلت سفارة روسيا عندها بيان هذه الاوراق وختمت عليها بطابعها أرسلت الى المحاكم النظامية لمحاكمة المتهمين قضائيا !

وبعد أن أتى حضرة الكاتب الفرنساوى بالدلائل البينة التى تثبت ارتكاب الارمن لاسفل الفظائع استشهد بأقوال بعض أماجد الكتاب الاوروبيين على اختلاق الجرائد الانكليزية للاخبار الكاذبة ونشرها الخزعبلات عن أحوال تركيا فكتب في صحيفة (٦٤) من رسالته البديعة ماعريه :
« وكتب المسيو دانوسو الذى أمضى ثلاثة شهور ببلاد

أرضروم في رسالة مهمة بتاريخ شهر مايو سنة ١٨٩١ أن حماية الدولة العلية شاملة للارمن والمسلمين بدرجة واحدة وأن لا تفاوت في الحرية الممنوحة للطرفين . الى أن قال : ولرجال الثورة في أرمينيا زعماء ترد لهم الاوامر من رؤسائهم بالاستانة العلية طبقاً لما يتوارد على هؤلاء من لوندرة من التعليمات الخصوصية المهمة في دخل ادارة جريدة الدالي نيوز . وقال في الختام ولقد اندهشت من تماثل الحوادث وتشابه الوقائع في أرمينيا وكريد فالذين يدعون أنهم أصبحوا فريسة لظلم الدولة العلية واجحافها بحقوقهم نراهم يتمتعون في كلا البلدين بامتيازات لم ينفز بها مواطنوهم المسلمون أقلها عدم دفع الضرائب والاعفاء من الخدمة العسكرية ولا يسعنا تلقاء هذا التماثل سوى الحكم بأن اليد التي أثارت الفتنة في أحدهما هي التي أثارتها في الآخر »

وكتب في صحيفة ٦٧ و ٦٨ ما تعريبه :

« أما اللجنة الارمنية الانكليزية في لوندرة فقد انتهزت فرصة ذلك الانقلاب السياسي وبعثت بعض نصرائها الى

آسيا الصغرى وأوعزت اليهم تفريق منشورات يدعون فيها
الاهالى علناً الى الثورة والاضطراب وقد جعلوا مرسىوان
ميدان دسائسهم التى امتدت منها الى قيصرية ويوزجات
وتشورن وجهشخانه وعزيزيه وغيرها من الاماكن وقد توجه
رجل اسمه (اندون رشتونى) أحد أعضاء لجنة لوندريه الى
قيصريه لايقاظ القتنة فيها فلما قبضت عليه الحكومة وجدت
معه منشورات ولوائح جمعية هنتشاك الثورية وطابع الجمعية
وقطشت الحكومة بارشاد أحد المجرمين فى كنيسة ديفونيك
القريبة من (قيصرية) فوجدت كمية وافرة من الاوراق
كان رشتونى السالف الذكر وضعها عند أحد القسوس ومن
مطالعة هذه الاوراق علم ان للشخصين المسميين طومايان
وكايبان الارمنيين البروتستانتين المعلمين فى مدرسة مرسىوان
البروتستانتية ضليعاً فى تلك الحوادث وانهما أسسا مطبعة سرية
فى داخل تلك المدرسة واستغرقا الوقت فى تعليم التلامذة
مبادئ الفوضى وقواعدها

أما حوادث يوزجات وقيصرية فكانت ثمرة دسائس

مردیروس جریر المشهور باسم موروك شقیق هم-برسوم
 بوادیان وتوضیحها أنه دعا الى الحضور بجهة بیک جملة من
 الارمن وبعد ان وزع علیهم الاسلحة والنفود الواردة برسمهم
 من انکلترا أمرهم بالاستعداد عند أقل اشارة لنهب القرى
 التي یسكنها المسلمون وذبح هؤلاء وقد ارتكبوا جملة جرائم
 بجهات مختلفة وعلى الخصوص فی قیصریة وكلها أفضت الى
 القبض على المذنبین ومحاكمتهم بمحكمة أنقره التي صدر حکمها
 بالاعدام على ١٧ من المتهمین وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة
 على ستة منهم وبها لمدة سبع سنوات على عشرة منهم وبرأت
 ساحة ١٤ متهمًا ولكن أبت مكارم الحضرة الشاهانية الا
 الشفقة على أولئك المذنبین اذ أصدر السلطان أمره الکریم
 ببدال عقاب الاعدام بالطرد من بلاد الدولة العلیة . وبالرغم
 عن هذه العواطف الکریمة التي قل أن تتوفر فی أمیر من
 أمراء أوروبا أو فی حكومة من حکوماتها فان الجرائد
 الانکلیزیه أسرفت فی الطعن والسب فی مقام جلالته ولم
 تدع نعتًا من النعوت القبیحة الا ألصقته باسمه وامتازت

الجرائد البروتستانتية على غيرها في انتهاج هذه الخطة وذلك
لكون طومايان وكايايان هما من الارمن الذين اعتنقوا الديانة
البروتستانتية وبمجرد صدور الامر الكريم بتخفيف تلك
العقوبات بادر كل منهما الى مبارحة بلده لانهما كانا من
ضمن المحكوم عليهم بالاعدام . أما طومايان فقد ذهب
مباشرة الى لوندرد حيث صار من أكبر أعضاء اللجنة
الارمنية الثورية وأكثرهم نفوذاً وهو الذي كان الانكايز
يعرضونه على الانظار في المجتمعات وفي ادارات الجرائد
بمثابة مثال من الامة التي وقع عليها الضغط والظلم من
الحكومة العثمانية

وكان بطريق الارمن بالاستئابة العلية في هذه الاثناء
يبحث بالمنشورات تباعا الى الاساقفة واكابر القسوس (مارس
سنة ١٨٩٥) كي يحرضهم على منع الاجانب من التعبير
بالاهالى الداخلين في دائرة اختصاصهم الديني وقد جاء بأحد
تلك المنشورات ما يأتى :

« محضوا النصح للطبقة الجاهلة من رعاياكم كي لا يقتولوا »

في شرك المهيجين أما الذين ينشرون عن الطاعة ولا يأترون
بأوامر الحق فالتسوا العفو والصنح لاجلهم لدى الحكومة
باعتبار انكم المدافعون عن وحدة الصداقة الوطنية »

وهي عبارة غاية في الحكمة والصواب ولكن لم يكن
لها ذرة من التأثير على العقول تلقاء ما تنشره الجرائد الانكليزية
والارمنية التي تصدر بمدينة لوندرة من التحريض واثارة
الخواطر وشرح المواقع « التي فاز فيها الشائرون الارمن
بالا نصار على الجيوش المثمانية » الى غير ذلك مما أفضى الى
مذبحة ساسون التي تقشعر الابدان من ذكرها

ومن الخطأ المبين أن يعتقد القارئ بحصول هذه المذبحة
عفواً وجزافاً فلقد ثبت أن الانكليز هيؤوها منذ زمن طويل
كما يتضح صراحة من تلاوة الشذرة الآتية المقتبسة من
جريدة (الكونجرى جاسيونالست) الصادرة في ٢٣ دسمبر
سنة ١٨٩٣ بمدينة بوستن من أمريكا بقلم المستر هبروس هلمان
أحد المبعوثين البروتستانت وهي : « اكدلى شاب من
الارمن ظهر عليه مخائل الذكاء والنباهة ويتكلم الانكليزية

بنفس السرعة التي يتكلم بها اللغة الارمنية وهو من أفصح المدافعين عن مبدأ الثورة بان الحزب الثورى يأمل الاتيان بعمل يمهّد لاحدى الدول الاجنبية وسائل الدخول فى آسيا الصغرى والاستيلاء عليها . فلما سألته عن كيفية ذلك أجاب قائلاً : تألفت عصابات من المهتساكيين فى جميع انحاء الدولة العلية وهى تتربقّب الفرص المناسبة لقتل الاكراد والترك واحراق قراهم ومساكنهم ثم تعتصم بمعدّد بالجبال فينشأ عن ذلك وقتئذ ان المسلمين يملكهم الغضب فينقضون على الارمن ويفتكون بهم فتكا ذريعاً تضطر معه احدى الدول الاجنبية الى التداخل فى أمور آسيا الصغرى والاستيلاء عليها باسم «الانسانية والتمدن المسيحى» . فقلت له ان هذا المشروع وحشى وفي أقصى درجات القسوة فأجابنى بكل سكينة : لا ريب فى أنه يبدو لك كما تقول ولاسكننا معشر الارمن قد وطننا النفس على نيل الحرية . فلقد تحرّكت عواطف أوروبا لفظائع بلغاريا فمنحتها الحرية وهى لا بد أن يصل اليها نداؤنا فتمنحنا أيضاً هذا الامتياز»

وبعد نشر هذه المحادثة في الجريدة المشار إليها بسنة
تقريباً وقعت فتنة بوادى تالورى (ساسون) واتضح ان
الحرك لها هو همبرسوم بويادجيان الذى تمكن من العودة
الى الاناضول بعد أن سمي نفسه مراديان ووطد رابطة
العلاقة بينه وبين الارمن البروتستانت فى ولايات بتليس
ووان وأنقره وأدرنه وكان ذلك الرجل يغرب بعقول ذوى
الاحلام الطائشة بدعوتهم الى حمل السلاح ومهاجمة المسلمين
ويعينهم بمساعدة انكلترا وتدخلها فى شؤونهم بالقوة الحربية
والكى يموه عليهم بهذه الاكاذيب كان يبرز لهم خطابات
ادعى انها واردة اليه من اكابر رجال السياسة فى نوندره .
قد طبع منشوراً فى هذا المعنى أرسله الى أعضاء الاكليروس
الارمنى القس وهابديان رئيس أساقفة ادرنه سابقاً وقد نشرته
فى شهر مارس سنة ١٨٩٥ أغلب الجرائد الفرنسية
وقد قال المستر اكرميس الذى سلف اراد أقواله
مراراً فى أوائل هذه الرسالة ما يأتى : « ان الباحث على
حصول الاضطرابات المذكورة هو رجل اسمه بويادجيان

أحد تلامذة المبعوثين الأمير كان . وهو الذى كان له ضلع في
 حادثة كوم قبو وصدر أمر جلالة السلطان الاعظم بالعفو عنه .
 ويقول الارمن ان هذا الرجل قد حضرهم على الثورة بعد
 ان أقنعهم بمساعدة انكلترا لهم واسعافها أيام بعساكرها
 وانهم سألوه كيف تتمكن العساكر الانكليزية من الوصول
 الى هذه الجهات البعيدة عن الشواطىء فضلا عن تعذر السير
 فيها فأجابهم بان أولئك العساكر سيصلون الى هذه الجهات
 بواسطة بالونات (قباب طائرة) جسيمة الحجم حمراء اللون
 وهي آخر اختراع فى العلوم العسكرية الجديدة . واعتقاد
 الاهالى بهذا الكذب الفاحش دليل على مقدار سذاجتهم
 وسرعة تصديقهم وبساطة فطرتهم وقد اتخذ بودجيان هذه
 الفرصة الطبيعية آلة لاستمالة سكان الاحدى عشرة قرية
 المكون منها مركز ساسون وكانوا يبلغون ثلاثة آلاف نسمة
 تقريبا فتحصنوا فى جبال انطون داغ بعد ان تسلحوا بالبنادق
 المتكررة الطلقات الوارة اليهم من لوندرد و تفليرس »

وكتب (الفيكونت دى كورسيون) في صحيفة ٧٢ وما

بعدها من رسالته الجليله ما ترجمته :

« اما الحادثة نفسها فنحتمى عن ايراد شرحها بمقتضى ما وصل الى علمنا من الاخبار والمعلومات بل نقتنع بنقلها عن جريدة النيويورك هرالد التي لا يجسر أحد على اتهامها بالتحييز للاغراض أو الميل للاتراك

وها هي :

« أن الشائرين الارمن الذين ظهرُوا في جبال تالورى الواقعة بين ساسون في الجنوب الشرقى من موش (ولاية بتليس) وبين مركز كال (من متصرفية جوانج) قد اجتمعوا في تلك الجهة بارشاد وتحريض شخص اسمه همبرسوم أو مراديان لاثارة الفتنة بها . وهمبرسوم هذا ولد ببلدة هاجين (ولاية ادنه) وتفرغ لدراسة الطب بمدرسة الحكماء في الاستانة العلية مدة ثمان سنوات وكان له اصبع في حادثة كرم قبو ثم فر الى الاستانة ومنها الى جنيفه وبعد أن قام بها مدة تنسكر باحد الابرياء واتحل اسما غير اسمه الحقيقى . ثم عاد الى ولاية بتليس عن طريق اسكندرونه وديار بكر

وأخذ فيها يحرض الجمهور على الثورة والاضطراب وكان يساعده على هذا الفساد خمسة آخرون من بنى جنسه وكان همبر سوم يؤكّد للاهالي بأن الدول الأوروبية قد أناطت به مأمورية مهمة وهي ذلك أركان النفوذ العثماني ودأب على الكلام بهذا المثال حتى استمال إليه قلوب الارمن القاطنين في قرى سينر وسماي وجللي جوزات وآهي وهديك وسنانك وسكند ويغار وموسون وايتك واكجسر وقرية قالوري التي تشتمل على اربعة محلات . وفي أواخر شهر يوليو سنة ١٨٩٤ بارح أولئك المغرورون بلادهم بعد ان وضعوا نساءهم وأولادهم وأموالهم في جهات أمينة والتقوا بالشائرين الاتيين من موش ومحلي كال وسلفان في جبل اتدوك داغ وهناك تم الاتفاق على ان خمسمائة أو ستمائة منهم يهجمون على بلدة موش فزحمت هذه الفرقة على قبيلة دليكان المستقرة بالقرب من سفح جبل كورانسك الكائن جنوبي موش فسلبت أموالها وقتلت كثيراً من رجالها واستعملت في قتل المسلمين منهم أساليب التعذيب التي لا ترد على خواطر المتوحشين

والبربريين وذلك بعد ان شهرت بدين الاسلام وطغنت فيه
امامهم ثم هاجت بعد ذلك العساكر العثمانية النظامية ولكنها
لم تتمكن من تنفيذ مشروعاتها الا وهو الولوج في مدينة
موش وذلك لاهمية الحرس العسكرى الذى كان مقما فيها.
أما بقية الشائرين الذين لبشوا في جبل اندوك داغ فقد انقسموا
فرقا متعددة قصدت كل فرقة جهة معلومة للهجوم عليها.
وقد اتصل بنا من اخبارها أنها أحرقت ابن أخى عمر أغا
حيًا واذتهكت حرمة النساء المسلمات الساكنات في قرية
جولى جوازات وعذبت المسلمين وألحقت بهم النكال
وأكرهتهم على تقييل الصليب وسملت عيونهم وجذعت
أنوفهم وصلمت آذانهم وأذاقتهم من العذاب ألوانا وأشكالا.
وفي أول شهر أغسطس هجم أولئك الشائرون على قبائل
فانينار وبكيران وباديكان واقترفوا أفضع من تلك الآثام مع
أهلها واقتدى بهم الشائرون في قرىتي اليغرنك ويرموش
الواقعتين بقسم جنيان فانهم هجموا على أكراد تلك الناحية
وأوقعوا بأهالي كيسر وشتشت وهجم الارمن في آخر شهر

أغسطس على الأكراد المقيمين بالقرب من مدينة موش فأحرقوا ثلاثة من القرى. أما الشائرون في تالورى فقد فتكوا بالمسلمين والنصارى معا طلبا للغنائم والسلب ولما وصلت الجيوش الشاهانية لمطاردتهم طلب رئيسهم همبرسوم النجاة بنفسه ففر الى الجبل مع أحد عشر من رفقائه وقد قبض عليه العساكر بعد ان قتل منهم اثنين بيده وجرح ستة آخرين ولم يأت آخر شهر أغسطس حتى تفرق الشائرون شذرا مذر. وقد عومل الأهالى من نساء وأطفال وشيوخ بأحسن المعاملة مراعاة لما أمر به الدين الإسلامى وأشارت اليه الانسانية أما الشائرون الذين قتلوا فهم الذين أبوا التسليم والاذعان لأوامر الحكومة وفضلوا الاستمرار على مكافئها «

وكتب هذا الكاتب المحقق فى صحيفة ٧٦ وما يليها

ما تعريبه :

ولكن هذه الحقيقة الواضحة قد أسدلت الجرائد الانكليزية عليها الستار ثم أبرزتها فى لفائف المبالغات والاكاذيب كى تستعين بها وزارة الخارجية الانكليزية على اصابة ماترنو

اليه عيون مطاعمها من الاغراض الذاتية. وفي الواقع فانه بعد ان عمت الخافقين تلك الاكاذيب طلبت انكسرا من الدولة العلية تعيين لجنة دولية لمزاولة تحقيق المسئلة الارمنية فقابلت الحكومة العثمانية هذا الطلب بالقبول لوثوقها بوضاحة الحقائق وتوفر القرائن المثبتة ادانة الارمن

وبناء على هذا القبول شكلت اللجنة وانتظم ضمن أعضائها مندوب روسي وآخر فرنساوي وآخر انكليزي وهو تشكيل يحق للقارىء أن يدهش كثيراً منه لموافقة الروسيا وفرنسا لانكسرا عليه واشترا كهما معها فيه . ولكن لو نقب الانسان عن الخفايا واستطاع الحقائق لاستحسن هذا الاشتراك اذ لو كانت الدولة الانكليزية استأثرت بالتحقيق لكانت تمكنت من نشر الاكاذيب واذااعة المفتريات عن الدولة العلية بلا خوف من قيام أحد لتكذيب مدعياتها وبرهنت على أن تركية آسيا قد أصبحت مسرحاً لنشيل مذابح النصرى صباح مساء وأظهرت بذلك أهمية تداخل « احدى الدول الاوروية العظمى » لتأييد دعامة النظام والامن

والعدالة في تلك الانحاء

وخلاصة القول لولم تشترك روسيا وفرنسا مع انكلترا في مسألة التحقيق لاحتل الانكليز أراضي الاناضول كما احتلوا مصر بحجة توطيد الامن وكبح جماح العصاة ثم طاب لهم المقام فيها الى الآن بالرغم عن طلبات الدولة العلية وفرنسا وعن العهود العلنية التي فاه بها رجالهم السياسيون مرات متعاقبة «

« ولقد أفضت عواقب هفوتنا السياسية في البلاد المصرية الى انحطاط نفوذنا وخفوت صوتنا بمعنى أنه بمجرد ما اقترحت الدولة الانكليزية علينا فتح أبواب التحقيق في المسئلة الارمنية قابلنا هذا الاقتراح بالقبول وتمام الارتياح وانما استدعينا أصدقاءنا الروسيين الى الاشتراك فيه معنا لاسيما وأنه يوجد من بين رعاياهم نحو مليون من الارمن وقد تم التحقيق على قاعدة التجرد من الاهواء وتتمام الاستقلال ودل على ما كان يمر بالخواطر من أن الارمن جنحو الى الاضطراب بتحريض محرضين جاؤوا من الخارج لهذا

الغرض ووزعوا عليهم أسلحة انكليزية متكررة الطلقات
وارتكبوا معهم بعد ذلك أقصى ما يرتكب من الجرائم
والآثام في أوقات الثورة كالأحراق والتل والسلب ثم اعتصموا
بالجبال الشاهقة للتمكن من مقاومة الجنود العثمانية المنتظمة
وقد اثبتت لجنة التحقيق فوق هذا الاعتراف أن الحكومة
العثمانية بارسالها القوة العسكرية لاختاد الثورة قد عملت
بمقتضى ما يخوله لها القانون من الحقوق

وقد كان ظهور هذه النتيجة وقع سيء لدى أرباب
الجرائد الانكليزية ولذلك تراهم قد شددوا الوطأة على الدولة
العلية واتسع أمامهم المجال لاختلاق الأكاذيب فقالوا ان
الأتراك بعد أن ذبحوا آلاف من الأرمن في جولي جوازت
حفروا آبار عميقة ألغوا فيها جثث القتلى ثم غطوها بطبقة من
الجير والحقيقة هي ان الجنود العثمانية لما التقت بالعصاة كما
أسلفنا استدعهم الى الاذعان للطاعة فلما لم يقبلوا قتل منهم
نحو ٣٠٠ نفس تقريبا فلما انتهت الموقعة جمع العساكر جثث
القتلى في حفرة أهالوا عليها الجير كي لا تكون منبعاً للعفونة

وبؤرة للروائح الكريهة التي تعبت بالصحة وهي عادة مرعية في جميع البلاد اذا وقعت فيها فتنة داخلية أدت الى قتل جملة من العصاة . واذا كان الانكليز يجهلون مزية الجير هنا فنقول ان الغرض من وضعه على الجثث هو تعجيل انحلالها ومنع الاذى الذى ينجم عن تصاعد الروائح الكريهة منها . والعامل الذى لا تستولى عليه الاغراض الذاتية يحكم معنا بأن هذه الوسيلة الصحية لا يصح اعتبارها من الفظائع التى نسب الانكليز الى الاتراك ارتكابها ضد فئة الارمن العاصية

وفى أبان شروع اللجنة فى التحقيق قلنا كما كان يقول كل أوروبى مجرد عن الاهواء وكل من تتبع أثر المسئلة الارمنية بنفسه ان نتيجة التحقيق ستأتى على نقيض آمال الانكليز وانها لا تثبت شيئاً ضد دولة المشيرزكي باشا قومندان الاوردى الرابع من الجيش العثمانى الذى نيط به اخماد فتنة الارمن فان جميع الاوروبيين الذين خالطوا دولته مجموعون على امتداح سيرته وطهارة أخلاقه وكرم طبعه وصدق ولائه جلالة السلطان وكفاءته فى المسائل الحربية »

« ولنرجع الى الكلام على اللجنة الانكليزية الارمنية فنقول انها لم تدع وسيلة من الوسائل الا تذرعت بها لايهاام الرأى العام فى أوروبا بأن لجنة التحقيق قد توفرت لديها الشهادات والقرائن الدالة على ارتكاب تركيا ما ينسب اليها من الفظائع . ولما كانت الامة الفرنسية فى ذلك الحين غير مهتمة بأمور أرمنيا فقد طاف جماعة من الارمن فى انحاء فرنسا لالقاء الخطب فى هذا الموضوع اثارة لعواطف أهلها وتنشيطاً لهم على التمثل بالانكاز فى طلب انقاذهم من مخالف الحكومة العثمانية وقد ألقى رجل اسمه شراسيون خطبة من هذا القبيل بمدينة باريس فى وسط جمهور حافل من أهلها وبالغ فى وصف حوادث مرسيوان ويوزجات وتالورى وحاول طبع هذه الاوصاف فى نفوس السامعين بان أبرزهم جملة صور فوتوغرافية بعضها يمثل الاتراك وهم يذبحون الارمن أو يطعنون الاطفال والنساء فى بطونهم بالخناجر أو يحرقون القرى . غير أن هذه الرسومات لم تنفض الى احداث التأثير الذى كان ينتظره الخطيب على قلوبهم . اذ لا يخفى ما اشتهر

به أهالى باريس من شدة التحرز والتصديق بعد الامعان
والروية فانهم بمجرد القاءهم النظر على تلك الصور حكموا بانها
افتراء ومجرد اختراع لاستحالة وجود مصورين في بلاد أغلب
أهلها يقطنون الجبال وأثناء فتنة داخلية لا يعلم أحد تاريخ
وقائعها حتى يستعد المصورون الذين يجب أن يكونوا في هذه
الحالة على جانب عظيم من المهارة والجرأة لاخذ صور تلك
الوقائع . وهناك سبب آخر بث هذا الاعتقاد في مخيلاتهم
(اى الباريسيين) وهو استحالة محافظة المذبحين والقتلي على
وضع يثبتون فيه اثناء ذبح الاثراك لهم ارضاء للمصورين كى
يتحصلوا على صور متقنة خالية من العيوب التى تنشأ عن
تحرك الذات المراد تصويرها . وقد وضع بعض أهالى أمريكا
رسالة قال فيها انه رأى صورة فتوغرافية تمثل النساء الارمنيات
ياقنين أنفسهن فى المهاوى العميقة فراراً من عبث الجنود العثمانية
وانه علم بمجرد النظر اليها انها مقلدة بالتمام من لوحة رسمها
مصوّر شهير يسمى آرى شفر « وقد عقد بعض أكابر
لانكيز بمدينة لوندروفي مقدمتهم الدوق درجيل والدوق

وستمنستر واللورد حاكم مدينة ليفربول وبعض رجال
الاكليروس البروتستانتى اجتماعا حافلا فى ٧ مايو الماضى
عرضوا فيه ثلاثة أشخاص زعموا أنهم من أرمنى ساسون مع
أنهم كانوا لا يفهمون شيئاً من اللغة الارمنية او من اللغتين
التركية واليونانية الشائعتى الاستعمال ببلاد الدولة العلية وحصل
اجتماع آخر بمدينة شستر فى ٦ أغسطس الماضى التى فيه المستر
غلادستون خطبة جعل حشوها الطعن على الحكومة العثمانية
وسأل من رأى العام اعدام الدولة العلية واستئصالها من
الوجود السياسى مستنداً فى طلبه هذا على مقالة نشرتها جريدة
الدليى تلغراف عن المستر ديلون مكاتبها فى آسيا الصغرى
ضمنها شهادة لص كرى اسمه مونتيجو لا يزال مسجوناً
بعد ان صدر عليه حكم محكمة ارضروم بالاعدام لانحصار التهمة
فيه بأنه قتل ونهب وهتك وارتكب من الفظائع ضد الارمن
والا تراك أجسمها . غير ان المستر غلادستون تغافل عن
تعريف السامعين لخطبته بما اذا كان المستر ديلون السالف
الذكر يعرف اللغة الارمنية أم لا وهل جميع مصادره

الاخبارية مشابهة للشقي موتيجو . على ان هذا تفصيل دقيق
لاهم الافاضة فيه لما يعلمه القراء من تصديق الذمة البريطانية
لكل المصادر والموارد الاخبارية مادامت موافقة لمصالحها
بصرف النظر عما اذا كانت تستحق الثقة أم لا »

هذا ما كتبه كاتب مسيحي منصف في حكمه غير
متعصب ضد الاسلام . وقد اقتطفنا للقراء كثيرا من شذرات
رسالته الجلية ليقفوا جميعاً على الحقائق وليكونوا على بينة من
أمر الحوادث الارمنية والدسائس الانكليزية وليعلم كل
عثماني وكل مسلم مقدار الكراهة الشديدة التي أظهرتها
انكلترا للدولة العلية

وقد عثرنا في جريدة الطان الفرنسية الصادرة في ١٠
ابريل عام ١٨٩٧ على ترجمة عبارة كتبها أحد كتاب الانكاز
في جريدة « التيمس » بشأن المسئلة الارمنية . لا نرى بداً
من تعريبها هنا :

« لقد جاء الوقت الذي يجب فيه على الامة البريطانية
ان تعلم أن للمسئلة الارمنية وجهها مظالم للغاية : فان الجمعيات

الثورية الارمنية هي آفة الامة الارمنية ومصيتها واني لا أتردد في أن أصرح — معتمداً في ذلك على خبرتي الشخصية — بأن هذه الجمعيات هي التي يقع عليها النصيب الاوفر من مسؤولية موت الارمن العديدين الذين قتلوا في الاضطرابات الاخيرة. فماذا يستطيع الانسان ان يقول عن أشخاص يبذرون بذور التعصب بين قومهم ويضحون نفوساً عديدة وأرواحاً حجة من بني جلدتهم بقصد الاعلان عن المسئلة الارمنية في أوروبا ؟ وفي أية بلدة من بلاد آسيا الصغرى لا يستطيع أحد من الارمن أن يكون آمناً على حياته وأمواله اذا كان أحد أعضاء هاته الجمعيات الثورية مقيماً فيها . فالأغنياء مجبرون ان يشتركوا في مصاريف الثورة الارمنية والا قتلوا . واذا تجاسر أحد على القدح في الجمعيات الثورية أو العمل ضدها فقد حياته لا محالة

» واني لا أعرف شيئاً عن الجمعيات الارمنية بأوروبا ولكن ما رأيته وما عرفته عن هذه الجمعيات الموجودة في الاناضول وفي العجم وفي تفليس يحمانى على التأكيـد بان

الجمعية الثورية الارمنية التي مركزها لوندرة ترمى الى احداث
مذابح جديدة (لكي تبقى أنظار أوروبا موجهة الى مظالم
الأتراك) . وفي سلامس وغيرها من المدائن التي على حدود
بلاد العجم يستعد ثوار الارمن للهجوم على الأتراك المسلمين
ولهم هنالك من الرجال المساحين بين الالفين والثلاثة آلاف
ولكن لتركيا من الجنود هنالك نحو الخمسة عشر ألف مقاتل
والحكومة العثمانية عالمة جيداً بدسائس الارمن وبنياتهم

هذه هي السياسة التي جرت عليها الجمعيات الثورية في
الماضي ومن المحتمل أنها تجري عليها في المستقبل . فأعضاء هذه
الجمعيات ومديروها يريدون أجبار أوروبا على التدخل في
أمر تركيا الداخلية بالسلاح والقوة . والوصول الى هذا
الغرض تراهم يحدثون ثورات ومذابح هم وخدامهم المسؤولون عنها
وهم لا يتأخرون عن تضحية مئات وألوف من بني جلدتهم
في هذا السبيل ولكنهم يحترسون غاية الاحتراس من تضحية
رجل واحد منهم أنفسهم (.....)

ولامراء في أن ما كتبه هذا الكاتب الانكليزي في

جريدة التيمس المشهورة بتعصبها الشديد ضد الدولة العلية
 وضد المساعين لحقيق لا ريب فيه . ولكن هذا الكاتب لم
 يقل لنا من المسئول عن تأسيس الجمعيات الارمنية الثورية
 وعن تشجيعها أليس ساسة بريطانيا وكتابها ؟؟؟ ولكن ما
 ذكره حضرة الكاتب الانكليزي في التيمس أكثر مما كان
 ينتظر من مثله !



« لقد وددت انك تقرأ أن تتداخل وحدها في المسئلة
 الارمنية وتقف أمام الدولة العلية وجها لوجه ولكن الروسية
 كانت مصالحها مخالفة لمصلحة انك تقرأ فكان من الواجب عليها
 أن تعرقل مساعي الانكليز وان تمنع تأسيس مملكة أرمنية
 تكون عدوة لها وآلة للانكليز في آسيا الصغرى ضدها .
 وكذلك فرنسا فان مسئلة مصر أفهمت رجال سياستها أن
 المسئلة الارمنية ليست الاحيلة لمنع الدول من الاشتغال بمسائل
 وادي النيل ووسيلة لا بتلاع مصر . وقد تظاهر الميسو (هانوتو)
 وزير خارجية فرنسا من أول الازمة الارمنية بالميل للحضرة

السلطانية . وفي فترة سقوطه من الوزارة كتب في جريدة (ريفودى باريس) رسالة على المسئلة الارمنية وعلى اميال جلالة السلطان اثنى فيها على الخليفة الاعظم الشناء الجميل وتكلم عن جلالته بصفته من الذين اقتربوا منه وتحدثوا معه طويلا وعرفوا خلاله وصفاته وأفكاره السياسية . وقد سمى أعداء تركيا المسيو هانوتو بهانوتو باشا وعبد الهانوتو اظهارا لمحبه لجلالة السلطان واعتداله في سياسته نحو الدولة العلية كما سموا جلالة الامبراطور غليوم بعبد الغليوم . ولولا ان الراى العام الفرنساوى كان متهيجا بعض التهيج ضد تركيا بتحريضات أعداء الدولة العلية وأعداء الاسلام لكان المسيو (هانوتو) أظهر علنا ثقته العظمي بالحضرة السلطانية وحقيقة المسئلة الارمنية . الا انه كان مضطرا لان يتكلم عن تركيا بلهجة فيها شئ من الشدة في بعض الظروف ولكن سياسته العمومية كانت ترمى الى منع تداخل انكلترا واحباط مساعيها وقد تداخلت فرنسا والروسيا وانكلترا في المسئلة الارمنية عقب حادثة (ساسون) فطلبت عمل تحقيق تام لاظهار

حقيقة الحادثة فقبلت الدولة العلية طلبها وسافر مندوبو الدول
الثلاث مع المندوبين العثمانيين وكان وصولهم الي (موش)
في ٢١ يناير عام ١٨٩٥ وأثبت التحقيق اذانة الارمن وخروجهم
عن الطاعة. ولو ان المندوب الانكليزي كان يبذل جهده في
اثبات اعتداء السلاطة العسكرية العثمانية على الارمن. وفي ١١
مايو عام ١٨٩٥ قدم سفراء فرنسا والروسيا وانكلترا الى الباب
العالي مشروع اصلاحات يتضمن العفو عن مجرى الارمن
السياسيين والعفو عمل حكم عليهم بالنفي من الارمن وتأسيس
لجنة مراقبة بالاستانة لمراقبة تنفيذ الإصلاحات وما شا كل
ذلك . وقد أشارت فرنسا والروسيا على جلالة السلطان الاعظم
بقبول هذا المشروع فقبله وصدق عليه في ١٧ اكتوبر عام
١٨٩٥ ولكنه رفض تأسيس لجنة مراقبة

وفي أثناء تداخل الدول الثلاث كان ثوار الارمن
لا يغفلون لحظة واحدة عن تهيج بني جلدتهم وأشعال نيران
الثورة والنقمة في كل بلاد الاناضول . ولم يكن بين الدول
الاوروبية (غير انكلترا) دولة تتظاهر بمساعدة الارمن

الا ايطاليا . فان (كرسى) انخدع للانكليز في المسئلة الارمنية
كما انخدع لهم في افريقيا . أما المانيا فانها كانت ضد انكثرا
وضد الارمن ولما أشدت الازمة وكثرت مطاعن الجرائد
الانكليزية وبعض الجرائد الاوروية على جلالة السلطان
الاعظم وقف جلالة الامبراطور غليوم وأعلن أمام مجلس
الرشتاغ الالماني « انه له بجلالة السلطان ثمة تامة وأنه لا
يمكن الاعتماد على سوى جلالته في قع الثورة الارمنية واعادة
السكينة الى ربوع آسيا الصغرى » . وقد أهاجت هذد العبارة
الارمن فأرسلت جمعيتهم الثورية بلوندر الى الدول الارمنية
— ما عدا ألمانيا — كتاباً رفعت فيه شكواها ضد الامبراطور
غليوم وقالت عنه أنه يشجع الجرائم والمجرمين فجعلت
بذلك الجمعية الارمنية وظيفتها غير دس الدسائس في تركيا
تهذيب الملوك وتربيتهم وتعليمهم سياسة الممالك !!!
وقد كانت انكثرا تود كما قدمنا التداخل وحدها ولما
لم تستطع الى ذلك سبيلا أرسلت الى سالونيك أسطولا مركبا
من ثمانية عشر سفينة حربية بقصد أرهاب الدولة العلية

وتهديدها . وفي ٩ نوفمبر عام ١٨٩٥ وقف اللورد سالسبورى
فى جيلدهال بلوندره وألقى خطبة شديدة الלהجة للغاية ملاًها
بالمطاعن ضد الحضرة السلطانية وأنذر المسلمين بقرب خلع
خليفهم وأوهم العالم كله بأن دول أوروبا متفقة جميعها مع
انكلترا فى خطتها ونواياها . .

ولما رأت ألمانيا أن الانكليز يريدون التداخل فى تركيا
مهما كانت النتيجة سألت فرنسا والروسيا اشراك بقية الدول
الاوربية معهم ومع انكلترا فى المسئلة الارمنية فقبلت وصار
سفراء الدول الست بالاستانة يقررون كل أمر بالاشتراك
وقد شعرت كل أوروبا وقتئذ بأنه يستحيل عليها ان تتدخل
تداخلا عسكرياً وأن مثل هذا التدخل يجر على العالمين
المصائب العديدة حيث يكون سبباً لثورة عامة من المسلمين
فى تركيا وداعية لسفك دماء كافة المسيحيين فى الشرق وأصلاً
لحرب أوروبية عامة . وقد اضطّر اللورد سالسبورى نفسه
أن يقول : « ما دامت السلطة العثمانية قائمة فليس لأوروبا
قوة تضغط بها على تركيا وكل ما فى استطاعتها ان تؤثر على

فذكر جلالة السلطان « . فليقارن القارىء بين هذه اللمحة
وبين لهجة اللورد نفسه في خطبة ٩ نوفمبر عام ١٨٩٥ يوم قال
ان دول أوروبا كلها متفقة مع انكسار وانذرنا معاشر المسلمين
ومعاشر العثمانيين بقرب خلع صاحب الخلافة العظمى !!!
وقد توالى الاضطرابات والثورات في آسيا الصغرى
ولم يرضخ أهالى (الزيتون) الا بتدخل الدول الأوروبية
ولما كان الانكليز يوالون الارمن على الدوام والتشجيع
والمساعدة فقد هجم جماعة من فوضويهم على البنك العثمانى
فى أغسطس عام ١٨٩٦ ولم يسلموا أنفسهم الا بتدخل الدول
وبتعهد السفراء بعدم تسليمهم للحكومة العثمانية وتركهم
يسافرون من الاستانة الى الخارج . وقد أحدثت هذه
الحادثة هياجاً عاماً فى الاستانة وكانت الطامة الكبرى
على الارمن . ونادى عندئذ أعداء تركيا والاسلام بالويل
والشور ووجهوا الى الدولة العلية والى جلالة السلطان الاعظم
سهام الملام والشتائم ولكن هؤلاء المتعصبين تجاهلوا ما حصل
فى كل بلاد أوروبا وما يحصل لو قامت فئة بالثورة فى وجه

الحكومة الشرعية . فماذا عملت انكلترا ضد ايرلندا عند ما ثارت وماذا عملت وماذا تعمل ضد الهنود ؟ وماذا عملت فرنسا ضد الجزائر وماذا تعمل الآن لو ثار أهالي إحدى مستعمراتها ضدها ؟ بل ماذا تعمل لو قام في فرنسا جماعة كاليهود مثلا وثاروا في وجهه حكومة الجمهورية ؟

لا جرم ولا مرء في أن أهل تركيا من المسلمين معذورون اذا كانوا أجابوا على اعتداء الارمن عليهم وقيامهم في وجه الدولة العلية بالاعتداء عليهم فهذا واجب تفرضه عليهم الوطنية الحقة . وما ثوار الارمن في نظر المنصفين الا خونة قائلون بتنفيذ أوامر الاجنبي

وقد اتفقت الدول الاوروبية على وضع مشروع جديد للاصلاحات في أرمينيا وأخذ سفراءؤها بالاستئانة يتداولون من ٢٦ ديسمبر عام ١٨٩٦ الى ١٠ فبراير عام ١٨٩٧ . ولكن المسئلة الكريدية خلقتها يد الدسائس البريطانية فأنست أوروبا أرمينيا ومسئلتها

هذا مجمل تداخل الدول في مسئلة الارمن أتينا عليه بالايجاز



لقد أنتجت الحوادث الارمنية عدة نتائج خطيرة .
فأثبتت ان انكلترا هي أشد الدول كراهة للدولة العلية
وللإسلام وأكثرها رغبة في هدم السلطنة العثمانية وتقويض
أركان الخلافة الإسلامية وأبانت للذين كانوا يظنون انكلترا
الصديقة الطبيعية للدولة العثمانية انها العدو الحقيقية الخداعة
التي تلبث ثياب الصداقة طوراً وثياب العداوة طور آخر
عاملة في الحالتين على الاضرار بالدولة العلية وعلى اضعاف
نقوذ المسلمين . ولم يبق ريب بعد الحوادث الارمنية ووقوف
العالم أجمع على دسائس الانكليز فيها في ان انكلترا كانت
تريد حل المسئلة الشرقية بتقسيم الدولة العلية وانها لبلوغ هذا
الغرض طلبت من الدول الاوروبية دخول البوسفور بالقوة
وخلع جلالة السلطان الاعظم قهراً . وقد فاه بهذا التصريح
الخطير المسيو (هانوتو) وزير خارجية فرنسا حيث قال في
مجلس النواب الفرنسي للمعترضين على سياسته ما معناه :
(ماذا كنتم تقولون لو كنا قبلنا طلب الدولة التي سألت

أوروبا دخول البوسفور بالقوة وانزال جلاله السلطان من
علوة مقامه وخلعه من ملكه ؟) وما انتشرت هذه الخطبة
في أوروبا حتى قالت الجرائد كلها واعتقد الناس كافة ان
المسيو (هانوتو) قصد بعبارته هذه انكثرا . ولم يزد انكار
وكيل خارجية انكثرا هذا الاعتقاد الا ثبوتا

وقد برهنت الحوادث الارمنية على ان انكثرا هي
عدوة المسيحيين في الشرق . فهي وحدها المسؤولة عن دماء
الذين ماتوا من الارمن ضحية لسياستها وفريسة لاغراضها .
وان المسئلة الارمنية لدرس مفيد للمسيحيين في الشرق يرشدكم
الى ان اتباع الايعازات الاجنبية ضار بهم كل الضرر وان
سلامتهم وسلامة آبائهم من بعدهم هي في التعلق بالدولة العلية
والاخلاص في خدمتها . وان ذكرى الحوادث الارمنية
تجعلنا نؤمل حصول الاتفاق التام والوفاق السليم بين المسيحيين
والمسلمين في كافة انحاء المملكة العثمانية . فقد وجب على بني
الدولة جميعاً أن يخدموا الوطن العثماني بالاتفاق وأن يتحدوا
ضد الاجنبي فالدين الاسلامي والدين المسيحي متفقان على

وجوب خدمة الوطن وعلى ان كل من يعمل ضد وطنه
 يكون خائناً ليس أحط منه في طبقات الهيئة الاجتماعية أحد
 وكان من نتائج الحوادث الارمنية أن أوروبا فقدت
 ثقتها بانكلترا ووقفت لها في كل أمر بالمرصاد . اذ تبين لها
 ان سواس بريطانيا يريدون اصطلاء نيران الحرب العامة في
 أوروبا لتبقى انكلترا على الحيادة وتستفيد كما تتغنى ولولا
 ارتياب الدول في نويا انكلترا لكانت قامت الحرب في أوروبا
 وانتشر لهيب الهيجان والحرب من اليونان الى البلقان . ولا
 شك ان هذه النتيجة خطيرة في السياسة الدولية فبسوء ظن
 الدول بانكلترا تسلم أوروبا من الحرب ومن عواقبها الوخيمة
 وتسلم الأمم من الوقوع في شرك الدسائس الانكيزية وبالجملة
 يسلم العالم بأسره .

وما علم المسلمون بحقيقة المسئلة الارمنية وبدسائس
 الانكيز ضد الخلافة الاسلامية حتى أظهروا تعلقهم الشديد
 بحمالة الخليفة الاعظم ونادوا جميعا بالاخلاص لصدته
 والاستعداد للدفاع عن عرشه الجليل . وهذه النتيجة لم

تكن للانكيز في الحسبان فقد ظنوا انهم ببعض الخوارج
يستطيعون تنفير المسلمين من صاحب الخلافة العظمى فشجوا
فريقا من أعداء جلالة السلطان يدعى رجاله انهم مسلمون وما
هم في الحقيقة الا خوارج لادين لهم ولا مذهب . ولكن
المسلمين ليسوا بسذج يستطيع الانكيز ان يخدعهم لهذا
الحذ فقد ثبتوا في اخلاصهم الصادق للامام الاعظم والتفوا
أجمعين حول رايته الاسلامية وأثبتوا بذلك على ان الاعتداء
على جلالة الخليفة اعتداء على المجموع الاسلامي وان الطاعنين
في جلالة الخليفة طاعنون في الاسلام نفسه

وقد كان اللورد سالسبورى يتباهى في الخطبة التي ألقاها
بجيلهال يوم ٩ نوفمبر عام ١٨٩٥ بأن مسلمي الهند من أصدق
رعايا جلالة الملكة . فما بال الانكليز ينسبون الآن ثورة
الهند لمساعي جلالة السلطان الاعظم ولنفوذه عند المسلمين .
أهل كانوا يجهلون هذا النفوذ العظيم يوم كانوا يطعنون على
جلالته الطعن السافل ويدسون ضد حكومته الدسائس العديدة
ويقترحون على دول أوروبا خلع جلالته بالقوة والقهر

ومن النتائج الخطيرة التي أنتجتها الحوادث الارمنية ظهور جلالة السلطان الاعظم أمام العالمين بمظهر السياسى النادر المثال والسلطان الامين على مصالح رعاياه . فقد توالى زوابع الحوادث الارمنية وصواعقها وجلالة السلطان الاعظم ثابت ثباتا عجيبا لا يهتز كرسى ملكه لا كبر حادثة ولا لاعظم تهديد والذين كانوا يجهلون قدرة جلالة السلطان الاعظم وسطوته ومهارته كان يخيّل لهم عند قراءة الجرائد الانكليزية أيام الحوادث الارمنية ان حكم جلالته قارب الانتهاء بل ان الدولة نفسها قاربت الزوال . ولكن السياسة الحميدية النبيلة فازت بالنجاح والفلاح وأنقذت الدولة العثمانية والاسلام من أكبر الاخطار وأشدّ البلايا حتى ان المستر (غلادستون) زعيم أعداء المسلمين اعترف بأعلى صوته « بان السياسة الحميدية تغلبت على السياسة البريطانية وقهرتها فى المسئلة الارمنية »

وان عناية جلالة السلطان الاعظم بدولته العلية وبالاسلام تفرض على العثمانيين كافة والمسلمين عامة ان يخلصوا سنده

الشاهانية الاخلاص الصادق الاكيد وان يعاونوا جلالته علي
اصلاح الاحوال ودفع النوائب والاطار حتى يعود للدولة
العثمانية مجدها القديم ويلبس الاسلام ثياب العز والرفعة
السرمدية

اللهم احفظ جلالة السلطان الاعظم والخليفة الاكبر
الغازي ﴿عبد الحميد الثاني﴾ وحقق علي يديه آمال العثمانيين
والمسلمين وأنقذ مصر بلادنا العزيزة من أيدي الانكليز
واحفظ لها في ظل جلالة مولانا السلطان الاعظم سمو الخديو
المحبوب ﴿عباس حلمي باشا الثاني﴾ انك سميع مجيب



﴿ المسألة الشرقية ﴾

« فهرس الجزء الاول »

صفحة

مصطفى كامل باشا في الرابعة والعشرين

الفاتحة ١

المسألة الشرقية ٣

المسألة الشرقية في القرن الثامن عشر ٣١

المسألة الشرقية في القرن التاسع ٧١

الازمة الاولى - استقلال اليونان

الازمة الثانية - في مسألة الشام ١٢٦

كتاب من محمد على الى لويس فيليب ١٥٤

الازمة الثالثة - حرب القرم ١٦١

الازمة الرابعة - الحرب بين تركيا والروسيا ٢٠٩



﴿ المسألة الشرقية ﴾

« فهرس الجزء الثانى »

صفحة

٢	تابع الازمة الرابعة - ما بعد الحرب
١٤	ما بعد مؤتمر برلين
٤٧	الازمة الخامسة - المسألة المصرية
١٤٨	الازمة السادسة - المسألة البلغارية والمسألة اليونانية
١٧٦	الازمة السابعة - المسألة الارمنية
